الأزمات





مفهومها أسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية

الدكتور

محمد بن عبد الله بن عثمان المرعول

مكتبة القانون والاقتصاد

الرياض

الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها

الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية

الدكتور

محمد عبدالله المرعول

الطبعة الأولى

1435 هـ/2014 م

مكتبة
القانون والاقتصاد
الرياض

ح مكتبة القانون والاقتصاد، 1434 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المرعول، محمد عبدالله

الازمات مفهومها واسبابها واثارها ودورها في تعميق الوطنية./ محمد عبدالله المرعول - الرياض، 1434 هـ

.. ص ؛ .. سم

ردمك: 978-603-8106-59-4

1 - ادارة الازمات 2 - الازمات الاقتصادية أ. العنوان

ديوي 658.4 1434/1014

رقم الإيداع: 1434/1014

ردمك: 978-603-8106-59-4

الطبعة الأولى

1435 هـ/2014 م





المملكة العربية السعودية - الرياض - العليا - ص.ب 9996 - الرياض 11423

هاتف: 4623956 - 2791158 - فاكس: 2791154 - جوال: 0505269008

www.yafoz.com.sa

info@yafoz.com.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أصبحت مشكلة الإرهاب والعنف في هذا العصر من أهم الأزمات التي تواجهها المجتمعات، وباتت تنذر بتفكك وحدة المجتمعات وتخريبها، ولا يمكن القضاء عليها إلا بالقضاء على جذورها، وتجفيف منابعها ومواقعها، وذلك بتعاون كافة أفراد المجتمع والمؤسسات المجتمعية.

وبما أن الوطن هو مصدر العطاء للجميع، فإن من واجب الجميع الحرص على أمنه، وعلى بث روح الأمن والأمان فيه، والمحافظة على استقراره؛ وذلك بتحصين أفكار شبابنا ضد التيارات الهدامة والمنحرفة والمتطرفة التي يستغلها الأعداء أبشع استغلال.

فنحن الآن في أمس الحاجة إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وتعميق مفهومها بين أفراد مجتمعنا والتعاون مع أجهزة أمننا لتحقيق وترسيخ دعائمها واستقرارها أمام من يستهدف ديننا أو وطننا.

إن وطننا عقيدةً، وإنساناً و وحدةً و كياناً، يتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً حتى لا يخترق وحدته عدو من الخارج، أو منحرف من الداخل، وذلك من خلال ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية لدى كافة أفراد المجتمع.

المجتمع السعودي

المقدمة

أصبحت الأزمات من الموضوعات التي يتطرق إليها كافة الباحثين و الدارسين في مختلف التخصصات، و أصبحت تعريفاتها تختلف باختلاف التخصص، فنجد هناك الأزمات النفسية، و الأزمات الاجتماعية، و الأزمات السياسية، و الأزمات الأمنية...الخ.

و أصبح هذا العصر على الرغم من تطور وسائل التقنية فيه التي أدت إلى رفاهية الأفراد و المجتمعات، إلا أنها خلقت العديد من الأزمات و التوترات مما جعل هذا العصر يُسمى بعصر الأزمات، و أصبحت الأزمات تؤثر على الوحدة الوطنية في كل المجتمعات، الأمر الذي دعا الباحث للقيام بهذه الدراسة بهدف التعريف بالأزمات و أسبابها، و آثارها، و دورها في تعميق الوحدة الوطنية، و كذلك أثر الوحدة الوطنية في التصدي للأزمات، و محاولة التعرف على دور مؤسسات المجتمع المختلفة في التصدي للأزمات وفي تعميق مفهوم الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع و التي جاءت في بابين اشتملا على تسعة فصول إضافة إلى الخاتمة و التوصيات.

حيث تناول الباب الأول و الذي جاء في خمسة فصول، تناول الفصل الأول: التعريف بموضوع الدراسة و أهدافها و أهميتها و المنهجية المستخدمة فيها، أما الفصل الثاني: فناقش مفهوم الأزمة و الثالث: تناول التعريف بأسباب الأزمات، أما الفصل الرابع: فتناول المراحل التي تمر بها الأزمات، و خصص الفصل الخامس: للحديث عن آثار الأزمات.

في حين تناول الباب الثاني: من خلال الفصل السادس التعريف بمفهوم الوحدة الوطنية، وناقش الفصل السابع: الإرهاب كأزمة حديثة في المجتمع السعودي، أما الفصل الثامن: فتناول موضوع التطرف، مفهومه و أسلوب مقاومته، و ناقش الفصل التاسع: دور المؤسسات المجتمعية في الأزمات و تعميق الوحدة الوطنية، و ركز في ذلك على دور الأسرة و دور مؤسسات التربية و التعليم، ودور المعلم، و المناهج و الأنشطة الطلابية، و التعليم المهني و التعليم العام، و دور وسائل الإعلام من صحافة، و تلفزيون، و إذاعة، و إنترنت، و دور الأندية و المراكز الشبابية و الملتقيات الشبابية و مراكز الحوار الوطني، و دور المؤسسات الدعوية في تحقيق مفهوم الوحدة الوطنية و تعميقه في مواجهة الأزمات، و خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في مواجهة الأزمات و تعميق الوحدة الوطنية.

سائلاً الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم و أن ينفع به المهتمين في هذا المجال.

و الله الموفق....

الباحث

الباب الأول

مفهوم الأزمات، مراحلها، أسبابها و آثارها

الفصل الأول: موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: مفهوم الأزمات.

الفصل الثالث: أسباب الأزمات.

الفصل الرابع: مراحل الأزمات.

الفصل الخامس: آثار الأزمات.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

مقدمة:

منذ فجر التاريخ، و الأمم تتعرض للأزمات و الكوارث، سواءً كانت طبيعية، مثل الزلازل، و الفيضانات، و الأمطار، أو بسبب المجاعات نتيجة للجفاف و التصحر، أو الحروب، و مع تطور الحياة و تعقيداتها، تطورت تبعاً لذلك أنواع الأزمات و تعقدت، فبالإضافة إلى الأزمات الطبيعية، التي لا حول للإنسان فيها ولاقوة، و التي تعود إلى القضاء و القدر، و إلى حكمة الله سبحانه و تعالى في حدوثها، ظهرت إلى جانب ذلك الأزمات الحديثة، -إذا صح التعبير- التي تتسبب فيها البشرية، أو بني الإنسان، نتيجة أطماعه و معتقداته و أفكاره.

و أصبحت هناك العديد من الأزمات في هذا العصر، و أصبح مصطلح الأزمات من المصطلحات الأكثر شيوعاً، و أكثر ملاءمةً لكل ما هو صعب، حيث انتشر هذا المصطلح ليصبح الأقرب إلى الذهن، و أصبحت الأزمات تتنوع و تتعدد أشكالها و مستوياتها، و تأثيراتها، حتى أصبح هذا العصر يعرف بعصر الأزمات.

و نجد أن الأزمات تتعدد مستوياتها و تتنوع، فهناك مايطلق عليه «الأزمة النفسية»، التي تحدث في نفس الفرد عندما يعاني من وجود صراع

نفسي، و قد تكون الأزمة أسرية عندما تكون بين الفرد و زوجه و أولاده، و قد تتوسع دائرة الأزمة لتصبح أزمات بين أفراد المجتمع الواحد، ثم تتوسع الدائرة لتشمل الأزمة إطاراً آخر يتمحور حول دائرة (الأزمات بين الدول)، و قد تتطور الأزمة حتى تصبح عالمية بسبب سيطرة فكر معين، أو دولة معينة، لكي تسيطر على العالم، كما يحدث في العصر الحاضر.

لذلك نجد الباحثين في هذا المجال يتناولون الأزمة كل من خلال توجهاته و تخصصه، فعلماء الاجتماع يتناولونها من خلال مفهومها الاجتماعي، و علماء السياسة يتناولونها من خلال مفهوم سياسي، و بعضهم يتناولها بمفهومه الفردي، و آخرون يتناولونها من خلال مفهومهم الاقتصادي، و بذا يلاحظ تعدد التخصصات و المفاهيم و المنطلقات التي تعالج بها الأزمات، و مما هو جدير بالذكر، فإن الأزمات لها العديد من الآثار، و الجوانب السلبية و الإيجابية، و بلا شك فإن هذه القضية و القضايا السابقة هي المحور الأساسي لهذه الدراسة.

موضوع الدراسة:

مما سبق بيانه حول الأزمات و تنوعها و تطورها و تعقيداتها، فإن الأزمة و على الرغم من أنها وليدة مجتمعها، فإن لها تأثيراً على المجتمع الذي تحدث فيه، و لها تفاعلات مع معطيات هذا المجتمع و ظروفه التي يمر بها، و كذلك المجتمع له تأثيراته على الأزمة نفسها، سواءً في سماحه لها بالنمو، أو تعديه له بالرفض أو بالاستجابة، أو بالعمل على تغيير خصائصها و اتجاهاتها.

و للفكر السائد في المجتمع دور و أثر كبير في التفاعل المتبادل بين الأزمة و المجتمع، فكلما كان الفكر متقدماص و له مكانته العليا في المجتمع، كلما كانت قدرة المجتمع في تجاوز الأزمة و الحد من سلبياتها و آثارها مرتفع جداً، و يلعب الفكر للتصدي للأزمة دوره من خلال ترسيخه للوحدة الوطنية في كافة شرائح المجتمع و دعمها، و يكون ترسيخ الوحدة الوطنية و مفهومها

في المجتمع من خلال مؤسساته الفكرية المختلفة، و غير الفكرية، الرسمية و غير الرسمية.

إذ أن الأزمة بتأثيراتها السلبية و الإيجابية، و ما للوحدة الوطنية من دور فاعل في تجاوز المجتمعات للأزمات التي تمر بها، فإن موضوع هذه الدراسة يتمثل في محاولة التعريف بالأزمات و أسبابها و آثارها، و دورها في تعميق الوحدة الوطنية، و كذلك أثر الوحدة الوطنية في التصدي للأزمات، و محاولة التعرف على دور مؤسسات المجتمع المختلفة في التصدي للأزمات، و في تعميق مفهوم الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع.

أهداف الدراسة:

مما سبق عرضه فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على مفهوم الأزمات.
- التعرف على أسباب الأزمات.
- التعرف على الآثار المترتبة على الأزمات.
- التعرف على دور الأزمات في تحقيق الوحدة الوطنية.
- التعرف على مفهوم الوحدة الوطنية.
- التعرف على الأدوار الرئيسية التي يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة، المسجد، المدرسة، أجهزة الإعلام، المؤسسات الأخرى،...و غيرها) في تحقيق و ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية و التصدي للأزمات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها الذي تتناوله؛ حيث أنها تتناول موضوعاً يعد من أهم الموضوعات و أخطرها في نفس الوقت، وهو

موضوع الأزمات و دورها في تحقيق الوحدة الوطنية، و هذا الموضوع رغم أهميته، إلا أن الباحثين لم ينتبهوا إلى أهميته إلا في العصر الحديث، نتيجة لتعدد الأزمات من ناحية، و ارتفاع الأصوات التي مازالت تنادي بضرورة اتخاذ خطوات إيجابية و سريعة تجاه الأحداث التي بدأت تظهر في مجتمعنا في الفترات الأخيرة، للحد من آثارها المدمرة إذا لم يتم تلافيها و معالجتها.

و بلا شك فإن الدراسات التي تمت في هذا المجال رغم ندرتها، و حداثتها ركزت على النواحي الإدارية للأزمات و الإجراءات التي يجب أن تتبع حيالها و دور الأجهزة الأمنية في معالجتها،إلا أن دور الأزمات في تعميق الوحدة الوطنية و مناقشة آثارها و أسبابها، تعد من الدراسات القليلة و من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في بعدها العلمي في محاولة لطرق هذا الباب و الإسهام العلمي في إضافة لبنة تدعم هذا التوجه.

و تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً يهم كل فرد، أسرة، جماعة و مجتمع ألا وهو موضوع الأزمات، التي بات هذا العصر يعرف بها -أي عصر الأزمات- و أصبحت الأزمات متشبعة و شاملة ومتنوعة فأصبح هناك ما يُطلق عليه الأزمة النفسية، والأزمة المجتمعية، والأزمة السياسية، وأزمات البيئة بحيث أصبحت الأزمات شاملة لكل مناحي الحياة، و من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها إضافة علمية، يمكن أن يستفاد منها في محاولة لحل و معالجة هذه الأزمات، و الاستفادة في توجيهها نحو تعميق الوحدة الوطنية، و تلافي سلبياتها، و التأكيد على إيجابياتها.

كما أن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة تعميق فهمنا لموضوع الأزمات، و مفهوم الوحدة الوطنية و المفاهيم المرتبطة بهذين المفهومين، و ربما أدى ذلك إلى تبني أطر منهجية و فكرية، تدعم الجهود الموجهة لدراسة الظواهر المتعلقة بمجالات الأمن عموماً و بمجالات الأزمات على وجه الخصوص، كهدف رئيسي من أهداف علم الاجتماع، طالما أن الظاهرة محور الدراسة تقع في صلب الاهتمام السوسيولوجي، كما أن دراسة الأزمات

و دورها في تعميق الوحدة الوطنية من خلال التعرف على دور المؤسسات المجتمعية في مجتمع المملكة العربية السعودية في تحقيق و تعميق الوحدة الوطنية موضوع له أهميته النظرية و العلمية؛ لأنه سوف يوضح الأدوار الرئيسية لمؤسسات المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية أثناء الأزمات و إرساء دعائمها، و يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث و الدراسات التي أجريت على مثل هذا الموضوع في مجتمعات أخرى تختلف عن مجتمعنا عقيدة و ثقافة و حضارة و توجهاص.

أما على المستوى العلمي، فإن ما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج و ما تستخلصه من توصيات يعد وسيلة من وسائل رسم السياسات و الاستراتيجيات المتعلقة بالأزمات، و معالجة الأسباب المؤدية إليها، و دورها في تعميق الوحدة الوطنية في مجتمعنا السعودي.

منهج الدراسة:

يمكن القول أن منهج هذه الدراسة يندرج تحت ما يسمى بالدراسات الاستكشافية، و من الناحية الإجرائية، يمكن القول بأنها دراسة وصفية تحليلية؛ حيث سيقوم الباحث بالوقوف على تحليل مفهوم الأزمات، و تحديد أنواعها و آثارها سواءً على الفرد أو الجماعة أو المجتمع، و من ثم تناول آثار الأزمات السلبية و الإيجابية و أثرها في تعميق الوحدة الوطنية.

و تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على البيانات المنشورة في بعض الدراسات المسيحية و في الكتب و المقالات و الرسائل في مختلف التخصصات ذات الصلة المباشرة بالأزمات بوجهٍ خاص.

الفصل الثاني

مفهوم الأزمة

تمهيد:

مفهوم الأزمة من المصطلحات الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وهو يدخل ضمن علم الطب الإغريقي القديم؛ حيث كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة، أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة، أو موته، و شاع استخدام هذا المفهوم في القرن السادس عشر في المعاجم الطبية، و تم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة و الكنيسة، و بحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة، أو لحظات تحول فاصلة في تطوير العلاقات السياسية، و الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في هذا العصر، و أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة، بدءً من الأزمات الفردية و انتهاءً بالأزمات الدولية، و يرى البعض أن الأزمة ماهي إلا مرحلة متقدمة من مراحل الصراع بدءً من داخل النفس البشرية و انتهاءً بالصراعات الدولية،

(1) العماري، 1993م: 17-18.

و غالباً ما يكون نتيجة لتكالب الناس على الموارد المالية المحدودة، و الفرص المعنوية المهدودة، و يعد مفهوم الأزمة كذلك من المفاهيم المتقلبة و التي تستخدم أحياناً في غير موضوعها في كثير من الكتابات، و يجري الخلط بينها و بين مفاهيم أخرى كثيرة و متعددة، و يعد مصطلح الأزمة أكثر شيوعاً و أكثر ملائمةً لكل ما هو صعب، في كل المستويات.

و انتشر هذا المصطلح ليصبح الأقرب إلى الذهن و القلم عند الحديث عن المشكلات و اتخاذ القرارات بشأنها؛ لذلك إن ما لا حل له، يتحول إلى أزمة، ولا بد من تداخل عناصر عديدة لحلها، و الأزمة بهذا المعنى الواسع لا مكان ولا حدود لها، فهي تستخدم عند حدوث أي مشكلة يستصعب حلها، و تحولها إلى أزمة، سواءً بين الفرد و نفسه فتصبح أزمة نفسية، أو بين الفرد و أفراد أسرته فتصبح أزمة عائلية، و هكذا يتوسع مفهوم الأزمة ليشمل أفراد المجتمع الواحد و المجتمع الدولي، و نسبة لتشعب هذا المفهوم فإنني سوف أحاول مناقشته من خلال تعريف الأزمة من الناحية اللغوية، و الاصطلاحية، و كذلك العلاقة بينها و بين المفاهيم الأخرى، و فيما يلي تفاصيل ذلك:

أولا: مفهوم الأزمة لغوياً:

جاء في قاموس مختار الصحاح **الأزمة:** بأنها الشدة، و القحط، و «أزم عن الشيء»: أمسك عنه، و في الحديث أن عمر رضي الله عنه سأل الحارث بن كلدة عن الدواء فقال: «الأزم يعني الحمية، -وكان الحارث طبيب العرب-، «و المأزم» المضيق و كل طريق ضيق بين جبلين مأزم و موضع الحرب أيضاً مأزم، و منه سمي الموضع الذي بين المشعر و بين عرفة «مأزمين»[1].

أما في القواميس العربية المختصة في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد فتعرف الأزمة بأنها: (نقطة تحول و حالة متوترة للانتقال) و: (وضع أو فترة حرجة و خطرة و هي حالة علمية تطورية يحدث فيها انفصام توازن يعلن الانتقال الحتمي تقريباً إلى حالة أخرى)[2].

---

(1) الرازي، 1967م: 15.

(2) اليحيي، 1996م: 1.

و الأزمة في اللغة الإنجليزية (Crisis) و يعرفها «قاموس هيرتدج» بأنها:

1) حالة خطرة و حاسمة و نقطة تحول.

2) أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو العالمية، و التي يوشك أن يحدث فيها تغيير حاسم.

3) تغيير مفاجىء في مرض مزمن إما للتحسن أو للتدهور.

أما في قاموس (وبستر) الأمريكي فعرفت الأزمة بأنها: حالة خطيرة أو حاسمة أو هي نقطة تحول تستوجب مواجهة سريعة، و إلا حدث تغير مادي ينشأ عنه موقف جديد قد يتضمن نتائج و آثار سيئة[1].

أما في اللغة اليونانية: فهو مصطلح طبي يطلق للدلالة على حدوث تغير مفاجىء في جسم الإنسان قد ينتهي بالشفاء، أو قد يؤدي إلى الموت[2].

و مما سبق نلاحظ تعدد التعريفات اللغوية لمصطلح الأزمات، و تضاربها في بعض الأحيان و تطورها؛ بحيث كل معجم يتناول هذا التعريف وفقاً لتخصصه، و منطلقاته، و تعددت التعريفات لهذا المفهوم، إلا أنه لم يظهر الاحتياج الحقيقي لتعريف الأزمة إلا في السبعينيات و أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، نظراً لما تميزت به تلك الحقبة من انتشار الأزمات و الكوارث سواءً الطبيعية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية.

ثانيا: مفهوم الأزمة اصطلاحاً:

ونتيجة لتعدد تعريف الأزمات، و المنطلقات المختلفة لها، سوف أقوم بالتعريف الاصطلاحي للأزمة من خلال عدة تعريفات، بعضها ركز على موقف الأزمة، و بعضها ركز على الحدث المسبب للأزمة، وبعضها ركز على تبعات الأزمة، و آخر ركز على العناصر المتأثرة بالأزمة، و آخرين ركزوا على

---

(1) N. Webster. 1993: 432.

(2) فرج الله، 1988م: 30.

الاستجابة المطلوبة لمواجهة الأزمة، و بعضهم ركز على الجوانب الإيجابية و السلبية للأزمة، كما نجد بعضهم عرف الأزمة من خلال النواحي الإحصائية، و بعضهم ركز على نوع الأزمة، و فيما يلي تفاصيل ذلك:

1- التعريفات التي ركزت على موقف الأزمة:

هناك العديد من العلماء و المفكرين الذين عرفوا الأزمة من خلال الموقف منها، من أبرز تلك التعاريف تعريف «ميلر» الذي عرفها بأنها: «حدوث غير مرغوب فيه، و الذي يهدد بخطورة الوجود المستمر للمنظمة»[1].

وعرفها «فنك» بأنها: «وقت غير مستمر أو حالة خوف عند تغيير جذري وشيك الحدوث»[2].

أما «بوث» فعرفها بأنها: «حالة يواجهها أفراد أو جماعة أو منظمة، ولا يمكن التعامل معها باستخدام الإجراءات الروتينية العادية، و فيها تظهر الضغوط الناشئة عن التغير الفجائي»[3]، و يتعامل هذا التعريف مع الأزمة من منطلق أنها تمثل ضغوطاً و تتطلب اتخاذ إجراءات غير مألوفة، و لكنه لا يوضح أثر هذه التغيرات كتهديد، و يركز فقط على الجوانب الاجتماعية للأزمة، و لم يوضح درجة شدة الضغوط حتى يمكن اعتبار الموقف أزمة.

في حين يعرف «ريلي» الأزمة بأنها: «حالة تتسم بالضرر و التمزق، و الخطر الكبير، و هي مفاجئة و حادة، و تتطلب رد فعل سريع وخارج إطار العمل المعتاد للمؤسسة»[4].

ونجد ريلي في تعريفه، قد ذكر عنصر التهديد و المفاجئة و ضيق الوقت - الذي يصف البعض بأنه «مثلث الأزمة»، و تضمن عنصراً هاماً وهو أن يكون الموقف خارج إطار العمل المعتاد مثل الحرائق بالنسبة لرجال الإطفاء، أما «بن شت وماتروف» فنجدهم يعرفون الأزمة بأنها: «حالة تمزق تؤثر على النظام

---

(1) Muller, 1985: 39.

(2) Fink, 1986: 15.

(3) B. Allen, 1989: 34.

(4) A. Reillt, 1993: 115.

كله، و تهدد افتراضاته الأساسية و معتقداته الداخلية وجوهر وجـوده»[1]، بينما يعرفها العماري بأنها: «تلك النقطة الحرجة، و اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطورها، إما إلى الأفضل و إما إلى الأسوء، الحياة أو الموت، الحرب أو السلم، لإيجاد حل مشكلة ما أو إنفجاره»[2].

2- التعريفات التي ركزت على الحدث المسبب للأزمة:

نجد من التعريفات التي ركزت على الحدث المسبب للأزمة تعريف «كريبس» الذي عرف الأزمة على أنها: «أحداث غير روتينية تحدث في زمان و مكان معين، و تؤدي إلى إلحاق خسائر و أضرار مادية بالمجتمع و وحداته المختلفة، بالإضافة إلى حدوث خلل في الوظائف الحيوية في المجتمع نفسه، قد يؤدي إلى تلك الأحداث غير الروتينية المسببة للأزمة، و يري كربس، أن الحدث المسبب للأزمة يتسم بثلاث خصائص رئيسية هي:

- التأثير على المجتمع ككل.
- المفاجأة و الحدث.
- ضعف عامل الوقت[3].

و يعاب على هذا التعريف أنه افترض أن الحدث لا بد أن يتسم بالمفاجأة، كما هو الحال في أزمات مثل المجاعات أو كوارث التلوث البيئي المستمر؛ حيث تتصاعد تلك الأزمات بشكل تراكمي مع مرور الوقت، وهنا نجد تعريف آخر «لفريج» الذي يرى الأزمة على أنها: «الحدث المسبب للكارثة، و يمكن أن يؤثر على المجتمع و في نفس الوقت يمكن أن يؤدي إلى الخلل في الوظائف الحيوية للمجتمع إلى توليد ذلك الحدث»[4].

---

(1) Pauchant & Mitroff, 1988: 50.

(2) العماري، 1993م: 18.

(3) Gary. Kreps, 1984: 311.

(4) R. Frig, 1995: 59.

بينما يعرف «تيرنر» الأزمة على أنها: «حدث يتركز في الزمان و المكان و الذي يهدد المجتمع أو جزء منه بآثار و نتائج غير مرغوب فيها، نتيجة لانهيار التدابير الوقائية التي كانت ملائمة و كافية من الناحية الثقافية[1]، و نجد أن هذا التعريف قد أوضح وجود مجهودات مبذولة للوقاية من الكوارث، إلا أنه أغفل أنشطة وجود مواجهة الكارثة بعد وقوعها، كما أنه لم يحدد نوع الآثار و النتائج التي يسببها الحدث، معنوية، أم مادية، أم بيئية».

3- تعريفات ركزت على تبعات الأزمة و تداعياتها:

نجد أن هناك العديد من التعريفات التي ركزت على الأزمة من منطلق تبعاتها و آثارها سواءً الاجتماعية، أو الاقتصادية، و من تلك التعريفات تعريف «بارتون» الذي يعرف الأزمة بأنها: «حدوث تغيير ضخم و غير مرغوب فيه في المدخلات الخاصة بنظام اجتماعي معين»[2]، إلا أنه يعاب على هذا التعريف أنه ركز على النواحي الاجتماعية للأزمة مع إهمال التبعات الاقتصادية لها، فضلاً عن أنه لم يتضمن الإشارة إلى الجهود المبذولة لمواجهتها، في حين نجد «نيدل و انتكول» قد عرفا الأزمة بأنه:ا «حدوث تمزق حاد، في العلاقات الاجتماعية بدرجة كبيرة، تستدعي مساعدة خارجية»[3]، و يعاب على هذا التعريف أيضاً إغفاله الخسائر المادية الناجمة عن الأزمة فضلاً عن إغفاله لطبيعة الحدث المسبب لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى قاموس (ويبستر) قد عرف الأزمة على أنها حدث مفجع و مفاجئ يؤدي إلى أضرار بالغة و خسائر في الأرواح و الممتلكات و تدمير على نطاق واسع، و تنطوي الأزمة على نكبة خطيرة و مفاجئة، و نجد أن هذا التعريف يركز على الأضرار و الخسائر المادية التي تسببها الأزمة، ولا يهتم للأضرار المعنوية و البيئية التي تنجم عنها، إضافة إلى أنه يغفل الأنشطة و الإجراءات الواجب أن تتخذ لمواجهتها.

---

(1) B.Turner, 1967: 755 - 756.

(2) Barton, 1963: 222 - 223.

(3) Nudell & Antokal, 1988.

في حين نجد «بيبر» يعرف الأزمة بأنها: «نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، و يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة، إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها و درء أخطارها»[1]، و نلاحظ أن هذا التعريف للأزمة ركز على أنها تمثل نقطة تحول، و أشار إلى النتائج التي يمكن أن تسببها – الجوانب السلبية - و أشار إلى أهمية الاستعداد و التحضير لمواجهة الأزمة و التعامل معها، و لم يشر للجوانب الإيجابية للأزمة، و التي من أهمها تعميق الوحدة الوطنية في المجتمع في حال مواجهتها.

إلا أن (الشعلان) في تعريفه للأزمة قد تحدث عن الجانبين السلبي و الإيجابي، و ذلك خلال تعريفه لها بأنها: «حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقات»[2].

4- تعريفات ركزت على العناصر المتأثرة بالأزمة:

ومن أبرز التعريفات التي ركزت على العناصر المتأثرة بالأزمة تعريف «فورد» الذي عرفها بأنها: «موقف يتصف بسمتين أساسيتين هما:

أ- التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الجوهرية التي يسعى المدير إلى تحقيقها، و يشمل هذا التهديد حجم و قيمة الخسارة بالإضافة إلى احتمال تحقق هذه الخسارة وكلما زاد حجم الخسارة و احتمال تحقيقها كلما زاد التهديد.

ب- ضغط الوقت، بمعنى أن الوقت المتاح أمام متخذ القرار للقيام بالبحث و اتخاذ القرار قبل وقوع الخسائر المحتملة أو تصاعدها هو وقت ضئيل جداً[3].

(1) R. Bieper, 1988: 28.

(2) الشعلان، 1999م: 24.

(3) J. Ford, 1981: 10 - 16.

إلا أنه يلاحظ على هذا التعريف أنه أهمل التأثيرات المعنوية للأزمة، و من ناحية أخرى يعد أحد التعريفات الكلاسيكية للأزمة، التي غطت العديد من عناصرها، فضلاً عن تركيزه على الناحية الإحصائية للأزمة.

5- تعريفات ركزت على الاستجابة المطلوبة لمواجهة الأزمة:

نجد من تلك التعريفات، تعريف قال به ستركس حيث عرفها بأنها: «حدث غير متوقع للشركة من حيث الطبيعة أو الحجم، يقابل الحالات الآنية بوقف العمليات الطبيعية أو سلوك الأعمال، يتطلب استجابة إدراية منسقة فورية، و ربما يتطلب اتخاذ قرار على مستوى عالي بالشركة له القدرة على التركيز السريع و الشامل لانتباه الرأي العام و الإعلام على الشركة»[1].

و نلاحظ أن ستركس ركز في هذا التعريف للأزمات التي تمر بالشركات و ركز على الاستجابات التي ينبغي اتخاذها حتى لا يكون هناك تأثير من أجهزة الإعلام و الرأي العام على الشركة ويمكن الاستفادة من هذا التعريف أيضاً على الأزمات التي تمر بالامجتمعات والاستجابات والتدابير التي ينبغي أن يؤخذ بها في أجهزة الإعلام والرأي العام خاصة في عصر ثورة المعلومات و التقنية التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة، و أصبحت الأزمة التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات ُتشكل خطورة على هذا المجتمع.

بينما نجد بشنت وماتروف يعرفونها بأنها: «مواقف مركبة تواجه المنظمة، أو النظام كله، و تتحدى الافتراضات الأساسية المتعارف عليها، و عادة تتطلب تلك الأزمات تصرفات و قرارات عاجلة و مستحدثة تؤدي فيما بعد إلى استجواب دقيق للنظام و للافتراضات الأساسية بواسطة أعضاء هذا النظام[2].

وبالرغم من أن هذا التعريف يتضمن الموقف من الأزمة وما يسببه

---

(1) Roy, 1989: 171.

(2) Pauchant & Mittoff, 1988: 46.

من إرباك وتحديد للافتراضات الأساسية و احتياجه لتصرفات و قرارات للمواجهة و تأثيرها على المنظمة، إلا أنه لم يذكر الجانب الإيجابي للأزمة.

6- تعريفات ركزت على الجانب الإيجابي و السلبي للأزمة:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت البعدين، الإيجابي و السلبي للأزمة، من أبرزها تعريف «نيدل وانتكول» اللذان يعرفان الأزمة بأنها: «نقطة تحول في أي طوارئ، و فاعلية إدارة الأزمات تسمح للمنظمة بأن تعظم من الفرص و تقلل من المخاطر التي تواجهها»[1]، و على الرغم من أن هذا التعريف واسع في المعنى و عام، لكنه تضمن عنصر التهديد أو المخاطر المتضمنة في الأزمة و أشار إلى فاعلية إدارة الأزمات للاستجابة المطلوبة، كما أشار للجانب الإيجابي للأزمة في تعظيم الفرص.

في حين يعرف الحملاوي الأزمة بأنها: «خلل يؤثر تأثيراً ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النظام»، حيث نلاحظ في تعريف الحملاوي، أنه تضمن موقف الأزمة و تأثيره الذي يمكن ترجمته دائما لنواحي مادية، حيث أنها أكثر وضوحاً بالنسبة للمدير، كما يثير تحدي للافتراضات و المعتقدات التي يؤمن بها أعضاء المنظمة، و تناول الجانب الإيجابي للأزمة حيث ذكر أننا عندما نقول أن للأزمة جانب إيجابي و آخر سلبي، فإننا لا نقول فقط أن الأزمة تعد خطراً و فرصة في نفس الوقت، و إنما نقول أيضا أن الجانب المدمر للأزمة شرط لا بد منه لتطوير المنظمة[2].

7- تعريفات عالجت الأزمة من الناحية الإحصائية:

هنالك كذلك العديد من التعريفات التي عرفت الأزمة من ناحية إحصائية من بينها تعريف «بروسي» الذي عرف الأزمة بأنها: «احتمال وقوع

---

(1) Nudell & Antokal, 1988: 20.

(2) الحملاوي، 1997م: 82.

الحدث في نطاق مدة معينة من الزمن، و منطقة معينة للظاهرة التدميرية، فقد أكد التعريف على احتمال وقوع الحدث و لم يذكر الأضرار و الخسائر التي تسببها الأزمة، في حين عرفت شركات التأمين الألمانية الأزمة على أنها: «موقف يشتمل على تدمير أو خسائر في الأرواح بأكثر من (مليون) مارك ألماني، أو وفاة (ألف) شخص»[1].

و نلاحظ أن هذا التعريف من قبل الشركات الألمانية قد حدد معياراً لتمييز المواقف التي تمثل أزمات في ضوء الخسائر البشرية و المادية، إلا أنني أرى هذا التعريف مبالغاً فيه تماماً، إذ أنه في حالة الأخذ بهذا المعيار لا يمكن اعتبار مكوك الفضاء «تشالنجر» و وفاة سبعة أشخاص بمثابة أزمة، و غيرها من الأزمات التي أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص و تحدث عنها العالم بمثابة أزمة.

8- تعريفات ركزت على نوع الأزمة:

هناك العديد من التعريفات التي ركزت على نوع الأزمة بحسب طبيعتها من حيث كونها أزمات سياسية، أو أزمات اجتماعية، أو اقتصادية، أو أزمات دولية، أو غيرها من أنواع الأزمات، و من أمثلة ذلك:

أ- الأزمات الدولية أو السياسية:

حيث نجد التعريفات التي تناولت الأزمـات الدولية أو السياسية قد ذهبت و تفاوتت في تعريفاتها بدرجة كبيرة، من حيث الاتساع و التضييق في تلك التعريفات، فنجدها تعرف الأزمات الدولية أو السياسية بأنها ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية و هي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد و تصل إلى مرحلة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول و من ثم تشكل تطورا متقدما من أطوار الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، و يتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته

(1) Boris, 1995: 289.

إلى الاشتباكات العسكرية[1].

و نجد في هذا الصدد «ريموند» يعرف الأزمة الدولية تعريفا واسعا عندما يقول بأنها: «مشكلة مزمنة تتضمن بداخلها عدة أزمات مثل مشكلة الشرق الأوسط»، حيث عرفها بأنها خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن نزاع قائم بينها[2].

كما يعرف «هيرمن» الأزمة الدولية بأنها: «موقف يتسم بخصائص ثلاث هي :

- موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف و القيم و المصالح الجوهرية للدول الأطراف، حيث يدرك صانع القرار ذلك.
- موقف يدرك فيه صانع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار و اتخاذه قبل أن يتغير الموقف وقت قصير، و إلا فإن القرار يصير غير ذا جدوى في مواجهة الموقف الجديد.
- موقف مفاجئ، حيث تقع الأحداث المولدة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار»[3].

أما «علوي» فيعرف الأزمة الدولية على أنها: «موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل و ممتد بين دولتين أو أكثر و ذلك نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم، مما يشكل تهديداً جوهريا لقيم و أهداف الخصم و مصالحه الذي يتجه إلى المقاومة و يستمر هذا الموقف فترة زمنية نسبيا يتخللها اللجوء إلى القوة العسكرية، كما ينتهي هذا الموقف إلى إفراز نتائج هامة تؤثر على النظام الدولي الفرعي القائم»[4].

كما يعرفها «عابد» بأنها: «الحدث أو الموقف الذي يشكل تهديداً للدولة

---

(1) العماري، 1987م: 9.

(2) Walter Reymond, 1981: 3.

(3) F. Herman, 1979: 60.

(4) علوي، 1991م: 30.

سواءً على أراضيها، أو على مواطنيها، كما قد يتطور الحدث بسرعة لخلق ظروف دبلوماسية و اقتصادية و سياسية و عسكرية[1].

ب- الأزمات الأمنية:

و تعرف الأزمات الأمنية بأنها تهديد أو مصادر خطر تواجه حياة الإنسان و ممتلكاته و مقومات بيئته، و نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، إذا كانت الأطراف المعنية بالأزمة غير مستعدة أو قادرة على احتوائها و درء أخطارها[2].

و الأزمة بهذا المعنى لها العديد من الصفات يمكن أن نوجزها في الآتي:

- أن يقع الحدث فجأة دون توقع.
- أن يكون توقعها قد تم قبل وقوعها بوقت قصير جداً لا يتسع لاتخاذ الإجراء المناسب للمواجهة.
- أن يتسبب في وقوع خسائر مالية أو مادية أو بشرية أو نفسية.
- أن يتسبب في خلق مشكلات جديدة لا تملك المنشأة الخبرة اللازمة لمواجهتها أو ربما كانت الخبرة قليلة أو غير كافية[3].

و عموما فالأزمة من ناحية أمنية من شأنها أن تثبت الاضطراب في حياة الأفراد، و شعورهم بقيمتهم الذاتية و بقوتهم، و بكيانهم الداخلي، و كثيرا ما يلجأ الأفراد فيها إلى التبريرات الخاطئة أو الإنكار، و ذلك لعدم القدرة أو الرغبة لمواجهة التجربة العنيفة التي تفقد الإنسان تماسكه الداخلي، و تؤدي إلى موته بالمعنى النفسي و ليس بالمعنى المادي.

ج- الأزمات الاجتماعية:

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الحوادث المنتظمة و

---

(1) عابد، 1409: 23.

(2) عامر، 1990م: 6.

(3) العيسوي، 1992م: 1-3.

المتوقعة و اضطراب العادات و العرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن و لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة[1].

كما يعرف العماري الأزمة من الناحية الاجتماعية بأنها اختلال نظام القيم و التقاليد، إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته و إعادة التوازن إلى هذا النظام من خلال تطوير هذه القيم و التقاليد حتى تتلائم مع الغير الناجم عن تطور المجتمع، و من قبيل الأزمات أزمة «التجانس القومي» التي تكثر في المجتمعات ذات الجماعات العرقية أو الدينية المختلفة و أزمة العدالة الاجتماعية و أزمة الهوية الحضارية و غيرها[2].

و من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التحدث عن الأزمات الاجتماعية و تحليلها و دورها في تعميق الوحدة الوطنية، إذ أن الأزمات بمختلف مضامينها الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية، أو الدولية، إنما تصب في نهاية الأمر على أنها أزمات اجتماعية ربما تؤدي إلى تعميق الوحدة الوطنية، أو الإخلال بها في المجتمع.

د- الأزمات الاقتصادية:

و الأزمـات الاقتصادية هي اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو التوازن الاقتصادي و هي تعبر عن الانقطاع المفاجئ في المنظومة الاقتصادية، مما يهدد سلامة الأداء المعتاد لها، والهادف إلى تحقيق غاياتها، و الأزمات الاقتصادية عادة تنشأ نتيجة حدوث خلل و عدم توازن و قصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك، و تزايد العجز التجاري في ميزان المدفوعات، و أزمات العمالة سواءً بطالة أو ندرة شديدة في بعض التخصصات، و الأزمات النقدية الائتمانية، مثل التمويل بالعجز، و التوسع النقدي[3].

---

(1) القاموس الأمني، 1418هـ: 67.

(2) العماري، 1993م: 18.

(3) الخضيري، 1990م: 60.

و الأزمات الاقتصادية عموما تؤدي إلى الأزمات الاجتماعية و السياسية، و الأزمات النفسية، و غيرها من الأزمات.

و من خلال النظرة المتأنية للتعريفات أو المعاني المختلفة للأزمة، تفصح في مضمونها عن حقيقة واحدة، تتسم بعدة خصائص أهمها:

أ- أن مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة و متسارعة.

ب- أنها تسبب في بدايتها صدمة و درجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر و السريع لمجابهتها.

ج- تثير الأزمة الشكوك في تحديد الوضع و في تحديد البدائل للتعامل معها.

د- تستدعي مواجهة الأزمة الخروج عن الأنماط التنظيمية المألوفة، كما تستوجب درجة عالية من التحكم في الإمكانات والطاقات و حسن توظيفها.

تعقيب:

وعموما نرى من خلال التعريفات السابقة، أن الأزمة عبارة عن نقطة حرجة، تواجه منظومة المجتمع أو الكيان الذي تحدث فيه، ينتج عنها خلل أو توقف بعض أو كل الوظائف الحيوية في المجتمع، و قد تسبب تدمير مادي أو معنوي أو كليهما معاً، يصاحبه تداعي سريع في الأحداث، مما ينشط عناصر عدم الاستقرار في النظام، و يدفع سلطة اتخاذ القرار لضرورة التدخل السريع لمواجهة الموقف، ولإعادة التوازن لهذا النظام مثال على ذلك (سوق السهم) و تداعياته و تأثيراته، و هذه الحالة تتسم بعناصر ثلاث:

أ- تهديد لأبعاد منظومة المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.

ب- اختلافات مفاجئة في الحياة العادية.

ت- ضغط الوقت و تسارع الأحداث.

و من هنا يتضح لنا أن الأزمة مفهوم شامل، ومتشابك يضم في داخله العديد من المفاهيم للأزمة، وبالتالي يصعب وجود تعريف واضح ومحدد للأزمة، وهذا اضطرنا إلى مناقشة الأزمة من خلال عدة معاني، و عدة مداخل لكي تتضح الصورة في محاولة لتحديد مفهوم الأزمة، وفي درجة تعقيد هذا المفهوم المتشابه.

الفصل الثالث

أسباب الأزمات

تمهيد:

الأزمة ليست وليدة الساعة، و إنما هي إفراز مجموعة عوامل تفاعلت و نشأت في الماضي، وقد تكون هذه العوامل بيئية، سياسية، اجتماعية، أمنية...الخ، وهي عبارة عن نظام متكامل يحتوي على عمليات و مدخلات و مخرجات و تغذية مرتدة.

والأزمة ذات طبيعة شديدة الخصوصية، فبالرغم من تشابه الأزمات إلا أنها تتماثل تماثلاً تاماً، فاختلاف الظروف يجعل من كل أزمة حالة فريدة.

و تتعدد وتتنوع أسباب الأزمات باختلاف نوع الأزمات، فنجد هناك أسباب بيئية، و أسباب اجتماعية، وأسباب اقتصادية، وهناك أسباب خارجة عن إرادة الإنسان، وبعضها يتسبب فيه الإنسان بنفسه، وغيرها، وعموماً يمكن أن نوجز أسباب الأزمات في الآتي:

1- سوء فهم:

تبدأ الأزمة عادة بسوء الفهم الذي يمثل أحد أهم أسباب نشوء الأزمات، و ينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين هما: المعلومات المبتورة، و التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل إيضاح حقيقتها.

وسوء الفهم ربما يعود إلى اختلاف وجهات نظر الأفراد فيما يتعلق بالحقيقة الواحدة، حيث يتكون منظار المرء إلى الحقيقة بلون تسهم في صنع أصباغه، خبرته الخاصة، وتجربته الذاتية، ومعتقداته، وحوافزه الشخصية.

و هذا في الواقع يدل على اتصال أطراف الأزمة ببعضهم البعض حيث أن هذا الاتصال يصحح المفاهيم لكل منهما عند الآخر، والأشياء تبدو مختلفة عندما ينظر إليها طرفان متباينا الخلفية، والانطباعات، والاتجاهات والمواقف السابقة، ولا يبدد ذلك سوى الاتصال و الحوار و إيضاح وجهات النظر لكي تبدو الرؤية أكثر وضوحاً.

و يعتبر سوء الفهم أهم أسباب نشوء الأزمات فنجد في كافة العصور و الحضارات كان سوء الفهم وراء نشوء العديد من الأزمات، فالتاريخ العربي يحدثنا عن أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كاد يشعل أزمة بين المؤمنين عندما أوفده الرسول صلى الله عليه وسلم لجمع الزكاة من إحدى القبائل، و كان من عادة هذه القبيلة أن يخرجوا لاستقبال ضيوفهم وهم يحملون أسلحتهم وسيوفهم مشرعة في أيديهم يلوحون يها تحية للضيف، فلما رآهم الصحابي وكان بينه وبينهم في الجاهلية ثأراً وعداوةً ظن أنهم خارجون لمحاربته فما كان منه إلا أن عاد أدراجه مخبراً الرسول صلى الله عليه وسلم بأنهم منعوا عنه الزكاة، وأنهم خرجوا لمحاربته و كادوا يقتلونه، وكانت أزمة، واستعد الرسول صلى الله عليه وسلم لمحاربة هذه القبيلة لولا أن أدركه أهلها ليخبروه بالحقيقة وانتهت الأزمة، ففي مثل هذه الأزمات يجب على متخذ القرار الإداري أن يتأكد أولًا من أن الأزمة التي يواجهها غير ناشئة عن سوء فهم، سواءً من جانبه أومن جانب الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالأزمة[1].

و ينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين هما:

أ- معلومات ناقصة وغير كاملة (مبتورة).

(1) عبد الحميد، 2008م: 12-13.

ب- التسرع في إصدار القرارات أوالحكم على الأمور قبل تبيين حقيقتها[1].

2- سوء الإدراك:

يمثل الإدراك مرحلة استيعاب المعلومات، و هو يعد أحد مراحل السلوك الرئيسية الذي يتخذ فيه السلوك و التصرف تجاهه شكلاً و مضموناً، و تتم المعالجة في محيطها الجزئي أو الكلي، فإذا ما كان الإدراك غير سليم، أو نجم عن تداخل في الرؤية والتشويش المتعمد أو الطبيعي فإنه يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذه القائد الإداري، بل يؤدي إلى عدم انفصام العلاقة بين الأداء الحقيقي للكيان الإداري و بين القرارات التي يتخذها.

و من هنا تراكمت نتائج التصرفات السابقة بشكل معين في حين كان متخذ القرار يدرك أنها تأخذ شكلاً آخر[2].

3- سوء التقدير و التقييم:

و ينشأ من خلال جانبين أساسيين هما:

أ- المغالاة و الإفراط في الثقة بالنفس و في القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر و التغلب عليه.

ب- سوء تقدير الطرف الآخر و الاستخفاف به و التقليل من شأنه، و من ثم تكون النتيجة الاستهانة بالطرف الآخر في الوقت الذي يستفحل فيه و يشتد خطره، أو في إطار غياب المعرفة الكاملة عنه، أو ما يستمرئه الطرف الأول من رفض و تغييب أي معلومة إيجابية عن الطرف الثاني يحدث التخاذل و الاسترخاء التي يستغلها الطرف الثاني، مثال حرب أكتوبر، أحداث (11)

---

(1) عبد الحميد، 2008م: 13.

(2) الجزار، 2000م: 49.

سبتمبر، الأحداث الإرهابية الأخرى، و يمكن القول بأن الأزمات التي تنشأ عن سوء التقدير غالباً ما ينشأ عنها ضغوط عنيفة، تجعل من الأزمة أزمة عنيفة تطيح بالكيان الإداري الذي حدثت به[1].

4- الإدارة العشوائية:

تعتبر سبب و باعث للأزمات و مدمر للكيان الإداري و محطم لإمكانياته، و من أمثلة الإدارة العشوائية سوء التخطيط و عدم احترام الهيكل التنظيمي و قصور التوجيه للأوامر و البيانات و المعلومات و عدم وجود التنسيق و الصراع الداخلي بين الأفراد و الكيان الإداري بالتالي إحداث انفصام بين مصالح الإدارة و مصالح العاملين في الكيان الإداري، و لعل هذا يفسر أسباب الأزمات الإدارية في دول العالم الثالث التي تفتقد إلى الرؤية المستقبلية التي لا تستخدم التخطيط العلمي الرشيد في إدارة شؤونها و تطبق أنماط الإدارة العشوائية التي تقود إلى الأزمات و الكوارث[2].

5- الرغبة في الابتزاز:

و تعد الرغبة في الابتزاز من أكثر الأساليب في خلق الأزمات و التي تستخدمها الكيانات العملاقة لتدمير الكيانات الصغرى، و هذا أيضاً ما تقوم به جماعات الضغط و المصالح، و الوسيلة إلى ذلك صنع الأزمات المتتالية و الإخضاع لسلسلة متلاحقة من الأزمات التي تجبر متخذ القرار على الانصياع لهم، و لعل الأزمات السياسية تشكل جانباً هاماً من بواعث الرغبة في الابتزاز أو التي نجمت عنها فعلاً.

و عادة ما تكون عملية الابتزاز إما لقائد إداري و جديد أو لقائد إداري قديم، لكنه تخلى عن الشرف و الفضيلة و يقوم هذا الباعث على السيطرة على

(1) فتحي، 2001م: 19-20.

(2) عبد الحميد، 2008م: 14.

متخذ القرار في الكيان الإداري و إيقاعه تحت ضغوط نفسية و مادية و استغلال مجموعة من التصرفات الخاطئة السرية التي قام بها في الماضي لإجباره على القيام بتصرفات أكثر خطأ، و لتصبح هذه التصرفات الجديدة مصدر للتهديد له.

و لعل أهم حوادث الأزمات في هذا الصدد هو ما يمارسه الموساد الإسرائيلي على رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من عملية ابتزاز رخيص و تدبير للفضائح الجنسية و الأخلاقية التي قام بصنعها محترفون يهود مثل فضيحة المتدربة اليهودية «مونيكا ليونسكي» على الرئيس السابق «بل كلينتون».

6- اليأس:

يكون اليأس باعثاً على أزمات طاحنة عنيفة و مدمرة بشدة و ذات تكلفة عالية، و أخطر أزمات اليأس بين الدول التي تكون في حالة حرب دائمة لا يلوح في الأفق أي إنتصار لأي من القوتين المتحاربتين و من هنا تلجأ إحداهما لاستخدام أشد الأسلحة فتكاً و إقامة المجازر الآدمية لتحميل الطرف الآخر أشد التكاليف ليضطر للتسليم و قد حدث ذلك في مجازر معركة الفردان 1917م و قنبلة هيروشيما 1984م و كفر قاسم 1956م و مذابح صبرا و شاتيلا 1982م.

فاليأس يدفع الدول لاستخدام أشد الأسلحة فتكاً و المحرمة دولياً و شرعياً للقضاء على الطرف الآخر و الإجهاز عليه[1].

7- الإشاعات:

كثير من الأزمات مصدرها الإشاعة التي يتم استخدامها بشكل معين، و يتم تسخير الإشاعة باستخدام مجموعة حقائق صادقة و ملموسة من جانب كبير من الأفراد، و بالتالي إحاطتها بهالة من البيانات و المعلومات الكاذبة و

(1) الحاج، د. ت: 4-5.

المضللة، و إعلانها في وقت معين و في إطار مناخ و بيئة محيطة تم إعدادها بشكل معين و من خلال استغلال حدث ما لتسبب ذلك في تفجير الأزمة، و من أمثلة هذا النوع الأزمات التموينية في السلع المختلفة التي يشاع أنها أصبحت محدودة العرض لسبب أو لآخر، أو أنه سيجري رفع أسعارها قريبا، و غيرها من الأمثلة[1].

8- استعراض القوة:

يتم من جانب الكيان الأكبر، بغرض قياس التأثير لدى الطرف الأصغر، فتبدأ بعملية استعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث و دون حساب للنتائج، و تتدخل عدة عوامل غير منظورة فتحدث الأزمة، و تتفاقم مع تتابعات الأحداث، و لعل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م خير مثال على استعراض القوة[2].

9- الأخطاء البشرية:

قد تسبب الأخطاء البشرية في حدوث كارثة نتيجة صدمات في كيانات المجتمعات، مثل كارثة انفجار ماكوك الفضاء تشالنجر و ما نتج عنها من أزمة عنيفة في الثقة في بعض الهيئات المشرفة على برنامجه، فقد تقاعس بعض العاملين في وظائفهم الفنية و كذلك المشرفون على القيام بعملياتهم الإشرافية حتى حدثت الكارثة و انفجر الماكوك بطاقمه، و كارثة مصنع المبيدات البشرية في الهند عام 1984م، و كثير من الأزمات يكون سببها الإهمال و التسيب و عدم القدرة على إدارة المشروع أو المنظمة بكفاءة نتيجة لانتشار المحسوبية و مجاملة الرؤساء[3].

---

(1) عبد الحميد، 2008م: 16-17.

(2) عبد الحميد، 2008م: 17-18.

(3) عبد الحميد، 2008م: 18.

10- الأزمات المخططة:

تعمل بعض القوى على المنافسة للكيان الإداري على تتبع مسارات عمل هذا الكيان و من خلال هذا التتبع يتبين لها عمليات التشغيل، و مراحل الإنتاج و التوزيع، و احتياجات و ظروف كل مرحلة من هذه المراحل و من ثم يمكن إحداث أزمة مخططة[1].

11- تعارض الأهداف:

إن تعارض الأهداف بين طريقة الأطراف المختلفة مدعاة لحدوث أزمة بينهم خصوصاً إذاً جمعهم عمل مشترك فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته و التي قد لا تتفق مع منظور الطرف الآخر نتيجة لتعارض الأهداف فتحدث الأزمة، و يتمثل تعارض الأهداف في اختلاف الرؤى في الأهداف بين منفذي القرار في الكيان الإداري الواحد و بين متخذي القرار في هذا الكيان، و كذلك بين صانعي القرار و بين المستفيدين منه، و من ثم تتعدد التوجيهات و يفقد متخذ القرار رؤيته الشاملة لما يحدث داخل الكيان الإداري، و قد يلجأ متخذ القرار إلى محاولات التوفيق عن طريق تغيير قراراته مما يجد تعارضاً مع أهداف البعض الآخر فيلجأ مرة أخرى إلى البديل الأول أو الثاني، مما يؤدي إلى التخبط و تحدث أزمة يصعب الإحاطة بأسبابها، و في هذا الصدد يجب التفرقة بين أربعة أطراف لهم علاقة بالأزمة وهم:

أ- صانعوا القرار، و هم الذين يقومون بإعداد و تحليل كافة البيانات و استخلاص المؤشرات فيها و الوصول إلى مشروع أو التوصية بالقرار المطلوب اتخاذه كما يعبر عنه كذلك بجماعات الضغط و أصحاب المصالح.

ب- متخذ القرار، وهو الشخص الذي بيده سلطة اتخاذ القرار وفقاً للهيكل التنظيمي الرسمي للكيان الإداري و هو المسؤول عن

(1) شعبان، 2005م: 205.

سلامة هذا القرار رغم أنه لم يقم بصنعه، خاصة و أنه عادة ما تتواجد أمامه قرارات بديلة من قبل، و تتأثر معالجة الأزمة في شخصية متخذ القرار.

ج- منفذو القرار، و هم المناط بهم القيام بالإجراءات التنفيذية الواجبة لوضع القرار المتخذ موضع التنفيذ، و ليس لهم إدارة التغيير بل عليهم الانصياع لما يصدر من أوامر و لا يملكون لها رفضاً أو تعديلاً.

د- المستفيدون أو المتضررون، و هم الأغلبية التي تحيط بالكيان الإداري و تشكل له البيئة و المناخ و إطار الحركة الذي يتأثر و يؤثر في كافة ما يتخذ من قرارات[1].

12- تعارض المصالح:

لكل فرد و لكل مؤسسة مصالحها الخاصة فإذا ما تعارضت المصالح بشكل شديد، برزت الدوافع لنشوء الأزمات، حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على إيجاد ما يقوي مايطلبه حتى لو استمرت الأزمة[2].

و الشكل رقم (1) يوضح أسباب نشوء الأزمات.

---

(1) عبد الحميد، 2008م: 18-19.

(2) فتحي، 2001م: 25.

شكل رقم (1)

أسباب نشوء الأزمات



إضافة لتلك الأسباب ذكر[1] بعض الأسباب الإدارية المختلفة التي يمكن أن تسبب في الأزمات منها:

---

(1) فتحى، 2001م: 25-26.

1- السياسات المالية الخاطئة: كارتفاع التكاليف و تعقيد نظم المحاسبة و ضعف الرقابة المالية.

2- السياسات التسويقية غير المناسبة والمتمثلة في:

- تغيير الطلب بالارتفاع أو بالانخفاض.
- ضعف و تراجع الجهود التسويقية.
- اشتداد المنافسة.
- التوسع غير المدروس في الأسواق.

3- سياسات استراتيجية غير سليمة مثل:

- اتساع حجم المؤسسة و ترهله.
- ضعف الاتصالات الإدارية.
- عدم التخطيط أو التخطيط العفوي.
- الإدارة العشوائية أو المتسلطة.
- عدم التكيف مع البيئة المحيطة.

4- سياسات الأفراد الخاطئة، و المتمثلة في:

- عدم التوظيف الصحيح.
- ضعف أو منع التفويض للأعمال.
- غياب التحفيز أو عدم المساواة.
- التساهل مع الأخطاء البشرية.
- عدم وضوح المهمات و الواجبات.
- عدم العمل كفريق.

- عدم وجود أو وضوح الهيكل التنظيمي.

و هكذا يتبين أن للأزمات العديد من الأسباب التي تعمل على وجودها و التي تم تلخيصها في سوء الفهم، و سوء الإدراك، و سوء التقدير و التقديم، و الإدارة العشوائية، و الرغبة في الابتزاز، و اليأس، و الإشاعات، و استعراض القوة، و الأخطاء البشرية و الأزمات المخططة، إضافة إلى تعارض الأهداف و تعارض المصالح، و هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى حدوث الأزمة و التي لا تحدث فجأة و إنما تمر بالعديد من المراحل حتى تصل إلى مرحلة الانفجار، و سوف نتطرق في الفصل القادم بالتفصيل إلى مراحل الأزمة و كيفية حدوثها.

الفصل الرابع

مراحل الأزمة

تمهيد:

إن مراحل تكون الأزمة تختلف باختلاف طبيعة الأزمة أو الكارثة، و بصفة عامة هناك أزمات فجائية لا تمر بمراحل معلومة و بالتالي يصعب التنبؤ بحدوثها مثل أزمة (11 سبتمبر 2001)، إلا أن هناك أزمات يمكن رصد مؤشراتها منذ البداية و متابعتها أولاً بأول، و هي غالباً التي يسبقها تهديد و وعيد و ابتزاز.

و الواقع أن معرفة مراحل تكون الأزمة يساعد كثيراً في معالجتها في الوقت المناسب، إذ أن لكل مرحلة سمات معينة يفترض أن تؤخذ في الاعتبار عند المواجهة[1].

و يطلق بعض الباحثين على مراحل الأزمة دورة حياة الأزمة، لأن الأزمة كظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر، تمر بمراحل و خطوات معينة و تكون لها دورة حياة مثل أي كائن، و هذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها و الإحاطة بها من جانب متخذي القرار الإداري، فكلما ما كان متخذ القرار سريع التنبه في الإحاطة، ببداية ظهور الأزمة، كلما كان أقدر على علاجها و التعامل معها بصورة جيدة، و هناك العديد من وجهات النظر و التصنيفات

(1) الزهراني، 1414هـ: 102-104.

و التفاصيل التي ذكرها الباحثون في مراحل نشوء الأزمة، و سوف أتناول بعضاً منها مركزاً على أهم المراحل التي تمر بها الأزمة، و من الممكن تحديد الأزمة فيما يلي:

أولاً: مرحلة الميلاد:

حيث تبدأ الأزمة في الظهور في شكل إحساس مبهم، يلوح في الأفق، و ينذر بوقوع حدوث خطر قريب، و الأزمات لا تنشأ من فراغ، و إنما هي نتيجة لمشكلة ما، لم تتم معالجتها بالشكل الملائم، و هنا يأتي دور متخذ القرار في (تنفيس الأزمة) و إفقادها مرتكزات النمو ثم تجميدها أو القضاء عليها و هي وليدة دون أدنى خسائر مادية أو بشرية[1].

و عادة تبدأ الأزمة في هذه المرحلة بإحساس مبهم، و ترسل الأزمة قبل وقوعها سلسلة من الإشارات و الإنذار المبكر أو الأعراض التي تنبيء باحتمال وقوعها، و ينذر بخطر قريب غير محدد المعالم، و يرجع هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة، و غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو مجالاتها التي سوف تخضع لها، و يطلق على تلك المرحلة مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، و يكون إدراك متخذ القرار و خبرته و مدى نفاذ بصيرته هي العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، و يكون محور هذا التعاون هو «تنفيس الأزمة» و إفقادها مرتكزات النمو و من ثم تجميده أو القضاء عليها في هذه المرحلة، و تكون عملية التنفيس في محورها العام[2] هي:

1- خلق محور اهتمام جديد يغطي على الاهتمام بالأزمة و يحولها إلى شيء ثانوي.

2- امتصاص قوة الدافع المحرك للأزمة.

3- الإحساس بالراحة و التفاؤل في المستقبل.

---

(1) الشعلان، 1999م: 55.

(2) عبد الحميد، 2008م: 20.

ثانياً: مرحلة النمو والاتساع:

و تنتج نتيجة لعدم معالجة الأزمة في مرحلة الميلاد، فإن الأزمة تنمو و تدخل في الاتساع، حيث تغذيها محفزات مستمدة من الأزمة من نمو لفكر و طرح مفاهيم و أهداف، و التي يسميها أصحابها بالقضية العادلة في المجتمع، و بروز فئة مستفيدة من الأزمة و من تأجيج نار الفتنة، أو مايسمون بالنفعيين، الذين لا هم لهم إلا التوتر و خلق البلبة في المجتمع، و من أبرزها تدويل الأزمة، و إيجاد مساندين لها على المستوى الدولي، بهدف تصفية الحسابات، و فرض الأجندة السياسية (كأزمة العراق، و لبنان، و أزمة دارفور).

و تنمو الأزمة عادة في هذه المرحلة عندما لا ينتبه متخذ القرار إلى خطورة الأزمة في مرحلة الميلاد نتيجة لتغذيتها من خلال المحفزات الذاتية و الخارجية التي استقطبتها الأزمة و تفاعلت معها، و في هذه المرحلة يتعاظم الإحساس بالأزمة كما أشرنا و يشعر بها الكثيرون ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها و يتجاهلها، و في هذه المرحلة وفقاً لعبد الحميد[1] يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة لها، و ذلك على النحو التالي:

1- تحييد و عزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة.

2- تجميد نمو الأزمة لإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه.

3- معالجة الأزمة بتصحيح الاختلالات و أوجه القصور التي أدت إليها.

ثالثاً: مرحلة النضج و الانفجار:

و هـي أخطر مـراحـل الأزمــة، و إذا مـا وصلت الأزمــة لهذه المرحلة يحصل

---

(1) عبد الحميد، 2008م: 21.

الصدام، الذي تنشأ عنه آثار مادية، و اجتماعية، و اقتصادية، و بشرية، و تنشأ هذه المرحلة عندما يفشل الحوار في إيجاد حلول سلمية للمشكلة، عندها يشعر أحد أطراف الأزمة باليأس، فيبادر إلى المواجهة التي قد تبدأ سلمية في بادئ الأمر، و سرعان ما تنفجر في حال مواجهتها بالعنف، و بالتالي تدخل الأزمة في مرحلة الخسائر، و قد يكون العنف أول الخطوات نحو التدهور، لأن الكثير من المفاهيم و الدوافع التي كانت قد طرحت من قبل ينكشف عنها القناع بسبب التصرفات التي تخلفها أعمال العنف، فنجد مثلاً أن أزمة الإرهاب أول ما استهدفت مسكان الرعايا الأجنبية في المملكة، و ما لبث أن تحولت إلى أهداف أخرى، مما أفقدها بعض من تعاطف معها و يظهر ذلك من خلال اللقاءات الصحفية التي أجريت مع عدد من المواطنين.

و لا شك أنه رغم الخطط الموضوعة لمنع الأزمات و درء المشاكل فلابد من وجودها و وقوعها، و ذلك لأن طبيعة الدنيا هكذا و الله تعالى يقول: {لَقَدْ خَلَقْنَا اَلْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ}[1]، كما أن أعمال البشر يعتريها النقص دائماً، فيوجد من الثغرات ما يخلق نوعاً من المشاكل الصغيرة و الكبيرة أحياناً.

لكن المطلوب هو أن تبادر إدارة الأزمة بنشاط إذا أحست بمشكلة أن تبادر مسبقاً إلى تنفيذ ما وضع من خطط لمواجهة مثل هذه الأزمة، فإذا كانت جديدة و ليست في الحسبان، فلا بد من إعداد خطة سريعة للمواجهة الآنية، و إذا كانت الأزمة مما خطط لمواجهته و استنفذت الإدراة و مبادراتها تجاه منع وقوع الأزمة، وجب عليها أن تعمل خطة للمواجهة الجاهزة لديها.

و يجب التنويه أن إدارة الأزمة في حالة وقوعها ربما يختلف هيكلها التنظيمي عنه في حالة ما قبل الأزمة، ففي الحال العادية ستكون إدارة الأزمة هي التي تقوم بالإجراءات الوقائية، أما في حال وقوع الأزمة فإن حجم الأزمة و مستواها هو الذي يحدد هيكل الإدارة في فترة الأزمة[2].

---

(1) سورة البلد: 4.

(2) الجزار، 2000م: 124-125.

و أول ما تفعله إدارة الأزمات هو الاعتراف بوجود أزمة، و كذا وصف الأزمة، و قد يكون الاعتراف على المستوى المحلي لأن الأمة ذات طابع محلى، و قد يكون على مستوى القيادة السياسية كما في الأزمات ذات الطابع الدولي.

و غالباً ما تعلن الأزمة حتى يعرف المتأثرون بالأزمة ما حدث، و كذا رداً على الشائعات التي تثور حول الأزمة، كما تعلن الإجراءات المتخذة حيالها، كما يجب سماع الآراء، و مشاورة أصحاب الرأي في الأزمة، و مشاورة العاملين أيضاً، و إن كانوا ليسوا أعضاء في إدارة الأزمة، كما يحدد موقف الأعمال العادية أثناء الأزمة.

و يجب أن يعلن السبب الحقيقي للأزمة، حتى لا تفقد المؤسسة مصداقيتها، و حتى تركز الجهود تجاه الحل الصحيح.

و لننظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حادثة الإفك، و هي أزمة في صميم أخلاق المجتمع الإسلامي يقوم في الناس خطيباً قائلاً: «أيها الناس، ما بال رجال يؤذونني في أهلي، و يقولون عليهم غير الحق، والله ما علمت منهم إلا خيراً، و يقولون ذلك لرجل و الله ما علمت منه إلا خيراً ولا يدخل بيتاً من بيوتي إلا وهو معي»، فالرسول يذكر حقيقة الأزمة و يصفها و يرد على ما أثير من شائعة غير صادقةحتى لا يسري في المجتمع ذلك كذباً و بهتاناً.

و لننظر إلى الرسول الكريم حين لم يكن هناك بد من حرب قريش في بدر، بعد أن نجت غيرهم، ينظر إلى أصحابه قائلاً: «أشيروا علي أيها الناس»، و يقول أبوبكر فيحسن، و كذا عمر، و كذا المقداد بن عمرو، و يتكلم سعد بن معاذ، فيفوض أمر الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فالرسول حين يعلن الأزمة، و أنها الحرب و يشاور يجد تعاوناً واضحاً من كل من حوله، لا فرق بين مهاجرٍ أحس بالظلم ولا بين أنصار صاحب الدار، فما دامت الأزمة تعني الجميع، و وجد الجميع حرصاً من القيادة على

البيان، و على الصدق فلا بد من أن يقدم كل مافي وسعه[1].

رابعاً: مرحلة الانحسار:

و هي مرحلة التقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقد الأزمة جزءً هاماً من القوة، بعد أن تكون قد استنفذت الكثير من عناصرها المادية، مثل «السيارات و الأسلحة و غيرها»، و عناصرها البشرية التي تكون إما قد انتحرت، أو قتلت، أو استسلمت، أو انزوت، و لكن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه (وهو ما يسمى بالدعم اللوجستي).

و تصل الأزمة في هذه المرحلة عندما تتفتت بعد تحقيقها هدف التصادم الذي يؤدي إلى أن تفقد الأزمة جزءً من قوة الدفع لها، و من ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، و هنا يجب أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة و ضرورة متابعة الموقف الأزموي في كافة جوانبه خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية و يكون لها القدرة على الظهور و النمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي[2].

خامساً: مرحلة الاختفاء:

تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها، أو لعناصرها، حيث تتلاشى مظاهرها، و ينتهى الاهتمام بها، و يغيب الحديث عنها، إلا عندما يذكر التاريخ، و انحسار الأزمة يكون دافعاً للكيان الذي حدثت فيها الأزمة لإعادة البناء و علاج الآثار و النتائج و استعادة فاعلية الكيان و أداءه و إكسابه مناعة و خبرة، و يمكن القول بأن لكل أزمة مهما بلغت قوتها أو ظلت لفترة زمنية أن تنتهي حتى و لو مؤقتاً[3].

---

(1) الجزار، 2000م: 126-127.

(2) عبد الحميد،1008م: 21.

(3) عبد الحميد، 2008م: 22.

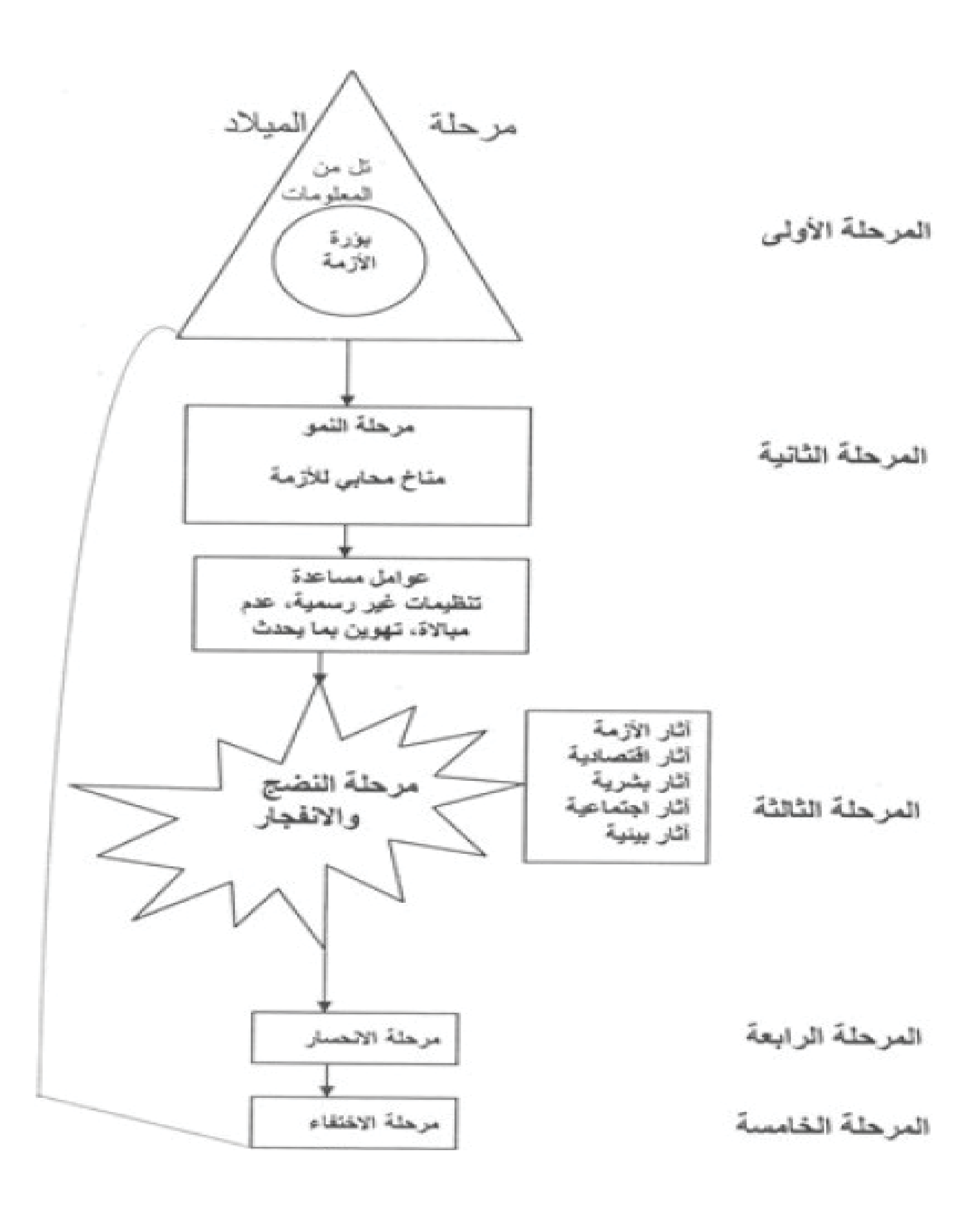
وفي الواقع أن هناك من الأزمات ما يبدأ كبيراً، ثم ما يلبث أن يصغر شيئاً فشيئاً ويختفي، في حين تكون هناك أزمات مثل الكرة الثلجية، تبدأ صغيرة الحجم، ولكنها ما تلبث أن تتضخم، و تتوسع، و في الوقت الذي تتدحرج فيه، و ذلك أن الأزمات تتعدد أنواعها، ودرجة تأثيرها و أبعادها المختلفة.

و إن مراحل نشوء الأزمة على النحو سالف الذكر (5 مراحل) تتطلب من صانع القرار و متخذه أن يكون ملماً بأدوات التعامل مع الأزمات حسب مقتضيات و ظروف كل مرحلة.

و الشكل (2) يوضح المراحل السابقة لأي أزمة من الأزمات بشكل عام:

شكل رقم (2)

مراحل الأزمات



و يرى عليوة[1] أن الأزمة تمر بمجموعة من المراحل التي تشبه في طبيعتها مراحل الإنتاج، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف و تتمثل تلك المراحل في الآتي:

1- **مرحلة الاختراق:** يتعين على الإدارة اختراق الجدران السميكة التي تحيط بالأزمة، و هذه الجدران هي الغموض الذي يلفها، فاتخاذ القرار دون هذا الاختراق يشكل نجاحات غير مضمونة أو محدودة، و الاختراق يؤدي إلى فهم الأزمة و معرفة أسبابها و مكوناتها، و عناصرها و العوامل المؤثرة في اتجاهاتها و مساراتها و يتم ذلك من خلال البحث عن المعطيات، و يتم الانتقال فور الحصول على المعلومات الوافية إلى تقييمها من قبل فريق إدارة الأزمات الذي يعمل على وضع تصور شامل للأزمة محدداً كافة التفاصيل.

2- **مرحلة التمركز:** وهي المرحلة التي يتم فيها بناء رأس جسد داخل كيان الأزمة و في الجدار الذي تم اختراقه، و يهدف ذلك إلى النفاذ إلى لب الأزمة، و هذا ما يحتاج إلى قاعدة ارتكازية داخل الطرف المفتعل للأزمة، و تقوم هذه القاعدة بالحصول على المعلومات من الطرف الآخر و استقطاب بعض العناصر لديه و تجنيدها لصالحه.

3- **مرحلة التوسع:** وهي المرحلة يتم فيها كسب المزيد من المؤيدين و المناصرين وتتبع القوى الصانعة للأزمة من أجل جذبها لتقليل القوى الأزموية.

4- **مرحلة الانتشار:** و هي مرحلة الإمساك بزمام الأمور و توجيه الأحداث بدل الانصياع لها و يلعب الإعلام في هذه المرحلة دوراً فعالاً في تنفيذ الانتشار.

---

(1) عليوة، 1997م: 27-32.

5- **مرحلة التحكم و السيطرة:** تعتبر هذه المرحلة مرحلة الأساس في إدارة الأزمات ففيها تتم السيطرة النهائية على كل حيثيات الأزمة، و يصبح الطرف الآخر مجرد حالة سلبية لا قيمة ولا قوة له.

6- **مرحلة التوجه:** و هي من أخطر المراحل حيث توجيه قوى الأزمة بالطريقة التي تراها الإدارة مناسبة لها[1].

بينما ذهب عز الدين[2] إلى وضع منحنى قسم فيه مراحل الأزمة إلى خمس مستويات هي:

1- **مرحلة الحضانة:** و هي المرحلة التي تبدو فيها الأزمة جنينية، و على الإدراة استيعابها على مستوى المعرفة النظرية لجوانبها المختلفة حتى يسهل التعاطي معها.

2- **مرحلة الاجتياح:** و هي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة بالظهور وتعد من أخطر المراحل، و عليها يتوقف الكثير من النتائج، لذلك على الإدارة التعاطي معها بروح المسؤولية و بعيداً على الانفعال و التوتر حتى تأتي قراراتها العلاجية الصائبة.

3- **مرحلة الاستقرار:** و هي المرحلة التي يستغرقها عمر الأزمة، و يتم فيها استخدام الطرائق والوسائل المنتقاة لمواجهة الخطر وتعتبر المعيار الحقيقى لفعالية و كفاءة الإدارة.

4- **مرحلة الانسحاب:** وهي المرحلة التي تتلاشى فيها الأزمة و تنتهي و غالباً ما تستمر طويلاً قياساً على مرحلة الاجتياح.

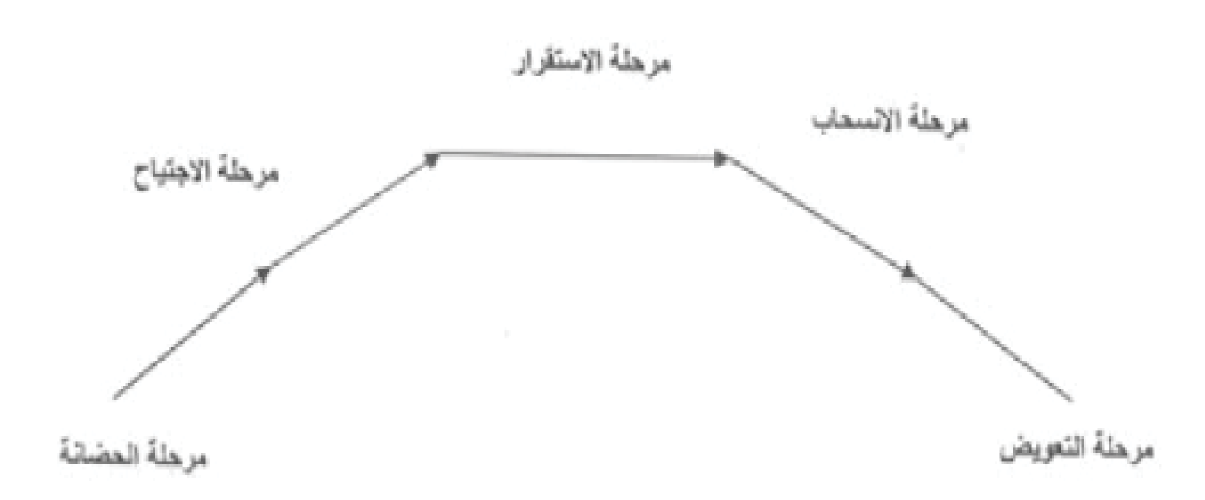
5- **مرحلة التعويض:** و هي المرحلة الأخيرة التي تقوم فيها الإدارة

(1) عليوة، 1997م: 27-32.

(2) عز الدين، 1414هـ: 31.

بمحو آثار الأزمة بشكل نهائي لإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، و على الإدارة إجراء تقييم شامل لكل ما جرى لخططها و قراراتها[1].

و الشكل رقم (3) يبين منحنى تطورات الأزمة:



و مما سبق يتبين أن الأزمة لا تأتي بصورة مفاجئة، و إنما تمر بالعديد من المراحل و التطورات المختلفة التي ينبغي على المسؤولين التحوط لكل مرحلة من مراحلها التي تمر بها، حتى يتسنى تفاديها و التقليل من آثارها، عدا الأزمات و الكوارث البيئية التي ربما تأتي بصورة مفاجئة و حتى هذه أصبح العلم من خلال وسائل التقنية المتطورة التنبؤ بها و بمراحلها المختلفة، و لما للأزمات من آثار مادية و نفسية و اجتماعية تحدث نتيجة لها، فإن ذلك يتطلب الوقوف على آثار الأزمات و كيفية التعامل معها، و هذا ما سوف تتم مناقشته في الفصل القادم من هذه الدراسة.

(1) عز الدين، 1414هـ: 31.

الفصل الخامس

آثار الأزمات

تمهيد:

للأزمات آثار خطيرة على مستوى الأفراد، و الجماعات و المجتمعات، و تتمثل تلك الآثار في العديد من الخسائر البشرية، و المادية و المعنوية، و آثار أخرى، كما أن لها أبعاداً نفسية، واجتماعية تختلف عما يسود في الأجواء العادية في المجتمعات، و تصنف الانعكاسات النفسية و الاجتماعية للأزمات تبعاً لنوع الأزمة، طبيعية كانت أم بشرية.

ففي الأزمة البشرية، يجد الضحايا من يصبون عليه جام غضبهم و يوجهون إليه مشاعرهم العدوانية الناتجة عن إحساسهم بالألم أو الإحباط، فالكارثة البشرية قد تطول مهددة بذلك وحدة و تماسك الجماعة.

أما في الكوارث الطبيعية لا يجد الضحايا مسؤولاً بشرياً يوجهون إليه لومهم و إحساسهم بالإحباط، لذلك فإن المتضريين و غير المتضررين من كوارث الطبيعية غالباً ما يتكاتفون للتخفيف من آثارها، و إن افتقاد المسؤول البشري عن وقوع الكارثة الطبيعية قد يضخم من أحساسيس الفزع و الألم المصاحب لها.

و في الكوارث التي تهدد البشرية بأسرها كأخطار التلوث والحروب النووية تندرج أعداد المتأثرين من العشرات إلى الملايين من الناس.

و تتناسب الآثار النفسية السلبية تناسباً عكسياً مع عدد المتضررين بينما تتناسب الآثار السلبية المادية للكوارث تناسباً طردياً، فإدراك المرء بأن ثمة آخرين قد لحقت بهم الكارثة نفسها يخفف عنه مشاعره السلبية و يتيح له مجالاً للتواصل مع الآخرين دون حساسية، و لعل تلك هي الحقيقة النفسية التي تفسر لنا حرص التقاليد و الأعراف الراسخة في الجتمعات البشرية التي تحض أبناءها على مشاركة الآخرين آلامهم و أحزانهم وهو نوع من التكاتف الاجتماعي.

و يثير توقع الكارثة الطبيعية قدراً من القلق يتناسب مع طبيعتها و حجمها، و يتصاعد معدل هذا القلق كلما اقترب موعد الكارثة المتوقع حدوثها، و يسبب القلق الحاد آثاراً مدمرة على بناء الشخصية، خاصة إذا استمر في التصاعد لفترة زمنية، و هنالك حقيقة علمية أخرى، و هي أن قدراً معقولاً من القلق قبل الكارثة يصبح ضرورياً للتقليل من آثارها المادية، و النفسية، و ذلك بالتفكير في مواجهتها، إذ أن وقوع كارثة مفاجئة يثير قدراً من الرعب، و الفزع، لعله يقل إلى حد ملموس إذا ما سبقه قدر معقول من القلق و التوجس و التصور المسبق لهذه الكارثة[1].

و إذا اعترفنا بضرورة الأزمة يتطلب أن نكون أكثر حضوراً في وعينا، و في فكرنا، و في إرادتنا، و حتى نؤثر في مجرياتها و نتجنب مخاطرها، بل و الاستفادة من إيجابياتها، إذ أن الأزمات تمثل معالم طريق بنت خلاله الإنسانية حضارتها، فلم تكن الأزمات كلها شراً مستطيراً، بل كانت بواعث نهضة علمية و فكرية أثرت المعارف الإنسانية و ساعدت على تطورها، و يسرت لها سبل لم تكن متوافرة قبل حدوث الأزمة. إن المتتبع لتاريخ الأزمات سوف تتبين له هذه الحقيقة بوضوح، فأزمة الغذاء كانت دافعاً لدول العالم المتقدمة إلى استنباط سلالات غذائية عالية الإنتاج، و إيجاد موارد غذائية لم تكن مستغلة من قبل، و أزمة الطاقة كانت دافعاً لإيجاد اختراعات أقل استهلاكاً للطاقة و أكثر إنتاجاً و إيجاد مصادر بديلة فعالة لها.

---

(1) مهنا، 2006م: 241-255.

حيث تحولت اليابان إلى واحدة من أكبر الدول الصناعية، و أصبحت تمتلك اقتصاداً قوياً معتمدة على الإنسان الياباني لا على الموارد الطبيعية من بترول و غاز و غيره و ذلك بعزم و فضل و إرادة المجتمع و من خلفهم مؤازرة و دعم كبير من كافة المؤسسات و المستويات الفكرية و التربوية و السياسية.

و عموماً فإن للأزمات العديد من الآثار النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية و غيرها، و المتمثلة فيما يلي:

أولاً: الآثار النفسية للأزمات:

تحدث فجائية الأزمة أو الكارثة دون تحسب وقوعها، نوعاً من الرعب و الهلع بين جموع المتأثرين من أضرارها، و من شاهدوا الحدث أو شاركوا في الإنقاذ بدرجات متفاوتة إلا أن صور الفاجعة تستمر طويلاً لدى تلك الفئات مسببة بعض الأضرار النفسية.

و تتفق نتائج الدراسات و البحوث الخاصة بالأزمات على أن الأزمة هي نقطة تحول حاسمة يجتمع فيها الخطر و الفرصة و من ثم فإنها تتمخض على ثلاث نواتج بالنسبة لآثارها النفسية على الأفراد هي:

- تغيير إلى الأحسن (الخروج أكثر صلابة و خبرة).
- تغيير إلى الأسوء (آثار نفسية جسمية).
- العودة إلى الحالة السابقة (دون تغيير في الوظائف و الأدوار).

و تتنوع الاستجابات للأزمات فيما يلي:

1- **استجابات إنفعالية:** و تتمثل في: عدم التصديق، الغضب، الرعب، الآثار، التهيج، العجز، الخوف، القلق، الاكتئاب.

2- **استجابات معرفية:** و تتمثل في: العجز عن تركيز الانتباه، الخلط، انخفاض الكفاءة الشخصية، مشكلات في الذاكرة.

3- **استجابات بيولوجية:** و المتمثلة في: التعب، عدم النوم، شكاوى نفسجسمية.

4- **استجابات سلوكية:** و المتمثلة في: التجنب، الاغتراب، الانسحاب الجماعي، انخفاض الثقة في الآخرين، ارتفاع معدلات الطلاق و تعدد الزوجات[1].

على إنه من الضروري ملاحظة أن استجابات الأفراد لخبرة الصدمة تختلف في ضوء عدد من العوامل من أهمها:

- ظروف الصدمة.
- تفسير السمات الشخصية.
- العمليات المعرفية التي تحدد الاستجابات الانفعالية.
- مدى معاناة الفرد من اضطراب نفسي موجود سابقاً[2].

و خلاصة القول يتبين أن للأزمة استجابات محددة تأخذ وفقاً لشعبان (2005م) أحد اتجاهين:

الأول: تكيفي، و يكون في صورة استجابات سوية يتكيف أفراد المجمتع مع الأزمة.

الثاني: مرضي، و يعني تجمع آثار الحدث في شكل إضراب نفسي محدد و هو ما يعرف بإضراب الضغوط التالية للصدمة.

و الآثار النفسية لا تصيب أولئك الذين هم في مركز الأزمة فحسب، بل تتعداهم إلى أناس آخرين بعيدين عن ذلك المركز، و الواقع أن هناك الكثير من ردود الأفعال التي تصيب المتضررين من أزمة ما، و هم:

---

(1) حبيب، 1999م: 5.

(2) شعبان، 2005م: 250.

1- المصابون: و يعانون في أعقاب الأزمات أو الكوارث غالباً من الآثار التالية:

- آثار فسيولوجية سبق شرحها.

- تأثير الوظائف المعرفية التي تشمل التفكير و الذاكرة، و المتمثلة في الآتي:

أ- توقف تسلسل التفكير المنطقي.

ب- تأثير كفاءة الذاكرة.

ج- خفوت الأفعال الإدارية الموجهة و سيادة العادات الغريزية الآلية[1].

2- المحزونون: و هم أقارب و أصدقاء الضحايا حيث يعانون من فقدان الأحبة، و يعانون من قلق و توتر في ترقب الأنباء في البداية، و قد تكون هنالك مصاعب مالية في البداية خاصة إذا كان الفقيد هو المعيل الرئيسي للأسرة، و قد تطول مرحلة الحزن، وقد تؤدي إلى إكتئاب حاد، و أبرز مظاهر ذلك:

أ- الصدمة و الذهول.

ب- الإنكار.

ج- النواح و الحزن.

د- قبول الواقع و التكيف.

و من المحتمل تحولهم إلى مظاهر سلوكية عنيفة «العدوان أو إيذاء الذات»[2].

---

(1) شعبان، 2005م: 351.

(2) شعبان، مرجع سابق، 2005م: 351.

3- **الناجون:** يمر قسم كبير منهم بفترات عصيبة و يعانون من أعراض نفسية شديدة و في البداية يكونون مشغولي الذهن بما حدث...

الكثير من الناجين يحسون بالذنب، فكثير من الناجين يقولون أنهم حين وقوع الحادثة أو الأزمة قد نسوا أزواجهم و أطفالهم و أصدقاءهم الذين كانوا معهم في موقع الحادث، حتى و لو لم يكن في أيديهم شيء لإنقاذهم.

و هناك من يفسر الشعور بالذنب أنه صورة من صور إثبات الوفاء تجاه الضحايا[1].

4- **المنقذون:** و هم المتعاملون مع الأزمة أو الكارثة و المشاركون في عملية الإنقاذ و غالباً ما يتأثرون نفسانياً أو جسمياً، ما لم يتم إعدادهم و تدريبهم جيداً، و من الآثار الفسيولوجية و النفسية التي يعانون منها مايلي:

أ- إزدياد ضربات القلب و ضيق النفس و الغثيان و الصداع و الإغماء.

ب- صعوبة التذكر و اضطراب التركيز.

ج- الغضب و التوتر و الحزن و تغلب المزاج و اضطراب النوم.

د- الإحباط و الشعور بالذنب أو الشعور بالبطولة.

هـ- كثرة الحركة و صعوبة النطق و البكاء[2].

5- **قيادات الأزمة:** كما أن الأزمة يتأثر بها الأفراد سابقي الذكر فإنها تنال في تأثيرها قادة الأزمة أنفسهم و هم الأفراد المسؤولين عن

---

(1) شعبان، 2005م: 352.

(2) شعبان، 2005م: 352.

إدارة الأزمة و مواجهتها، حيث يتأثرون أيضاً نفسياً و جسمانياُ بالأزمات و الكوارث، و يقتضي الأمر ضرورة تمتعهم بقدرات عقلية و نفسية تمكنهم من التعامل مع الموقف و تجاوزه كتحدي مادي و نفسي في آن واحد[1].

ثانياً: الآثار الاجتماعية و الإنسانية للأزمات:

أما بخصوص الـتأثيرات الاجتماعية الموقفية، فنجد أن أبرز تلك التأثيرات هو خفوت المعايير الاجتماعية و تراخي سطوة القيم التي اكتسبها الفرد خلال تراكم عمليات التنشئة الاجتماعية، و تزداد هذه المظاهر في مواقف الرعب الجماعي دون مراعاة لمقتضيات الضبط الاجتماعي أو الخلقي، فإننا نلحظ سيادة السلوك الأناني الفردي المندفع بلا تخطيط أو مراعاة للجماعة.

و تلقي الأزمات بظلالها على النواحي الاجتماعية محدثة تغيرات في البناء و السلوك الاجتماعي إضافة إلى تأثيرها على أساليب التوافق الاجتماعي و إعادة التكيف في المجتمعات المنكوبة، و من تظهر أهمية بعض العمليات الاجتماعية المهيمنة، كإعادة التكيف الاجتماعي، و الاعتراف بأهمية الدور الإنساني للتقليل من آثار الأزمات التي تخلفها أو تجنب تصاعدها.

و تشير بعض الدراسات إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تخلفها الأزمات، و تأتي تلك الآثار مرتبة حسب الآتي:

1- إنخفاض مستوى المعيشة للأسرة بفقد العائل أو إصابته أو أحد أفراد الأسرة.

2- افتقاد الإحساس بالأمن الاجتماعي و الرغبة في إشباع الحاجة للأمن.

3- الاستهتار و اللامبالاة في الشؤون العامة و الشخصية و تتالي

(1) شعبان، 2005م: 353.

الإحساس بضعف الأمل في حياة أفضل أو فقدان هذا الإحساس.

4- البطالة و توقف سوق العمل.

5- التشتت الاجتماعي للأسرة حيث يعيش العائل مضطراً في مناطق الصراعات.

6- إصابة بعض الأفراد بما يسمى بالاضطراب الاجتماعي.

7- انتشار ظاهرة الانحراف الاجتماعي.

8- فقدان القدرة على التوافق مع النفس و التكيف مع الغير و التأقلم مع البيئة[1].

و للكوارث الطبيعية على وجه الخصوص آثار كبيرة على حياة البشر، إذ ينتج عنها قتل و تشريد آلاف الناس، و نتيجة لذلك تحدث الكوارث الطبيعية تغيرات بنائية في المجتمع أهمها إعادة توزيع السكان و توطينهم حيث تتحول المناطق المنكوبة إلى مناطق طاردة.

من ناحية أخرى فإن الكوارث الطبيعية ذات علاقة مباشرة بتفشي و انتشار بعض صور الانحراف و مظاهر السلوك الإنساني غير السوي و زوال الموانع و اختلال الأمن، ولا يغيب عن البال ما تحدثه الأزمات و الكوارث من خسائر بشرية ينتج عنها اليتم و الترمل في بعض الأسر مما يولد مشاكل اجتماعية يصعب علاجها على المدى القريب، أيضاً فإن بعض الكوارث و الأزمات ذات خسائر مادية كبيرة تخسر فيها العائلات السكن و القوت و رأس المال.

و عموماً فإن المجتمع يتأثر في الأزمات الأمنية، لأنه من المعلوم أن نشاط الفرد يزداد و يتقلص بمقدار تمتعه بالأمن، حيث تكثر اللقاءات الاجتماعية

---

(1) شعبان، 2005م: 365-366.

سواءً على مستوى الأسر أو الجماعات أو النشاطات الاجتماعية و تنعدم هذه النشاطات أو تقل في عدم توفر حالة الأمن[1].

كما أود الإشارة هنا إلى أن تأثير الأزمات على أوجه الحياة في المجتمع لا يقتصر على الجوانب السلبية السابق شرحها، و لكن لها أيضاً جوانب إيجابية من أهمها تكثيف الجهود للتخلص من آثارها و إعادة الحياة مرة أخرى، كما تولد الأزمات أيضاً لدى الأفراد شعوراً بأهمية التعاون و التكاتف و نبذ الخلافات من أجل توحيد الجهود لمواجهة الأزمة و تعميق روح الوحدة الوطنية و الذي سوف أناقشه في الفصل القادم، كما يلاحظ في الأزمات ظهور مواقف اجتماعية إيجابية مختلفة، كتطوع الأفراد في مساعدة المصابين، و دعم المنكوبين، و المساعدة في كافة أوجه الخير[2].

ثالثاً: الأثر السياسي و المعنوي:

لاشك أن عدم الاستقرار ينعكس سلباً على الوضع السياسي في البلاد و يعطي مؤشراً بأن الأوضاع الأمنية و السياسية بحاجة إلى إعادة الأمور إلى نصابها، و كلما ازدادت المحاولات الإرهابية دل ذلك على وجود جماعات معارضة قوية تهدف إلى زعزعة الأمن و تحقيق مآربها، الأمر الذي يزعزع ثقة المجتمعات الأخرى بالمجتمع محل الحديث و يعطي صورة سيئة لسمعة المجتمع المحلي لدى المجتمعات الأخرى، فكل دولة تسعى لتحسين صورتها و ذلك بإعلام الآخرين بأن أوضاعها الأمنية مستقرة و أن عجلة التنمية و التقدم مستمرة في شتى المجالات.

رابعاً: الأثر الاقتصادي للأزمة:

إن أي دولة غير مستقرة أمنياً يتدهور وضعها الاقتصادي، حيث تتوقف الكثير من المصانع و المرافق نتيجة لتوقف الدورة الاقتصادية فيه بناءً على

---

(1) الشعلان، 1999م: 221.

(2) الخضيري، 1990م: 415-416.

هروب الخبرات الفنية العاملة فيه و تأخر وصول المواد الأولية و قطع الغيار التي تحتاجها بعض الصناعات الدقيقة بجانب تسرب العمالة، كما أن الأعمال الإرهابية تؤدي إلى إحجام الكثير من المستثمرين في المساهمة بأموالهم في المشروعات التي تعود على المجتمع بالخير، لكن المجتمع السعودي لم يتأثر اقتصادياً بهذه الأعمال -ولله الحمد- لأن الإنجازات الأمنية لمكافحته، مازالت تقف بالمرصاد لهم.

كما أن عدم توفر الأمن يؤثر على السياحة أيضاً تأثيراً مباشراً، فإذا عمت الفوضى و تكاثرت الأعمال الإرهابية فإن السياحة لم تزدهر ومن المعروف أن السياحة في أي بلد تعتبر مصدر دخل قومي يدعم ميزانيتها.

الباب الثاني

دور الأزمة في تعميق الوحدة الوطنية

الفصل السادس: مفهوم الوحدة الوطنية.

الفصل السابع: الإرهاب كأزمة حديثة في المجتمع السعودي.

الفصل الثامن: التطرف، مفهومه و أسلوب مقاومته.

الفصل التاسع: دور المؤسسات المجتمعية في الأزمات و تعميق الوحدة الوطنية.

الخاتمة و التوصيات.

الفصل السادس

مفهوم الوحدة الوطنية

يشير مفهوم الوحدة الوطنية إلى الانتماء الوطني (Patriotic Affiliation) بمدلوله الواسع هو حب الوطن و التضحية من أجله و الشعور باحترام جميع المواطنين و المقيمين و هو من جانب عملي يترجم الجانب الوجداني من خلال بذل الوسع لارتفاع شأن الوطن و إعلاء مكانته و أداء دور المواطن الذي يتحمل مسؤولية المواطنة تجاه الآخرين[1].

و الوحدة الوطنية رابطة عميقة و عاطفة نبيلة يحس بها المواطن نحو وطنه، و تلك المشاعر النبيلة الدافقة هي أساس المواطنة الواعية التي تشده و ترشده إلى بذل المجهود و التضحية بالموجود من أجل تعمير الحياة و تنظيم المجتمع، و الوصول إلى الغايات الكبرى، و إذا أردنا أن تكون المواطنة سليمة و المعادلة صحيحة فلا بد من تربية شاملة للأطفال أساسها معاني العدالة و المسؤولية و المساواة كي تتحقق المقاصد المرجوة و تتحقق الوحدة الوطنية[2].

و الحق أن الانتماء للوطن كالانتماء للأم تماماً، فالوفي لأسرته حفي بوطنه و حريص على وحدته و أمنه و رفعته، و هذا هو المنهج الفلسفي و الإطار الفكري الذي ينبغي أن نسير نحوه في عملية بناء الوحدة الوطنية و الهوية الوطنية المستقلة.

و الوحدة الوطنية ليست كشعار نرفعه و قماش نحييه في الصباح

---

(1) فلية و الزاكي، 2004م: 59.

(2) الكندري، 2007م: 10.

الباكر أو نشيد وطني نردده بصوت هادر أو مواد دراسية نقررها في مدراسنا و لكن الوحدة الوطنية و الانتماء إضافة إلى ذلك مشاعر صادقة تستلزم ممارسات في غاية النبل في ضوء هوية نصطبغ بها، و نعيش معها و بها و من أجلها، و من أهم مفردات المواطنة أن يدرك المواطن قيم المواطنة التي ينبثق منها مجموعة مبادئ حياتية مثل حقوق الإنسان، و العدل، و التسامح، و التعددية[1].

و الوحدة الوطنية رابطة اجتماعية نفسية تهيئ الأفراد ليكونوا أعضاء نافعين في مجتمعهم، متمسكين بأواصر العقيدة الإسلامية، التي تولد في نفوسهم أعظم الحب لغيرهم و لبلدهم و النأي بهم عن كل ما يضرها أو يمس سلامتها انطلاقاً من قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[2]، و الأخوة تدعو إلى التعاون، قال سبحانه و تعالى: قال {سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَ نَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلاَ يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَ مَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ}[3]، و تدعو كذلك إلى نبذ العداء و ترسيخ قيم التآلف و التراحم في قوله تعالى: {وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَ لاَ تَفَرَّقُوا و اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُم إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِه إِخْوَاناً وَ كُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكَمْ مِنْهَا كَذَلَكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكَمْ تَهْتَدُونَ}[4].

و في السنة النبوية تعمقت هذه الحقيقة في الأحاديث النبوية الشريفة روى البخاري و مسلم: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). و قد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الخير و دعا إلى الوحدة و التضامن بين أفراد المجتمع، قال صلى الله عليه وسلم : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه و لا يحقره، كل المسلم على المسلم حرام دمه، و ماله و عرضه) «رواه مسلم»،

(1) Lemish, 2003: 53.

(2) سورة الحجرات، 010.

(3) سورة القصص، 035.

(4) سورة آل عمران، 103.

فالأخوة الإسلامية تولد لدى الفرد الشعور بوحدة حياة الأمة التي يعيش فيها و ترابط مصالحها، و لهذه النقطة أهميتها إذ تجعل الفرد في خدمة الجماعة، و الجماعة في خدمة الفرد، و قد أشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذه الحقيقة في قوله: (مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى له عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى) «رواه مسلم»، و هذه الحقيقة تجعل أفراد المجتمع يتكاتفون على احترام النظام و مراعاة الحقوق و محاربة كل فكر دخيل يهدد وحدة و سلامة الأمة و الوطن. و يقول صلى الله عليه وسلم : (لا يحل للمسلم أن يروع المسلم)، و يحذر الرسول صلى الله عليه وسلم من التفرق و حث على عدم التهاون مع من أراد أن يفرق وحدة الأمة و أمر بضربه بالسيف كائناً من كان، و قد أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم مثلاً رائعاً للوحدة في مجتمع المدينة المنورة، الذي يعتبر مثلاً رائعاً في تعايش مختلف الأعراق و الطوائف و الثقافات.

و مما سبق نتبين أهمية و أثر و مكانة الوحدة و التعاون في المجتمع، فالمواطنون و الصالحون في نظر الإسلام شأنهم التعاون و التناصر و التكاتف على مصالحهم عامة و مصالح أوطانهم خاصة، و بقدر ما يبين المواطنون في الدولة حسن صلتهم و تعاونهم و وحدتهم بقدر ما قويت دولتهم و سلاح الأمم هو سلاح الوحدة.

مفهوم المواطنة:

لقد أجمع الكثير ممن تناولوا تعريف المواطنة على الربط بينها كمفهوم و الحقوق و الواجبات أو المسؤوليات و الالتزامات، فالمواطنة شعور وجداني بالارتباط بالأرض و أفراد المجتمع الآخرين الساكنين على تلك الأرض، و هذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية و التراث التاريخي المشترك، و من ثم فإن المواطنة هي جذر الهوية الاجتماعية و عصب الكينونة الاجتماعية، و هناك من عرفها على أنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق و يلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطنه[1].

و تتجاوز المواطنة بالنسبة للمواطن حدود الوطن، فهي تعني الانتماء و الهوية الرسمية للفرد خارج مجتمعه، عندما يلتزم بالحقوق و الواجبات،

(1) حمدان، 1429هـ: 191.

فهي إذن علاقة بين فرد و دولة كما يحدده قانون تلك الدولة[1]، و يتفق مع هذه الرؤية ما تشير إليه دائرة المعارف البريطانية في أن المواطنة «علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنةً مرتبةً من الحرية و ما يصاحبها من مسؤوليات و تسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخابات و تولي المناصب العامة»[2]، و ميزت الدائرة بين المواطنة و الجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج، في حين لم تميز الموسوعة الدولية و موسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية و المواطنة، فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، و تؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت و حق تولي المناصب العامة، و كذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب و الدفاع عن بلدهم، و في موسوعة «كولير» الأمريكية تعرف المواطنة بأنها «أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما»[3].

و في هذا المجال أمامنا تجربة رائدة هي تجربة المملكة العربية السعودية التي تتمتع بهوية جمعية واحدة و مواطنة قوية لجميع مواطنيها في الشرق و الغرب و الشمال و الجنوب، فالدولة السعودية منذ عهد الملك الراحل المؤسس عبد العزيز طيب الله ثراه، استطاعت بالثقافة العربية الإسلامية القوية الواحدة و بتأكيد عوامل الولاء و الانتماء للدين الإسلامي و للأرض و للتراث و للثقافة العربية الإسلامية، أن تصهر جميع المواطنين في بوتقة «المواطنة»، و برزت هذه المواكنة و الهوية القوية في جميع الأزمات التي واجهتها المملكة و برزت أكثر إبان أزمة الخليج... و هذا ما يعطي القدوة و المثل الأعلى للدول الأخرى لتحقيق المواطنة الصالحة و الهوية الواحدة بعيداً عن الصراعات الطائفية و الفئوية و تعدد المصالح[4].

---

(1) الكواري، 2000م: 65.

(2) حمدان، 1429هـ: 191.

(3) الدجاني، 1999م: 5.

(4) عبد الكافي، 1413هـ: 85-125.

المواطنة رؤية اجتماعية تاريخية:

يعود مفهوم المواطنة تاريخياً، و كما يرى الكثير من المهتمين إلى أيام المجتمع الإغريقي و ما نشأ من أنظمة و قوانين كانت طابع المدن اليونانية في ذلك الوقت، حيث كانت الأنظمة و القوانين تؤكد على تحقيق العدل و المساواة لأفراد المجتمع بعد الذي كانوا يعانونه من جورٍ و ظلم.

و على نفس المنهج الفكري كانت محاولات المجتمع الروماني في وضع التصورات الأولية لهذا المفهوم في العصر القديم، من خلال التركيز على أن تكون العلاقات الاجتماعية التي تسود بين أفراد المجتمع محكومة بقوانين العدل و المساواة.

و قد تركت بعض المجتمعات و التي كانت جزءً من الحضارات التي سادت قديماً آثاراً تنبئ عن شئٍ من التنظيم لحياة الناس و علاقاتهم فيما بينهم، محكومين و حكام، من منظور الحقوق الواجبات. و قد لوحظت مثل هذه الأنظمة و القوانين في تشريعات حمورابي[1].

و يمكن ملاحظة جانباً من تحديد أبعاد مفهوم المواطنة قديماً من خلال التنظيمات التي سادت بين القبائل العربية في جزيرة العرب قبل الإسلام، حيث كانت في تعاملها و علاقاتها سواءً الداخلية أو الخارجية تعود إلى بعض القوانين و التشريعات فيما يتعلق بالسلطة و اتخاذ القرارات التي تهم هذه القبائل كأفراد أو كتنظيمات. و قد أشار الكواري إلى أن تلك التنظيمات كانت بمثابة ما يشبه المجالس التي يجتمع فيها أبناء القبائل لتبادل الرأي و المشورة و تحديد أبعاد العلاقة فيما بينهم مثل دار الندوة و حلف الفضول[2].

و في التاريخ الإسلامي ما يشير إلى مفهوم المواطنة من خلال مجتمع المدينة و الذي يسير وفقاً لتشريعات الدين الإسلامي التي تكفل للمواطن حقوقه جميعها، و لعل سيطرة مثل هذه المبادئ التنظيمية هو ما جعل المجتمع

(1) ليلى، 2002م: 291.

(2) الكواري، 2000م: 65.

الإسلامي يصل إلى مشارق الأرض و مغاربها في فترة زمنية قصيرة بحسب وسائل المواصلات في ذلك الوقت. كما أدى ذلك إلى اعتناق الكثير من الناس في تلك المجتمعات الإسلام طواعية ً و اختياراً لما وجدوه في تعاليمه و تشريعاته، و التي كانت لحياتهم و علاقاتهم خير منظم بعد معاناة من الظلم و القهر و العدوان في مجتمعاتهم قبل مجيء الإسلام.

و لقد كان لتأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة أثراً واضحاً في تحديد أبعاد مفهوم المواطنة و رسم العلاقات الاجتماعية على منهج المساواة و العدل لجميع أفراد المجتمع[1].

و قد اتضحت العديد من ركائز المواطنة كالمساواة و العدل برؤية إسلامية وفق ما اشتملت عليه مصادر التشريع الإسلامي، القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

و الآيات الكريمة التي يزخر بها القرآن الكريم و لها دلالاتها لتأكيد تفعيل مفهوم المواطنة قوله سبحانه و تعالى: {إِنَّ اَللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وِ اَلْإِحْسَانِ وإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَ يَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ اَلْمُنْكَرِ وَ اَلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونْ}[2]، و في الحديث الذي ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم مؤكداً على المسؤولية و الالتزام بأداء الواجبات كقوله (كلكم راعٍ و كلكم مسؤول عن رعيته....الحديث).

كم يتضح تأصيل مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي من خلال تأصيل الشورى كنظام يحكم العلاقات الاجتماعية و أساليب اتخاذ القرارات في المجتمع الإسلامي و الذي يدل على أهمية التداول و المشاركة و تبادل الآراء و الأخذ برأي الأغلبية، و هي مرتكزات أساسية لمفهوم المواطنة.

يقول الله سبحانه و تعالى: {فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وُ يَلْعَبُوا حَتَّى يُلاَقُوا

(1) مناع، 1997م: 71.

(2) سورة النحل، 90.

يَوْمَهُمُ اَلَّذِي يُوعَدُونَ}[1]، و في آية أخرى موجهة للرسول عليه الصلاة و السلام يقول الله عز و جل: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اَللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ اَلْقَلْبِ لاَنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَ اَسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَ شَاوِرْهُمْ فِي اَلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اَللَّهِ إِنَّ اَللَّهَ يُحِبُّ اَلْمُتَوَكِّلِينَ}[2]، و مما يدعم هذا الإهتمام بالمواطنة في الإسلام أنها كانت تطبق على المسلم و غير المسلم ممن يعيش في المجتمع الإسلامي، فالناس سواسية تحت النظام الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات و العلاقات و لا فرق بينهم.

و ينظر الإسلام إلى المواطن على أنه الإنسان الذي يجب أن يتمتع بحقوقه و مكاسبه في مقابل ما يمليه عليه الدور أو الأدوار التي يؤديها من التزامات و مسؤوليات، و على الدولة أن تحمي هذه الحقوق و ترعاها و تذود عنها، و تؤكد على أن تكون العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع و مؤسساته محكومة وفقاً للتشريعات الإسلامية، و إننا نجد أن هذه الحقوق التي يتمتع بها المواطن المسلم وكما جاءت في التشريع الإسلامي لا تختلف كثيراً عن تلك التي يرعاها و يدعمها مفهوم المواطنة في الوقت الحاضر بل قد تكون في وضع أميز و أجل.

مرتكزات الوحدة الوطنية:

للوحدة الوطنية العديد من المرتكزات و هي لا تتم إلا بقول الحق، و بالحق يتماسك بناء المجتمع أما الكذب فيردي الأمة، و روى مسلم في صحيحه عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع و الطاعة في العسر و اليسر و المنشط و المكره و على ألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان، و على أن نقول بالحق كنا لا نخاف من الله لومة لائم)، و يجسد هذا الحديث معاني مهمة، فقول الحق يحمي المجتمع من التشرذم و

(1) سورة الشورى، 83.

(2) سورة آل عمران، 159.

يعزز الوحدة التي تفضي لصالح الدولة و الدين و يدل على ذلك موقف أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال: (من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات و من كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت).

و حين تسود قيم العفو و الرحمة تكون الدعوة إلى إشاعة السلام الذي يكون صمام أمان لترابط المجتمع و وحدته، و يقظة الضمير و التألم لألم الآخرين و مساعدتهم على تجاوز آلامهم و يساعد على توحد الأمة و كذلك الإيثار و هو شعور نفسي يساعد على ترابط المجتمع، قال تعالى: {وَ الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَ الْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَ لاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُتُوا وَ يُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَ مَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[1]، فقد ارتبط الإيثار و الحب بتماسك المجتمع، و تحقيق الوحدة الوطنية، و الإسلام لا يضيق بتنوع الانتماء العقدي، فإذا كانت التنوع من طبيعة تكوين المجتمع فإن الحوار هو الذي يؤدي بالاختيار الحر إلى التفاهم و الوحدة.

إن الإقرار بالتنوع الفعلي في السمات المجتمعية يعني أن نشجع كل وحدة من الوحدات التي تمثل المجتمع الوطني الكبير على التعبير عن ذاتها الخاصة و سماتها الخاصة الثقافية، و الاقتصادية، و الدينية، ضمن قنواتها الخاصة، أو ضمن القنوات الوطنية المشتركة، حينئذ تجد كل مجموعة أن خصوصيتها قابلة للتكامل مع خصوصيات الوحدات الأخرى و قابلة للاندراج ضمن الإطار العريض للوطن الواحد.

و تنشأ الوحدة الوطنية من معيار عدم التمايز الطبقي، فقد جعل الإسلام معيار التقوى المعيار الأساسي لتقييم الإنسان، و لا يقيم الإسلام وزنا للمعايير التي تحث على التفرق و التشرذم، و العصبية، كاللون، و الحسب، و النسب، و قد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالسمع و الطاعة للوالي أياً كان، و قد حرص الخلفاء الراشدين على محو الطبقات القائمة على معايير اقتصادية،

---

(1) سورة الحشر، 9.

و اجتماعية، و ذلك بتقريب الضعفاء الفضلاء إليهم، و قد منع عمر بن الخطاب كبار قريش من الذهاب للأقاليم حتى لا يشكلوا فيها طبقة من الأشراف يتحكمون في الناس باسم السلطان لما في ذلك من تفريق للوحدة الاجتماعية[1].

و يؤكد ابن خلدون حين يذكر أن الاجتماع الإنساني أمر طبيعي و ضروري و يعبر الحكماء عن هذا بقولهم: «الإنسان مدني بالطبع» و هو يشير هنا إلى عبارة أرسطو المشهورة، فالصورة التي ركب عليها الإنسان لا يمكن أن تستمر و تبقى إلا في المدينة، التي هي صورة الاجتماع الإنساني و معنى عمرانه، فالإنسان لا يستطيع أن يعيش إلا في مجتمع، و لا يبلغ كمال ذاته إلا في جماعة معينة، ذلك لأن شعور الفرد برغبته في الحياة الاجتماعية شعور فطري، يدفعه إلى ذلك محاولة الاستئناس «الاجتماع» بأخيه الإنسان، كما أن النزعة المجتمعية عند الفرد نزعة إرادية إلى جانب كونها عاطفية.

و قد بدأ ابن خلدون في الباب الأول من الكتاب الأول من مقدمته، و عنوانه: «في العمران البشري على الجملة» بدراسة العوامل التي ترجع إليها نشأة الحياة الاجتماعية، و هي ثلاث عوامل:

1- الضرورة، و هي طبيعة لأنها ذات مظهرين.

أ- ضرورة اقتصادية، أو الحاجة إلى الغذاء، فالإنسان لا يستطيع أن يحافظ على وجوده و يستمر في حياته ما لم يحصل على الغذاء الذي فيه بقاءه، و له القدرة على تحصيله، و الإنسان لا يستطيع أن يحصل على كل حاجاته الضرورية ليعيش إلا بالاجتماع. إن قدرة الإنسان على تحصيل غذاءه ليست له من حيث هو فرد يعتمد على ذاته في كل شيئ يحتاج إليه، بل من حيث هو عضو في جماعة متعاونة في أمورها، و في قضاء حاجاتها.

---

(1) السملوطي، 1988م: 50

ب- وضرورة دفاعية، أي الحاجة إلى الدفاع لأن الإنسان لا يستطيع أن يحصل على غذاءه ما لم يكن في حالة يستطيع فيها أن يدافع عن نفسه، و الفرد الإنسان عاجز بحكم ضعفه عن الدفاع عن نفسه، لأن أكثر الحيوانات أقوى منه و أشد افتراساً لكنه في تعاونه مع بني جنسه يستمد من ضعفه قوة. إلا أن القوة الإنسان ليست في جسده، مثل ما هي قوة الحيوان فهي في فكره و يده، فكره الذي يتصور آلات الدفاع، و يده التي تصنع ما يصوره له فكره، إن الصراع الدائم بين البشر و بين الحيوانات المتوحشة أدى إلى ضرورة الاجتماع و التعاون للحصول على الغذاء اليومي من ناحية و دفع أذى الحيوانات المفترسة من ناحية أخرى.

2- الشعور الفطري، الذي زودت به الحياة الإنسانية لتحقيق الحياة الاجتماعية، فالإنسان مزود بشعور فطري تلقائي يدفعه للاجتماع بأخيه الإنسان، و ابن خلدون إذا يدخل هذا العامل النفسي في تكوين المجتمع، و نشأة الحياة الاجتماعية يكون قد جاوز النظرة المادية التاريخية التي تعتبر العامل الاقتصادي هو أساس أي مجتمع، و أن كل ما يجري على مسرح حياة المجتمع، إنما يرجع في أساسه إلى الظواهر المادية و الاقتصادية على وجه خاص.

3- ميل الفرد و رغبته الخاصة في تحقيق فكرة الجمعية التي هي ضرورة من ضرورات وجود الإنسان و استمراره، و في هذا الصدد يقول ابن خلدون، ثم إن لهذا الاجتماع إذا حصل للبشر و تم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طابعهم الحيواني من العدوان و الظلم[1].

إذاً لابد من تدخل جانب الإرادة من قبل الإنسان كي يعيش حياة جمعية أو اجتماعية، و إلا كانت هذه الحياة الاجتماعية معرضة للإنهيار بسبب

(1) ابن خلدون، د.ت: 274.

سلسلة من الاعتداءات و الاضطرابات بين أفرادها (الأزمات)، فإذا كانت الضرورة الطبيعية و النزعة التلقائية لحب الاجتماع المفطور عليه الإنسان قد أمّنته من شر اعتداء الحيوانات المفترسة عليه، فإن الإرادة الفردية هي الأخرى من شأنها أن تحقق له الأمان من أخيه الإنسان و تدفع عنه عدوان و ظلم الإنسان لأخيه الإنسان فيستقر بذلك المجتمع و يتسبب فيه الأمن و الاستقرار و السلام[1].

و لمزيد من الشرح سوف أتناول تلك المرتكزات التي تحدثت عنها بشكل مجمل في الفقرة السابقة بشيء من التفصيل، و تمثل تلك الدعائم و المرتكزات التي سوف أتناولها لاحقاً، البنية التحتية لمفهوم الوحدة الوطنية و المواطنة في أي مجتمع من المجتمعات و منها يستمد قوته و حيويته، و تحرص المجتمعات التي تنشد المواطنة الحقيقية لأفرادها على تأسيس هذه الدعائم و المحافظة عليها و متابعتها دائماً و من هذه الدعائم:

أولاً: المساواة: و هي دعامة أساسية لتفعيل المواطنة ضمنتها الأديـان و غيرها من الشرائع، و منها المساواة ضد التمييز، فلا يجب التمييز بين أفراد المجتمع في المعاملة وفقاً لخصائص الأفراد أو طوائفهم أو طبقاتهم، فلا بد أن يكونوا سواسية، و على الأفراد أيضاً أن يتجاوزوا و هم يتعاملون مع بعضهم البعض كمواطنين حدود الانتماءات الضيقة الخاصة، الأسرية أو القبلية أو المهنية أو العرقية أو غيرها، وأن يكون رابط التعامل بينهم مساواتهم كمواطنين لذلك المجتمع، و المساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق و الواجبات بين كافة المواطنين، و بهذا المعنى فإن المواطنة المتساوية هي المحدد الوحيد للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد مع بعضهم البعض أو بينهم و بين الدولة، و بهذا تحيد الانتماءات الأخرى و المجتمع الذي يطبق قاعدة المساواة بين مواطنيه يضمن فعالية المشاركة و الاستقرار الاجتماعي.

(1) العبادي، 1992م: 301.

ثانياً: العدل: و هو مطلب ضروري ينشده كل أفراد المجتمع، و الالتزام به من قبل المجتمع و مؤسساته تجاه الأفراد يؤدي إلى الإيجابية في الأداء و المشاركة الفاعلة، و إلى الترابط الاجتماعي القوي بين جزئيات المجتمع، و العدالة المدعومة التي تهيء الفرص للتواصل الجيد بين أفراد المجتمع و تجعل المجتمع يعمل ككيان واحد قوي متماسك. فمن الأهمية أن يحرص المجتمع على توفير العدالة لكل أبنائه حتى يكونوا أكثر اطمئناناً على حقوقهم و ممتلكاتهم و أنفسهم، و تدفع بهم إلى احترام حقوق المواطنة في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسسات المجتمع، و تعمق لديهم الشعور بالانتماء الوطني، و العدالة الناجزة لأفراد المجتمع هي تلك العدالة المستندة إلى أنظمة تتناسب مع مقتضيات العصر.

ثالثاً: الحرية: لا تقل الحرية في أهميتها و دورها لتفعيل المواطنة عن المساواة و العدل، فجميعهم ركائز أساسية لا تقوم المواطنة بدونهم. فالحرية تبرز خصائص الشخصية و تعزز الثقة لدى المواطن و توسع آفاق المشاركة الاجتماعية، إن المواطنة في المجتمعات المتقدمة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها و علاقاتها على الحرية و التوافق و الرضا و التعامل فيما بين أفرادها على أساس من المشاركة الفاعلة، و تحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها بما يسمح لإشباع الحقوق و الوفاء بالالتزامات المجتمعية التي تتطلبها أدوار المواطنين.

رابعاً: تكافؤ الفرص: إن تهيئة الفرص المتساوية أمام المواطنين في المجالات المتعددة التعليمية و العملية و الترفيهية و الخدمية و غيرها يزيد من إمكانيات العطاء و المشاركة بكل إخلاص من قبل المواطنين، و يدفع ذلك إلى بذل الجهود لدفع حركة التقدم و التطور في المجتمع، و التأكيد على تهيئة الفرص.

و لتفعيل المواطنة الحقيقية لا بد من توفر كل الإمكانيات و القدرات لدى أفراد المجتمع لتمكينهم من الوفاء بما تتطلبه الفرص التي يهيؤها المجتمع

لهم، كالمؤسسات التعليمية و مؤسسات الخدمات و عناصرها المختلفة، كما قد يتطلب الأمر تطوير مختلف قطاعات الإنتاج لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين.

خامساً: التعدد و التنوع: يتسع مفهوم المواطنة لكل فئات المجتمع و طبقاته و لأفراده بكل انتماءاتهم الفرعية، فهو من السعة بحيث يستوعب كافة فئات المجتمع، و لا يقتصر على فئة دون الأخرى أو جماعة واحدة و إهمال الجماعات الأخرى، و يحترم خصائص كل أفراد المجتمع مهما تنوعت أو تعددت فئاتهم، و هذا الأمر يتطلب لفت الإنتباه إلى خصائص و مميزات كل جماعة، و السعي لإيجاد التوازن الذي يجعل الجماعات المتعددة تجمعهم الهوية الوطنية الكبرى.

الفصل السابع

الإرهاب كأزمة حديثة في المجتمع السعودي

مع ما نلحظه فيما يتعلق بمصطلح (الإرهاب) بمفهومه العام، من إجماع دولي على محاربته، و تخطيط محكم لاقتلاع جذوره، و نلحظ أيضاً عدم امتلاك أي من هذه الدول لتعريف واضح و مقبول لهذا المصطلح، بقصد أو بغير قصد.

فإنه يُجمع كل الذين كتبوا عن ظاهرة الإرهاب، و بيان حقيقته، على أن هناك صعوبة بالغة تكتنف هذا المصطلح و تعريفه، و بالتالي يصبح الحديث عن إيجاد تعريف محدد له، أمراً مستحيلاً عند البعض، كما سنرى عند ذكر من كتب عن تعريفه لاحقاً، و مرد هذه الصعوبة إلى طبيعة الأعمال الإرهابية، و اختلاف نظرة الدول لمثل هذه الأعمال، و مدى شرعيتها من عدمها، فما يراه بعضهم إرهاباً، قد يراه الآخر عملاً مشروعاً، تقره القوانين و الأعراف و منطق العقل، و العمل الذي يصنف إرهاباً لدى بعض الأفراد، أو الدول، يراه آخرون حقاً مشروعاً لمن قام به، و ذلك حسب الاتفاقيات الدولية، و قوانين الأمم المتحدة، و حقوق الإنسان المتفق عليها[1].

إذاً فعامة الباحثين في تحديد و بيان حقيقة هذا المصطلح، يتفقون

(1) الهرفي، 1425هـ: 4.

على صعوبة صياغة تعريف دقيق للإرهاب، يحظى بقبول عامة الباحثين، و السياسيين، و القضاة، و العسكريين، كما يتفقون على تأثر سائر تعريفاته بخلفيات واضعيها و تصوراتهم عنها، مما يجعل من المتعذر -إن لم يكن من المستحيل- صياغة تعريف جامع مانع، يتفق عليه الجميع.

إذاً فاختلاف الفكر، و الدين، و العقيدة، و المذهب، و غيرها من القضايا التي لها أثر كبير في تحديد معنى هذا المصطلح، أو بعبارة أخرى، في عدم الاتفاق على مصطلح واحد.

فمن ذلك أنه اجتهد الدكتور: عبد الغني عماد، في الربط بين مفهوم الإرهاب، و بين الأفكار و العقائد التي ترتبط بهذا المفهوم فقال: «حين يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيا، يصبح تعريف الإرهاب محاولة عبثية، بل يصبح بحد ذاته انعكاساً لتوازنات القوى السياسية على المسرح العالمي، و ليس محصلة تحليلية لقراءة هادئة للعناصر المولدة للعنف السياسي، و العنف المضاد بشكل عام، عندما يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيا فلا بد من عدو، و لو مفترض، تبدأ في اللحظة ذاتها حرب مفتوحة ضده، و هو اليوم يتمثل في محور الشر حسب تعبير الإدارة الأمريكية، و هو من العرب و المسلمين.

و حين يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيا يفرض القوي سياسته على الضعيف، و يسود منطق الجلاد، و تتحول الضحية إلى عبء ينبغي التخلص منه، لذلك يصبح شارون رجلاً محباً للسلام، و الشعب الفلسطيني إرهابياً، لأنه يقاوم الاحتلال و الاستيطان، و يصبح الإسلام بالتالي ثقافة تحض على الإرهاب، لأنه يتضمن موقفاً و مخزوناً تاريخياً يحض على المقاومة و الجهاد و عدم الاستكانة للظلم.

حين يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيا، يسقط التمييز بين الإرهاب و المقاومة، و تصبح السياسة: إما معنا، أو مع الإرهاب، و تسقط بالتالي الأخلاق الديموقراطية، المنادية بحق الاختلاف و المعارضة، و

التي طالما تغنى الغرب بها، و نصبح بالتالي أمام صناعة جديدة هي صناعة الإرهاب»[1].

فلماذا بدا – مثلاً-: (الأفغان، و الشيشانيون)، و (الأيرلنديون)، و (الكشميريون) إرهابيين في نظر أعدائهم: الروس، و الإنجليز، و الهنود، بينما لا يعدهم آخرون كذلك؟!

بل ما الأساس الذي اعتمد عليه اليهود المغتصبون، و الصرب المجرمون في وصم: (الفلسطينيين)، و (البوشناق)، المساكين بالإرهاب؟!

و هنا تتبين أهمية عرض إشكالية تعريف هذا المصطلح، و استجلاء سر غموضه، و ذلك: ليمارس الجميع ما يريدون من إرهاب، وفق مصطلحاتهم، و آرائهم السياسية أو الدينية.

و حتى مع الإقرار بالحقيقة السابقة، فإنه يبرز سؤال آخر و هو: ألا تستطيع دول العالم، و بالأخص ما يسمى بالعظمى منها، أن تقلل من غموض هذا المصطلح؟ و تظفر بتعريف أكثر دقة و قبولاً، و أقرب إلى تحقيق العدل و الإنصاف؟

و الذي يظهر لي أنها تستطيع ذلك، بيد أن الكبيرة منها على وجه الخصوص، تهدف إلى ممارسة نوع من الإذلال و الاضطهاد لأعدائها، من خلال المصطلح ذاته، و لا سيما الأعداء الذين يخالفونها في الدين و المعتقد، و على الأخص المتمسكين بدينهم –أو بتعبيرهم- الأصوليين، فأصبحت هذه الدول في جو من ضبابية المصطلح، لا تتكلف إذا أرادت أن تقضي على أعدائها –أيا كانوا: شخصاً، جماعةً، حزباً، نظاماً، شعباً- أكثر من أن تشير ببنائها إلى هذا العدو، واصمة إياه بالإرهاب، لتنطلق بعد ذلك نحوه بخيلها و رجالها، طبعاً و يشاركها في ذلك جيوش العالم، التي سبق تجييشها ضد الإرهاب المقصود، أو بعبارة أخرى المستهدف بالاعتداء.

و بعد هـذا المـدخـل في بيـان الاضـطـراب و الضبابية في تحديد مصطلح

---

(1) عماد، 1424هـ: 27.

الإرهاب، و أنه مقصود من جانب، و غير مقصود من جانب آخر، نشير إلى المعنى اللغوي، و بعض التعريفات له، للوصول إلى تحديد و بيان مصطلح و مفهوم (الإرهاب الفكري)، المقصود في هذه الدراسة، فنقول:

أولاً: المعنى اللغوي:

إن الناظر في المعاجم العربية، و القواميس اللغوية، يجد أنها خلت من كلمة (إرهاب)، و التعريف بها وفق المفهوم المعاصر.

و مصطلح (الإرهاب) ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية (Terrorisme) التي استحدثت أثناء الثورة الفرنسية، و هي ترجمة حرفية أيضاً للكلمة الإنجليزية (Terrorism)، و يُعتقد أن الترجمة الصحيحة للمصطلح الأجنبي هي كلمة: (إرعاب، و إخافة شديدة)، و ليس «إرهاب»[1].

و عندما ننظر في تراثنا الفكري، و العقدي، و السياسي، و الفقهي، نصل إلى تقرير القول: بأن هذا التراث أيضاً خلا من التعرض لذكر أي تعريف معتبر لهذا المصطلح، بل إن نصوص الكتاب الكريم و السنة النبوية الشريفة تجاوزت صياغة أي تعريف منضبط له[2]، و قد وردت مادة: (رهب) و مشتقاتها، في حوالي ثماني آيات من القرآن الكريم، و هي:

1- قوله سبحانه و تعالى: {يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَ أَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ وِ إِيَّايَ فَارْهَبُونِ}[3].

2- و قوله سبحانه و تعالى: {وَ لَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَ فِي نُسْخَتِهَا هُدَىً وَ رَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ}[4].

3- و قوله عز و جل:{وَ قَالَ اَللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اِثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ

(1) الهواري، 1423هـ: 19.

(2) سانو، 1425هـ: 7.

(3) سورة البقرة، 40.

(4) سورة النحل، 51.

وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ}[1].

4- و قوله سبحانه و تعالى: {وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اَللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ وَ آخَرِينَ مِنْ دُونِهِم لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اَللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَ مَا تُنْفِقُوا مِن شَيءٍ فِي سَبِيل اَللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَ أَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ}[2].

5- و قوله سبحانه و تعالى: {قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَ اسْتَرْهَبُوهُمْ وَ جَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ}[3].

6- و قوله عز و جل: {اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَ اَضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَ مَلَإِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَاً فَاسِقِينَ}[4].

7- و قوله عز و جل: {لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اَللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ}[5].

8- و قوله سبحانه و تعالى: {فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَ وَهَبْنَا لَهُ يَحْيَ وَ أَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَ يَدْعُونَنَا رَغَباً وَ رَهَباً وَ كَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ}[6].

و هذه الآيات لا يمكن أن يؤخذ من أي منها على أدنى تحديد لمصطلح الإرهاب وفق المفهوم المعاصر، إذ نجد أن هناك معانٍ متعددة، وفق السياقات التي جاءت في تلك الآيات المباركات، تختلف من آية لأخرى، غالبها تدل على معانٍ عظيمة مرغوب فيها.

(1) سورة النحل، 51.

(2) سورة الأنفال، 60.

(3) سورة الأعراف، 116.

(4) سورة القصص، 32.

(5) سورة الحشر، 13.

(6) سورة الأنبياء، 90.

و أما كتب العلم القديمة، فإنها لم تعن بذكر أدنى تعريفٍ لهذا المصطلح الذي لم يكن له حضور عند الأقدمين من الفقهاء و المفسرين و غيرهم، كما لم يفرد له باب بعينه، مما يجعلنا نفزع إلى تقرير القول بأن هذا المصطلح لم يحظ بتعريفٍ من لدن العلماء القدامى، و قد يكون السبب في ذلك انصرافهم إلى الحديث عن المصطلحات المشابهة له، كالغلو، و التشدد، و قطع الطريق، و الحرابة.

و أما ما يجده المرء في هذا العصر من تعريفات، و حديث عم مصطلح الإرهاب، فلا تخلو من أن تكون اجتهادات معاصرة من لدن بعض العلماء الأفاضل، و المفكرين المعاصرين الذين أفتوا بتحريمه، و أنه من الجرائم التي يمنع منها الإسلام، و يعاقب فاعلها.

و لعلنا هنا نذكر شيئاً مما ورد في كتب اللغة عن هذه الكلمة، فقد قيل: رهب، أي: خاف. و بابه: طرب. و رجل رهَبوت، بفتح الهاء، أي: مرهوب، و يقال: رهبوت خير من رحموت. أي: لأن ترهب خير من أن ترحم، و أرهبه، و استرهبه: أخافه. و الراهب: المتعبد. و مصدره الرهبة، و الرَهبانية بفتح الراء فيهما. و الترهب: التعبد[1].

و يقول العلامة ابن الأثير – رحمه الله تعالى-: (الرهبة: الخوف و الفزع)[2]، فأرهبه و استرهبه، أي: أخافه و أفزعه[3].

و الإرهابيون -في المعجم الوسيط-: وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف و الإرهاب، لتحقيق أهدافهم السياسية[4].

و بعد هذه اللمحة القصيرة في المعنى اللغوي، تنتقل إلى الآتي:

---

(1) الرازي، 1415هـ: 320.

(2) ابن الأثير، د.ت: 280.

(3) الفيروز آبادي، د.ت.

(4) مصطفى، د.ت: 122.

ثانياً: المعنى الإصطلاحي:

من أجل تأكيد أعمق لإشكالية التعريف الاصطلاحي نشير إلى أن الناظر في بعض الكتب التي أوردت تعريفات لمصطلح (الإرهاب) يجدها تزيد على المائة تعريف، و ضعت من قبل المتخصصين، و المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية. و نظراً لحاجة الدراسة التي نحن بصددها إلى بعض التعريفات، أثبت منها ما يقرب المعنى، و يوضح المقصود:

1- منها ما ذكره البعض بأنه: (القتل، و الاغتيال، و التخريب، و التدمير، و نشر الشائعات، و التهديد، و صنوف الابتزاز، و الاعتداء، و أي نوع يهدف إلى خدمة أغراض سياسية و إستراتيجية، أو أي أنشطة أخرى، تهدف إلى إشاعة جو من عدم الاستقرار، و الضغوط المتنوعة)[1].

2- و عرفت قرارات الأمم المتحدة الإرهاب بأنه: تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان[2].

3- عرفه خبراء الأمم المتحدة بأنه: إستراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث عقدية، (إيديولوجية)، تتوخى إحداث الرعب داخل المجتمع، لتحقيق الوصول إلى السلطة أو تقويضها[3].

4- عرفته الخارجية الأمريكية بأنه: عنف تولده دوافع سياسية، و ينفذ -مع سبق الإصرار- ضد مدنيين لا صلة لهم بالحرب، أو ضد عسكريين عزل من السلاح، تقوم به جماعات وطنية، أو عملاء سريون[4].

---

(1) الجحني، 1421هـ: 255.

(2) الحربي، 1425هـ: 11.

(3) الحربي، 1425هـ: 11.

(4) الحربي، 1425هـ: 12.

5- و عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلسي الداخلية، و العدل العرب، بأنه: (كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به، أياً كانت دوافعه، أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حرياتهم، أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، أو الأملاك: العامة و الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[1].

6- عرفه المجمع الفقهي الإسلامي بأنه: عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه، و دمه، و عقله، و ماله، و عرضه)، و يشمل صنوف التخويف و الأذى، و التهديد و القتل بغير حق، و ما يتصل بصور الحرابة و إخافة السبل، و قطع الطريق، و كل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، و من صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق و الأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه و تعالى عنها.

و يظهر لي أن التعريفين الأخيرين، بينهما تشابه كبير، و هما أقرب لحقيقة الإرهاب –و خاصة الأخير- من حيث التفريق بينه و بين العدوان و الأعمال الإجرامية الأخرى، فله جانبان، متى ما وجد أحدهما أو كلاهما، فهو إرهاب:

الأول: أنه متى وُجد اعتداء و إفساد، بقصد الإساءة إلى عامة الناس، و السعي إلى إشاعة الشر و الضرر بينهم.

---

(1) جريدة الرياض، 1418هـ، ع 10818.

و الثاني: إذا كان يهدف إلى إرباك السلطة و زعزعة الحكم، فيحكم عليه بالإرهاب، و يوصم به، و إلا سمي العدوان بأنه وقوع في الخطأ و ارتكاب للمحذور.

سبل الوقاية من الإرهاب:

قبل أن أختم هذا البحث أذكر بالسؤال المطروح في المقدمة، و الذي يتبادر للذهن بعد قراءة هذا البحث، و هو: ما سبل الوقاية و العلاج لهذا الانحراف؟

و الجواب عليه: إن معرفة الإنسان، أو صانع القرار، أو المسؤول -سواء داخل الأسرة، أو المدرسة، أو الدولة، و غيرها- لأسباب الانحراف الفكري، هو أهم خطوات العلاج، فبه نتقي الانحراف، و نسعى لمنعه، أو التقليل منه، فكما قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب[1]، أي أن التحكم به، و العلاج له، يسهل على الجميع، فالطبيب مثلاً: إذا عرف المرض، ثم عرف أسبابه، سهل عليه العلاج، أي: أنه يسعى لقطع هذه الأسباب و إزالتها.

و الانحراف الفكري، هو ميل و استخدام خاطئ للعقل، يحدث نتيجة لأسباب متعددة، من أبرزها:

أولاً: الغلو في الاعتقاد و التفكير:

و علاج الغلو ألخصه في: ضرورة نشر مبدأ التسامح، و الوسطية في الأمر كله، من خلال تدريس و غرس مفاهيم النصوص الشرعية الكثيرة، الداعية إلى الوسطية، و الاعتدال.

و كذلك يكون العلاج: بنشر و بيان النصوص التي توضح أن الغلو مرفوض شرعاً، و أنه لا خير فيه أبداً، بل هو باب من أبواب الشيطان التي يدخل منها إلى عقل الإنسان ليهدم تفكيره، و يضله عن الصراط المستقيم.

---

(1) العكبري، 1416هـ: 23.

ثانياً: الخطأ في مصادر التلقي:

و علاج ذلك يتم من خلال التأكيد على أهمية تحديد مصادر التلقي الصحيحة، و بيانها و نشرها بين الناس، و التحذير من غيرها، و التنبيه على خطرها، بضرب الأمثلة، و تصويرها من واقع حياة الناس، فمثلاً الإرهاب: هو نتيجة لانحراف التفكير المبني على مصادر خاطئة في التلقي.

ثالثاً: التعصب:

و يكون علاج ذلك ببيان أن الحق أحق أن يتبع، و أن التعصب يتعارض مع الإخلاص لله تعالى، الذي يقتضي التجرد من كل هوى، و ميل، و محبة، و أن لا يبقى في القلب إلا محبة الله تعالى، و البحث عن رضاه وحده، و لو سخط من أحبه، أو يميل إليه.

و كذلك ينبغي التأكيد على مبدأ: انصر أخاك ظالماُ أو مظلوماً، و أن له مفهومين: **الأول:** جاهلي، **والآخر:** نبوي.

فالجاهلي: ما يكون على ظاهره، كما كان عليه حال الجاهلية من النصرة و التعصب للقبيلة و القريب، و بالوقف معه على ظلمه، حميةً جاهليةً، يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: إن أول من قال هذه الجملة، هو جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم، و أراد بذلك ظاهره، و هو ما اعتادوه من حمية الجاهلية، لا على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم ، و في ذلك يقول شاعرهم:

إذا أنا لم انصر أخي و هو ظالمٌ

على القوم لم انصر أخي حين يظلمِ[1]

و أما المفهوم الآخر: الديني النبوي: فهو عندما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فقال رجل: يا رسول الله، انصره إذا كان مظلوماً، أفرأيت إذا كان ظالماً، كيف أنصره؟ قال: «تحجزه، أو تمنعه من

(1) فتح الباري، د.ت: 98.

الظلم، فإن ذلك نصره» (رواه البخاري). فالوقف مع الحق و الصواب، هو نصرة للجميع، و انتصار على الظلم و الشيطان.

رابعاً: الاستبداد بالرأي:

و يكون علاج ذلك بالتأكيد على أهمية الشورى، و العمل بها، فرأي الواحد: لا يمكن أن يكون صواباً دائماً، بل هو في حاجة كبيرة إلى الرأي الآخر، لينضج و يكتمل، و يسلم من الخطأ و الوقوع فيه، فكم من مرة يعتقد الإنسان أن رأيه صواب، و لكن عندما يستمع للآخرين و آرائهم، يعرف خطأه، و أن الحق في الرأي الآخر.

فالشورى و الاستماع للرأي الآخر، لا تكلف شيئاً، و لا تحط من قدر الإنسان، ولا تقلل من قدرته العقلية، إلا إذا كان يعتقد في نفسه الكمال و العصمة، و أن من غير البشر، بل ترك الاستبداد و الأخذ بالشورى تزده قوة إلى قوته، و رأياً مع رأيه.

خامساً: سوء الظن:

و علاج ذلك يكون ببيان أن حسن الظن يقود إلى حسن العمل و أن إساءة الظن، تقود إلى إساءة العمل، و أن سيء الظن يتأول أفعال بعض الناس على أسوأ التأويل، و لذا جاء في الحديث الذي رواه البخاري، بيان أن الظن أكذب الحديث، فمن كان عقله مبني على الظن الذي هو أكذب الحديث، انحرف تفكيره، و كثر خطأه، و متى سلم من سوء الظن، سلم تفكيره، و قل خطأه.

سادساً: إتباع الهوى:

ينبغي التأكيد على أن حب الشيء، يجعل الإنسان كأنه أعمى، لا يبصر إلا من يحب، و يجعله أصم، لا يسمع إلا لمن يحب، فيتبع الهوى، فيضل.

فلذا يقال: إن إتباع الهوى، و رغبات النفس، و نزواتها، يقود حتماً

لانحراف الفكر فلذا يتأكد عند العاقل: الحذر و التحذير منه، و البعد عنه.

و ختاماً أؤكد على نتيجة كبيرة في علاج الانحراف الفكري و هي: أن تفكير الإنسان يبنى على قواعد، و أسس صحيحة، و أنه متى ما وقع الخظأ في هذه الأسس و القواعد، انحرف عن مساره، و ضل و أضل.

و أن من أهم الأمور التي نتقي بيها الانحراف الفكري، و نمنع وقوعه، و نتقي بها شره هو الحذر منه و التحذير من الوقوع فيه، و الإنكار على أصحابه، ببيان خطئهم، و ما هم فيه من انحراف في التفكير، بكل وسيلة متاحة، نصل من خلالها إلى الناس و عقولهم، حتى يسلم المجتمع، و ينعم بالخير و التوفيق و السداد.

الفصل الثامن

التطرف، مفهومه و أسلوب مقاومته

تمهيد:

التطرف ظاهرة عالمية تتمثل في التطرف الفكري أو السلوكي، و هذا التطرف لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة، و هو يتنوع بين تطرف سياسي و تطرف أخلاقي، و تطرف فكري، و تطرف ديني، و هذا التطرف الديني لا يقتصر على إتباع دين معين أو أنصار مذهب دون آخر، لذا فإن الشكوى من التطرف شكوى عالمية عامة، و ليست مقتصرة على ما يسمى بالدول النامية فحسب، بل أن الدول المتقدمة في أوروبا و أمريكا تعاني أيضاً من التطرف، بل أن بعض الباحثين يؤكدون أن ظاهرة التطرف و الإرهاب الحديثة إنما نشأت و ترعرعت أصلاً في المجتمعات الغربية، و في أمريكا يقوم الباحثون بدراسة و تحليل أفكار العديد من المذاهب الطائفية الدينية المتطرفة التي تعرف بإسم (Cults) و كانت إحدى هذه الطوائف الدينية قد قادت أتباعها إلى الإنتحار الجماعي في حادثة مشهورة في مستعمرة (غويانا) قبل عدة سنوات و عرفت بجماعة (جونز) التي كان أتباعها يؤمنون بأفكار دينية متطرفة قادتهم إلى الإنتحار الجماعي تنفيذاً لتعليمات زعيمهم[1].

---

(1) طاش، 1413هـ: 209.

و هكذا يتبين أن التطرف ليس ظاهرة عربية و لا إسلامية فحسب كما تقول بعض وسائل الإعلام الغربية، بل هي ظاهرة علامية لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، و هي ظاهرة مرفوضة بالتأكيد و يجب محاربتها بكل وسيلة مشروعة للقضاء عليها، فهي خطر على الجميع، و إذا كانت مقاومة التطرف الديني بخاصة أمراً مطلوباً في العالم فإنها في المجتمعات المسلمة أشد طلباً ذلك لأن الإسلام يرفض التطرف بشتى صوره و أنواعه، و يعمل على تجفيف منابعه، و يسعى للقضاء على الأسباب و الدوافع و المثيرات التي تقود الناس إلى الوقوع في وحل التطرف و مهالكه[1].

و في هذا البحث سوف يتحدث الباحث عن مفهوم التطرف و سبل الوقاية منه مركزاً في ذلك على النواحي الشرعية و الإسلامية.

أولاً: مفهوم التطرف:

كلمة التطرف دخيلة على معجم المصطلحات الشرعية، فلم ترد كلمة التطرف في الكتاب و السنة و النصوص الشرعية تعبر عن التطرف ب (الغلو في الدين) و الغلو في الدين كما عرفه شيخ الإسلام بن تيمية –رحمه الله- مجاوزة الحد بأن يزاد في الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق و نحو ذلك، و التطرف في اللغة يطلق على من (تجاوز حد الاعتدال و لم يتوسط).

و بالنظر إلى لفظي الغلو و التطرف نجد تقارباً بينهما، فهما بمعنى واحد إذا قيل: إن التطرف إتيان غاية الشيء و منتهاه و بينهما عموم و خصوص إذا قيل: إن التطرف إتيان حد الشيء بإطلاق إذ يصبح التطرف أعم من الغلو[2].

و التطرف إصطلاحاً مرادف الغلو و معنى الغلو اصطلاحاً مجاوزة

(1) الحقيل، 2004م: 19-20.

(2) اللويحق، 1416هـ: 62.

الحد كما عرفه المناوي بأنه «مجاوزة الحد»، و الغلو في الدين التصلب و التشدد فيه حتى مجاوزة الحد[1].

و لقد دعا الله في كتابه العزيز إلى الاستقامة و التمسك بها و عدم الغلو في الدين، قال تعالى: {فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَ مَنْ تَابَ مَعَكَ وَ لاَ تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[2]، و الأمر بمباشرة الاستقامة من مفاهيمه أن استقيموا باستمرار و لا تتجاوزوا ما حدده الله لكم من استقامة و أمر جل و على بلزوم الحدود و حذر من تعديها، و الحدود هي في النهايات لكل ما يجوز من الأمور المباحة و المأمور بها و غير المأمور بها، و تعدي الحدود يعني تجاوزها و عدم الوقوف عليها[3].

و نهى الله جل و على أهل الكتاب على وجه الخصوص عن الغلو فقال تعالى: {يَا أَهْلَ اَلكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ}[4].

كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التي تنهى عن التطرف و الغلو سوف أشير إلى بعض منها، و ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن هذا الدين يسر و لن يشاد أحد إلا غلبه، فسددوا و قاربوا و أبشروا و أستعينوا بالغدوة و الروحة و شيء من الدلجة» رواه البخاري.

قال ابن حجر –رحمه الله- و المعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية و يترك الرفق إلا عجز و انقطع فيغلق[5].

و عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً. و قال النووي في شرحه لهذا الحديث «هلك المتنطعون» أي: المتعمقون المغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم و أفعالهم[6].

---

(1) المنياوي، 140هـ: 253.

(2) سورة هود، 112.

(3) الطبري، 1980م: 372/2.

(4) سورة النساء، 171.

(5) العسقلاني، د.ت، 16/1.

(6) رواه مسلم.

و عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع: «هلم ألقُط لي الحصى» فلقطت له حصيات من حصى الحدق، فلما وضعتهن في يده قال: «نعم بأمثال هؤلاء و إياكم و الغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[1].

و عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشدوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم، فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم فتلك بقاياهم في الصوامع و الديارات رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم[2].

و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له، ينفون عنه تحريف الغالين، و انتحال المبطلين، و تأويل الجاهلين»[3].

و هذه بعض الآيات و الأحاديث الشريفة التي تنهى و تحذر من التطرف الديني الذي يعبر عنه بلغة الشرع بالغلو في الدين، و هي تدل دلالة قاطعة على أن الغلو خروج عن المنهج الوسط الذي اختاره الله لهذه الأمة.

و لقد ذم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل اتجاه ينزع إلى الغلو في الدين، و أنكر عليه الصلاة و السلام على من بالغ من أصحابه في التعبد و التقشف مبالغة تخرجه عن حد الاعتدال الذي جاء به الإسلام، و وفق بفضله بين الدين و الدنيا، و بين حظ النفس من الحياة و حق الرب من العبادة التي خلق لها الإنسان.

فقد شرع الإسلام من العبادات ما يزكي نفس الفرد، و يرقى بها، و ما ينهض بالجماعة كلها، و يقيمها على أساس من الأخوة و التكافل، دون أن يعطل مهمة الإنسان في عمارة الأرض، فالصلاة و الزكاة و الصيام و الحج عبادات، لا تعزل المسلم عن الحياة و لا عن المجتمع، بل تزيد ارتباطاً

---

(1) رواه أحمد النسائي.

(2) رواه أبو داود.

(3) رواه البيهقي.

به شعورياً و عملياً، و من هنا لم يشرع الإسلام الرهبانية التي تفرض على الإنسان العزلة عن الحياة و طيباتها و العمل لتنميتها و ترقيتها، بل يعتبر الأرض كلها محراباً للمؤمن، و يعتبر العمل فيها عبادةً و جهاداً إذا صحت فيه النية، و التزمت حدود الله تعالى، لأجل الحياة الروحية، و من حرمان البدن حتى تصفو الروح و ترقى، و من إهدار شأن الدنيا من أجل الأخرى، فقد جاء بالتوازن في هذا كله[1].

ثانياً: أسلوب مقاومة التطرف:

يعد التطرف و الغلو من الظواهر الحديثة في مجتمعنا الإسلامي، و لقد اهتم الإسلام بمعالجة هذه الظاهرة من خلال إغلاقه لجميع الأبواب و السبل المؤدية على التطرف و الغلو، حيث سلك في ذلك طرقاً متعددة و استخدم أساليب متنوعة لمكافحته و الحد منه و تطهير حياة المسلمين من آثاره الضارة، و من أبرز الأساليب في معالجة و مقاومة التطرف ما يلي:

1- الدعوة إلى الأخذ بمنهج الوسطية و الاعتدال في شؤون الحياة كلها:

لأنـه من نعم الله على هـذه الأمـة أن جعلها أمـة وسطاً، خياراً عـدولاً، قال تعالى: {وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً}[2]، كما أنها خير الأمم التي أخرجت للناس، قال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}[3]، و اصطفى لها أفضل رسله محمداً صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ}[4]، و انزل عليها أشرف كتبه، و جعله مهيمناً

---

(1) القرضاوي، 1412هـ: 30-31

(2) سورة البقرة، 143

(3) سورة آل عمران، 110

(4) سورة التوبة، 128

على الكتب قبله، شاملاً لخير ما جاءت به، و قال تعالى: {وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ اَلْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكِتَابِ وَ مُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اَللَّهُ}[1]، إلا أن الأمة في الجملة ابتعدت عن منهج الاعتدال و التوسط الذي دعا إليه الإسلام، فحصل فيها الإفراط و التفريط و الغلو و الجفاء، مما أقض مضاجع العلماء و الدعاة و المصلحين، فشرعوا في البحث عن طريق العلاج، و معرفة أسباب النجاة، سالكين منهج أهل السنة و الجماعة، نافين عن الدين غلو الغالين، و انتحال المبطلين، و تفريط الكسالى، و دعاوى المرجفين الزائغين حتى تعود الأمة إلى صراط الله المستقيم، و المنهج الوسط القويم.

و للوسطية في الإسلام مزايا و فوائد تميزها عن غيرها، و الواقع أن معرفة هذه الأمور على قدر كبير من الأهمية، لأنها تعتبر ضوابط لتحديد الوسطية و معرفة حقيقتها، كما وردت في الكتاب و السنة، و كما طبقها السلف الصالح من هذه الأمة، و فيما يلي أهم مزايا و فوائد الوسطية في الإسلام و هي:

أ- الاستقامة:

الاستقامة من أبرز مزايا و خصائص الوسطية في الإسلام و قد عرفها ابن القيم رحمه الله بقوله: «فالاستقامة كلمة جامعة، آخذة بمجامع الدين، و هي القيام بين يدي الله على حقيقة الصدق و الوفاء»، و قد حث الله جل و على على الاستقامة في كتابه العزيز على لسان نبيه الكريم، قال تعالى: {فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَ مَنْ تَابَ مَعَكَ وَ لاَ تَطْغُوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[2]، و قال تعالى: {إِنَّ اَلَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اَللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا}[3].

و كما حث القرآن الكريم على الاستقامة حث عليها الحديث الشريف، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، و لا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه» رواه أحمد، و عن سفيان بن عبد الله رضي الله عنه قال:

---

(1) سورة المائدة، 48.

(2) سورة هود، 112.

(3) سورة فصلت، 30.

«قلت يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسال عنه أحد غيرك؟ قال: قل آمنت بالله ثم استقم»[1].

ب- الخيرية:

و هي خاصة من خصائص الوسطية في الإسلام، و ميزة من أهم ميزاتها، قال تعالى: {وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةٌ وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَ يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَ مَا جَعَلْنَا القِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ}[2]، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية، و لما جعل الله هذه الأمة وسطاً خصها بأكمل الشرائع، و أقوم المناهج، و أوضح المذاهب، كما قال تعالى: {وَ جَاهَدُوا فِي اَللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ ابْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمْ المُسْلِمِينَ}[3].

و تتضح الخيرية بصفتها ميزة من أهم مميزات الوسطية في الإسلام في أمور من أهمها[4].

- أن الخيرية صفة لصيقة بالأمة الإسلامية قال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ اُمَّـةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}[5]، و الخير هو كل ما أقره الشرع و الدعوة إليه دعوة إلى طريق الفلاح مصداقاً لقوله تعالى: {وَ لْتَكُنْ مِنْكُمْ أَمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ}[6]، و إشاعته في كل القواعد المستقاة من شرع الله هي من أهم مجالات الدعوة إلى الله تعالى، و هي تحقيق مقتضى التمكين في الأرض، و التذكير بالخيرية هو التذكير بحبل النجاة و هو حبل الله المتين، الذي لا يزيغ من تمسك به.

- إن الخيرية ترتبط ارتباطاً جوهرياً بمصدر القاعدة التشريعية

(1) رواه مسلم.

(2) سورة البقرة، 143.

(3) سورة الحج، 78.

(4) مجلة البحوث الفقهية، 1414هـ: 16.

(5) سورة آل عمران، 110.

(6) سورة آل عمران، 104.

وأثرها و جوهرها و مظهرها، فهذه القاعدة إلهية المصدر، فلم يفرضها بشر، بل فرضها الله تعالى و هذا سر خيريتها، و هي إنسانية الأثر، فهدفها هو تحقيق إصلاح المجتمع و صلاح حياة الناس في دينهم و دنياهم.

- إن الوسطية أيضاً هي دليل الخيرية و مظهر في الماديات و المعنويات، ففي الأمور المادية ترى أفضل حبات العقد أواسطه، و في الأمور المعنوية نجد التوسط دائماً خيراً من التطرف.

ج- الأمان:

من أهم مميزات الوسطية الأمان، و لذا يقال: الوسطية: تمثل منطقة الأمان و البعد عن الخطر، فالأطراف عادة تتعرض للخطر و الفساد بخلاف الوسط فهو محمي و محروس بما حوله، و كذلك بشأن النظام الوسط و الأمة الوسط، و لا شك أن التمسك بالقاعدة التشريعية هو الذي يحقق الأمان لأهل الإيمان؛ لأن الظلم من أعظم الأمور التي تزيل الأمن، و من أظلم الظالمين من نأى عن وسطية القاعدة الشرعية فعطلها و جنح إلى غيرها، فمن أراد أن يخرج من طريق الضلال و أن ينأى عن العذاب، فعليه أن يجيب داعي الله الذي يدعوه، و من بين ما يدعوه إليه التمسك بالوسطية لما تحتله من خيرية.

د- الوسطية دليل القوة:

ومن أهم مميزات الوسطية في الإسلام كوْن الوسطية دليل القوة، فالوسط هو مركز القوة، ألا ترأن الشاب الذي يمثل القوة وسطاً بين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة، والشمس في وسط النهار أقوى منها في أول النهار وآخره[1].

ومـما لا شـك فيه أن الوسطية قـوة، ولـكـن أهـم مظاهر هـذه الـقـوة هي

---

(1) القرضاوي: 1409هـ،123.

القدرة؛ بحيث أن هذه القدرة يمكن أن تخفي كل قوة وتبقى واضحة جليَّة في الدلالة على وسطية القاعدة التشريعية الإسلامية، فوسطية هذه القاعدة تعني قدرتها على ضبط علاقات الناس في شتَّى مجالات الحياة ضبطاص محكماً وملائماً استناداً إلى تجارب القاعدة الشرعية الإسلامية ذاتها، فهذه القاعدة ربانية المصدر، وهي لهذا السبب تتحرر من كل ما يُستبد بها، فهي لا تخدم فئة محددة؛ ولذا فإنها قادرة على إرضاء جميع المخاطَبين بأحكامها[1].

2- بناء الدين الإسلامي على اليسر ورفع الحرج

إن يسر الإسلام و تيسيره سمة من سماته التي اختلف بها عما سواه من الأديان، إذ كان من حكمه بعث محمد صلى الله عليه وسلم رفع الإصر و الأغلال الواقعة بالأمم من قبلنا يقول الله عز و جل: {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَ الْإِنْجِيلِ يأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَاهُمْ عَنِ المُنْكَرِ وَ يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَ يُحَرِّمُ عَّلَيْهِمُ الْخَبَائِثْ وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهُمْ}[2].

و الحرج ليس من مقاصد الشرع، و اليسر من مقاصده تقرره نصوص من القرآن و السنة كثيرة نذكر منها: قال الله تعالى: في سياق الامتنان على هذه الأمة: {وَ إِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ}[3].

و كما دلت الآيـات الكريمة على رفع الحرج في الشريعة الإسلامية و على يسر الدين الإسلامي و سعته، جـاءت الأحاديث الشريفة عنه صلى الله عليه وسلم تبين يسر هذا الدين و سماحته و رفع الحرج عنه، و فيما يلي نورد بعض الأحاديث الشريفة التي تؤكد حقيقة يسر الإسلام و بعده عن التطرف و الغلو، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن الله تعالى رضي لهذه الأمـة اليسر و كره لها العسر»، و قال صلى الله عليه وسلم لمعاذٍ بن جبل و أبي موسى الأشعري لما بعثهما إلى اليمن: «يسر ولا

(1) مجلة البحوث الفقهية: 1414هـ، 21.

(2) سورة الأعراف، 157.

(3) سورة الحج، 78.

تعسر، و بشروا و لا تنفروا»[1]، و قال صلى الله عليه وسلم : «إن الدين يسر و لن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا و قاربوا و أبشروا»[2]، و قال صلى الله عليه وسلم : «إن الله لم يبعثني متعنتاً، و لكن بعثني مصلحاً ميسراً»[3]، و قال صلى الله عليه وسلم : «أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة»[4].

و عن عروى الفقيمي رضي الله عنه قال: «كنا ننتظر النبي صلى الله عليه وسلم فخرج يقطر رأسه من وضوء أو غسل فصلى، فلما قضى الصلاة جعل الناس يسألونه يا رسول الله، أعلينا حرج من كذا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا أيها الناس، إن دين الله عز و جل في يسر»[5].

و روى الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «أن الله شرع الدين فجعله سهلاً سمحاً واسعاً، و لم يجعله ضيقاً».

هذه بعض الأحاديث التي تبين مساحة الشريعة الإسلامية و يسرها و رفع الحرج فيها، و قد أجاب النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عروى نفي الحرج باليسر، و أن دين الله هو اليسر مما يوضح أن الحرج و اليسر لا يجتمعان، فكل ما جاء في شريعة الله من يسر فهو رفع للحرج، و كل ما فيه فهو العسر المنفي عن هذا الدين و أحكامه[6].

---

(1) رواه الطبراني.

(2) رواه البخاري.

(3) رواه البخاري.

(4) رواه مسلم.

(5) رواه البخاري.

(6) الحقيل، 2004م: 49-50.

الفصل التاسع

دور المؤسسات المجتمعية في الأزمات و تعميق الوحدة الوطنية

تمهيد:

للمؤسسات المجتمعية، أدواراً أساسية ينبغي أن تقوم بها عندما يتعرض المجتمع لأي أزمة من الأزمات، و تلعب دوراً أساسياً في تعميق الوحدة الوطنية خلال الأزمات، و يعول على دورها الجهد الأكبر في تعميق الوحدة الوطنية، و هي تجاوز الأزمة و سلبياتها، و الوحدة الوطنية هي رابطة عميقة و عاطفة نبيلة يحث بها المواطن نحو وطنه و تتعمق أثناء الأزمات، و تلك المشاعر الدافقة هي أساس المواطنة الواعية التي تشد المواطن و ترشده إلى بذل المجهود و التضحية بالموجود من أجل تعمير الحياة و تخطي الأزمات و تنظيم المجتمع و الوصول إلى الغايات الكبرى، و إذا أردنا أن تكون الوحدة الوطنية سليمة و صحيحة و قوية فلا بد من تربية شاملة لأطفالنا تنطلق من معاني المسؤولية و العدالة و المساواة و احترام الأنظمة، و إن استمرارية المجتمع و نهضته و خروجه من الأزمات مرهون بمدى نجاح البناء الاجتماعي الذي يعتني بالفرد و يرفع مستواه و كفاياته، و ذلك انطلاقاً من مسلمة أساسية مؤداها أن الفرد هو اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، و كلما كانت اللبنة قوية كان البناء تاماً في مضمونه و شكله و حاضره، و كانت لديه القوة و المنعة لتخطي الأزمات.

و الحق أن الانتماء للوطن كالانتماء للأم تماماً، فالوفي لأسرته حفي بوطنه حريص على وحدته، و أمنه، ورفعته، هذا هو المنهج الفلسفي و الإطار الفكري الذي ينبغي أن نسير نحوه في عملية بناء الهوية الوطنية المستقلة و تعميق الوحدة الوطنية، و انطلاقاً من هذا الفهم المحدد فإن مرحلة الطفولة هي من أهم و أول و أخطر مراحل تأسيس الوعي للمواطن الصالح المصلح، الذي يستبطن الولاء و يظهر الوفاء بالأرض التي ينتمي إليها، و يتصل بأهلها و ينتفع من خيراتها، و الوطنية هي في نهاية المطاف مشاعر لطيفة، و شعائر شريفة مطبوعة في النفوس و تحركها نحو الإحسان في العمل و الحفاظ على المصالح العليا للوطن[1].

و لا ريب أن التربية الوطنية السليمة لا تتحقق إلا على مصالحة القديم النافع بالجديد الراقي، و الحث على تعلم العلوم و الفنون ولا تكتمل عملية تهذيب الأخلاق إلا بتعويد الناشئة خصوصاً على ممارسة مبادئ الآداب النبيلة، و ممارسة معاني التسامح و العفو و الحرية و العدالة في رحاب الأسرة و أروقة المدارس و محيط المنتديات و فضاءات المجتمع برمته.

و مما هو معروف أن الطفل يتعلم النظام و العفو و الرفق و التعاون و سائر القيم النبيلة في البيئتين الأسرية و المدرسية، فهو عندما يتعلم في هاتين البيئتين فإنه بصورة عفوية و بلا أدنى مشقة سيترجم ذلك السلوك المنضبط في شخصيته عندما يكبر و يشتد عـوده فيمارس دوره كمواطن راشـد يحترم قوانين و أنظمة و لوائح الوطن، و يبذل جهده كله لصيانة حقوق الوطن و الذود عن حياضه، و يسعى إلى جلب الخير لقومه، و بعد هـذا كله و فـوق ذلـك يمـارس حقوقه و يـزاول واجباته بوعي و حب و تميز حتى تصبح تلك الممارسات الكريمة هوية أصيلة له تدل عليه ولا يستغني عن نورها لأنها مغروسة في أعماقه و آسرة لمشاعره، و موجهة لعقله، و المواطنة بلا قيم باعثة على الأمـل، و بلا ولاء يصدقه الفعل كلمة جوفاء خادعة و قبضة من الحروف

---

(1) الكندري، 2007م: 10-11.

المزيفة، ولا مناص أبداً من تسخير منابع التربية و التعليم من المهد إلى اللحد لكي تصبح الهوية الوطنية كلمة شريفة ذات مضامين عميقة و تبعات كبيرة و رسالة فعالة تعمل على حفظ المجتمع و عبوره للأزمات المختلفة[1].

و تتعدد مؤسسات المجتمع بحكم أهميتها في الأزمات، حيث تأتي الأسرة في مقدمة تلك المؤسسات، ثم المسجد و المدرسة، و أجهزة الإعلام المختلفة، و سوف أتناول تلك المؤسسات بشيء من الإيجاز محدداً دور كل مؤسسة من المؤسسات و كيفية تحقيقها لدورها.

أولاً: دور الأسرة:

تشكل الأسرة اللبنة الأولى في بناء الدولة و تحمل على كاهلها مسؤولية رعاية الأفراد و تبصيرهم بالبيئة من حولهم و تدريبهم على وظائفهم الاجتماعية في جميع المراحل العمرية لا سيما مرحلة الطفولة و الشباب، فيعي الفرد ذاته و يفي بواجباته و ينتسب إلى الوطن الذي هو أسرته الكبيرة و مستقبله المشرق، و تظل أواصر الانتماء و العطاء عصب ديمومة التمدن.

و من المتفق عليه أن الأسرة هي الأساس الأول و الأفضل للتربية، و لأن الأسرة أهم وسيط تربوي فإن الناشئة يكوّنون مفاهيمهم السياسية الأولى من تلك المؤسسة التي ينبغي أن تغرس المعاني السامية للوطنية في خطوطها العريضة و مضامينها العملية.

و لان الأسرة تمثل ذلك النظام الاجتماعي الأساسي و المهم فهي قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق الوحدة الوطنية و الانتماء الوطني، و تفعيل مفهوم المواطنة لدى أفرادها، و هي تستطيع ذلك من خلال العديد من الوظائف التي تؤديها في المجتمع، و هذه الوظائف و التي متى ما أديت بشكل صحيح من قبل أفرادها جميعهم نستطيع القول أنها أدت رسالتها على الوجه المطلوب تجاه تعزيز المواطنة و تحقيق الانتماء الوطني المنشود و الوحدة الوطنية[2].

---

(1) الكندري، 2007م: 11.

(2) حمدان، 1429هـ: 207-208

و تتلخص أهم وظائف الأسرة فيما يلي:

أ- التنشئة الاجتماعية:

تمثل التنشئة الاجتماعية المبكرة للطفل و ظيفة أساسية للأسرة، فمن خلال الأسرة يكتسب الطفل اللغة و العادات و الاتجاهات و التوقعات وطريقة الحكم على الصحيح و الخاطيء و تنسيق الحركات و أساليب إشباع الحاجات الأساسية، كذلك تتشكل لدية أنماط السلوك و تتطور شخصيته المتمركزة حول ذاته إلى شخصية اجتماعية[1].

و لكي تلعب الأسرة دورها الحيوي في عملية التنشئة السياسية فهي مطالبة بتوفير بيئة إيجابية تنشر معاني الاستماع الجيد، و تشجع على الحوار و التواصل، و تعلي من شأن الانتماء للوطن، و تعرف بحقوق و واجبات الوطن، و تهتم بالمشكلات التي تصيب البلاد، و تأخذ بيد الأطفال منذ نعومة أظافرهم نحو المحافظة على الثروات الطبيعية و الممتلكات العامة، و من الأهمية بمكان أن تزرع الثقة في نفوس الأبناء و ذلك من خلال احترام ذوات الأطفال و الرفق في تصويب سلوكياتهم الخاطئة[2].

و مما يسترعي النظر أنه من البيت تتشكل وطنية الطفل و اتجاهاته و ميوله نحو الكثير من القضايا الهامة مثل احترام الآخرين، و مساعدة الجيران، و إعلاء شأن قيمة العمل، و تحمل المسؤولية، و مهارات الحوار و التعاون، و من أجل أن تقوم الأسرة بدورها على أكمل وجه فلا بد من بناء جسور التواصل مع مؤسسات التوجيه و الإرشاد مثل المسجد و المدرسة وصولاً إلى تقديم رسالة موحدة تخاطب عقل و كيان و وجدان الأطفال والشباب في جميع مراحلهم العمرية.

و مما هو جدير بالاهتمام أن تراجعاً عجيباً بدأ يصيب الأسرة في

(1) السيد، 1996م: 75.

(2) الكندري، 2007م: 24.

تنشئة الناشئة حيث بدأ يتقلص دورها بصورة ملحوظة و مخيفة، و إذا كانت الأم تتعهد برعاية الطفل بشكل شامل في سنواته الأولى فإن التحاق الأمهات بمقار أعمالهم و دخول المربيات البيوت أحدث تغيرات دراماتيكية في المشهد العائلي، فما عادت التنشئة الاجتماعية خاضعة تماماً لسلطان الأسرة، حيث أصبحت المحطات الفضائية تزاحم مراكز التنشئة و قد تتفوق عليها أحياناً من حيث التأثير و قدرة الاستقطاب و الإقناع و التوجيه و الإرشاد، و استناداً إلى ما سبق فالأسرة اليوم بحاجة حقيقية لتجديد آلياتها لمواجهة و مواكبة المستجدات بحيث تصبح توجيهات الأسرة اليد العليا، أملاً في ضبط الواقع و تقليص سلبيات الفضائيات و سائر التحديات، و تظل الأسرة البوابة الحقيقية لتعلم و ممارسة المواطنة الفاعلة.

و تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية بالنظام الثقافي الشامل للأسرة فالوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر في تنشئة الأطفال و تربيتهم، فالحياة السوية تفي بالحاجات اللازمة لأفراد الأسرة من مأكل و ملبس و مسكن و استمتاع بمتع الحياة المختلفة، بينما تتسبب الحياة القاسية الناتجة عن الفقر و شظف العيش في وجود الإحساس بالحرمان و ما يترتب عليه من أنواع الحقد الاجتماعي و الكراهية و العزلة الاجتماعية، و يمكن أن يكون الفرد المحروم وقوداً لأعمال التطرف و العنف، و قد يؤدي الإحساس بالحرمان إلى ضعف الانتماء[1].

كذلك يؤثر الوضع الثقافي و التعليمي للأسرة في تنشئة الأطفال و تربيتهم، فمستوى التفكير و طرقه الشائعة داخل الأسرة و الميل إلى القراءة و الاطلاع سواءً في الصحف أو الكتب أو الاستماع إلى الإذاعة و التلفزيون أو الاشتراك في المحاضرات و الندوات، و التعرف على التغير و التطور الاجتماعي المحلي و العالمي و آثاره و نتائجه، كل ذلك يؤثر في تنمية الوعي الثقافي لدى الأفراد و يعمل على نموهم نمواً هادفاً يعينهم على سرعة التكيف مع الحياة و معرفتهم لحقوقهم و واجباتهم.

---

(1) السيد، 1996م: 95-99.

كما يعتبر الوضع الاجتماعي للأسرة مؤثر قوي في تنشئة الطفل و تكوين شخصيته، إن التركيب الاجتماعي للأسرة تبعاً لأعمار الأفراد و مراكزهم و أدوراهم يحدد بالتالي وضع الطفل و دوره في هذا التركيب، فهناك الطفل «البكري» الأول و الطفل الأخير، و الطفل الوحيد و الطفل غير الوحيد، و الطفل الذكر و الطفلة الأنثى، و الطفل كواحد من هؤلاء يحدد علاقته مع أفراد جماعته في ضوء نظرتهم إليه، و اتجاهاتهم نحوه، و توقعاتهم منه، و قد تكون جميعها من منطلق الرضا و الابتهاج به أو من منطلق السخط عليه و التبرم من وجوده، و يؤثر ذلك كله في نوع العلاقة بينه و بين جماعته مما يؤثر بدوره في إحساسه بقوة عضويته، و في شعوره بروح الجماعة و إحساسه بالانتماء، كما أن الوضع الديني للأسرة له أثر عميق في تنشئة الأبناء و تربيتهم، فالعلاقة بين أفراد الأسرة و البعد الديني تنعكس على درجة الإيمان و القيام بالعبادات و التمسك بالشعائر و التحلي بالخلق في القول و العمل، و الأخذ بالقيم الإنسانية الفاضلة التي تدعو لحب الخير و كره الشر، و غرس الاتجاه التعاوني بين الناس و الحرص على مصالحهم و الكف عن إيذائهم، إن ذلك كله يدركه الطفل من خلال تفاعله مع جماعته المتدينة فينمو على نحو يمارس فيه العمل المنتج، و يحكم ضميره الذي نما في إطار ديني و خلقي سليم، في جميع مواقف الحياة في المجتمع، بينما ينمو الطفل في اتجاه مخالف إذا نشأ في جماعة تهتز فيها القيم الدينية و المعايير الأخلاقية السليمة، و تنمو معه بذور الشر و الانحراف الأخلاقي الذي تنعكس آثاره في مواقف الحياة في المجتمع[1].

إن هذه الأوضاع أو الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية و غيرها، التي يعكسها الإطار العام للعلاقات الأسرية، تلقي بضلالها على الحياة الأسرية، فتخلق جواً اجتماعياً و نفسياً يؤثر بشدة في تربية الطفل و تكوين ملامح شخصيته، فالأسرة قادرة على إمداد المجتمع بالمواطن

(1) سرحان، 1992م: 67.

الصالح الذي يتوفر لديه الشعور بالانتماء و الذي يعي تماماً حقوقه و واجباته في المجتمع الذي ينتمي إليه بالعضوية، و تعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة في الماضي و الحاضر و لدى كل المجتمعات بمختلف أشكالها، و هي تعني بنقل الموروث الثقافي للمجتمع عبر الأجيال و هي المعلم الأول الذي يتحمل العبء الأكبر في تربية الأفراد و تهيئتهم اجتماعياً ليكونوا أعضاءً صالحين في مجتمعهم، و لعل الأسرة و من خلال علاقتها بالمجتمع و من خلال هذه الوظيفة و أثرها في تدعيم الوعي و الانتماء الوطني.

و تستطيع الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية تفعيل الجوانب التالية بين أفرادها:

- **تنشئة الأبناء على الفضائل و القيم الأخلاقية:** التي تجعل الفرد عضواً صالحاً في المجتمع مثل الصدق و المحبة و التعاون و الإخلاص و إتقان العمل و غيرها، و تنمي فيهم أهمية المشاركة و خدمة المجتمع لأنه الذي هيأ لهم كل ما يحتاجون إليه، و هكذا تستطيع الأسرة أن تغرس في أبنائها مثل هذه الأخلاقيات و الفضائل و العادات و القيم الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد و هو يأخذ دوره في المجتمع و يدرك مسؤوليته و التزاماته تجاه مجتمعه و أمته.

- **التفاعل الاجتماعي:** حيث يتعلم الأبناء في محيط الأسرة الكثير من أشكال التفاعل الاجتماعي و الذي تكون بداياته مع أفراد الأسرة، و هنا يبرز دور الأسرة في تكييف هذا التفاعل على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع و مثله و معاييره و يؤصل فيهم أبعاده المواطنة الحقيقية، و من الأسرة تكون انطلاقة الأبناء في تفاعلاتهم و علاقاتهم مع الآخرين في المحيط الأكبر (المجتمع) فعلى قدر ما يكون التفاعل منضبطاً و متوائماً مع ما يرتضيه المجتمع داخل الأسرة، على قدر ما يكون ذلك هو الهادي لسلوكهم و علاقاتهم مع الآخرين في المجتمع الكبير.

- **غرس مفاهيم حب الوطن و الانتماء:** فالوطن هو تلك البقعة من الأرض التي ولدنا عليها و نموت فيها و نستمتع بخيراتها و نعيش في دفء أمنها و رعايتها، إنه ذلك الكيان الذي يلفنا تحت جناحيه و يمدنا بكل ما نريد، يرعانا منذ الصغر حتى نغادر هذه الحياة، و لأن الأسرة هي حضن الرعاية و الاهتمام الأول و المعلم و المربي الأول و المصدر لكثير من جوانب التربية و المعلومات الجيدة التي تسهل على الفرد كيفية التعايش مع غيره في مجتمعه و بناء ذاته الخاصة به، فإنها قادرة على أن تغرس فيه معاني الوطنية و تحقيق الهوية الاجتماعية و حب الوطن، و يمكن للأسرة أن تشبع في أبنائها هذا الهدف بأساليب متعددة، فيعيش الأبناء في مجتمعهم مدركين لما يعنيه الوطن و لديهم الانتماء الحقيقي لهذا الكيان، و حتى ترسخ الأسرة معاني الوطنية و الانتماء لدى أبنائها بالشكل الصحيح يجب أن تكون هي نفسها، و من خلال الأب و الأم أكثر إدراكاً و وعياً لها قبل أن تنقلها إلى الأبناء، و من الملاحظ أن مثل هذه المهمة تكون أكثر سهولة و يسراً عندما تكون المستويات التعليمية لأفراد الأسرة راقية و متميزة، حيث تتمكن الأسرة من إيصال هذه المفاهيم إلى الأبناء بشكل صحيح، و تستطيع الأسرة أن تفعل هذا الدور بالأساليب التالية:

1) الشرح و التوضيح للأبناء في مراحل تعليمهم الأولى عما يتعلمونه من المواضيع ذات الصلة بالوطن من خلال مقرراتهم الدراسية، مثل الفوائد و الحقوق التي يجنيها أفراد المجتمع عندما ينتمون إلى مجتمع واحد متماسك، ماذا يعني الانتماء الوطني للوطن، الخصائص و المزايا التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات، خصائص المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية و أثرها و انعكاساتها على المواطنين.

2) التذكير بالخدمات و المنجزات التي يقدمها المجتمع و أهمية المحافظة عليها، فهناك الكثير من الخدمات و الحقوق التي يضمنها و يوفرها المجتمع لأفـراده من أجل راحتهم و سعادتهم و إشباع حاجاتهم المتعددة مثل الطرق و المطارات و المنتزهات و الحدائق و المدارس و الجامعات و المستشفيات و غيرها.

3) التشجيع و الدعم للأعمال المرتبطة بالوطن و منجزاته، إن على الأسرة و من خلال واجبات الأبناء و ما يكلفون به من أعمال أن تحثهم على الحديث عن الوطن و منجزاته من خلال مواضيع التعبير أو البحوث أو الإذاعة المدرسية أو الأعمال الدراسية الأخرى، و يتمثل دورها في مساعدهم في اختيار هذه المواضيع و توفير ما يحتاجونه لإنجازها و القيام بها، و هذا يربط الأبناء بالوطن أكثر و يعمق معرفتهم به.

4) الحث على الاستخدام الأمثل و التعامل الحسن لمنجزات المجتمع، فالوطن يقدم الكثير من المنجزات و يهيء الكثير من الخدمات و من الواجب المحافظة عليها و عدم العبث بها، إن بإمكان الأسرة أن تغرس في نفوس الأبناء أن المحافظة على المرافق و الاستفادة منها كما ينبغي يعتبر من حب الوطن و الولاء له، و أن تدميرها و العبث بها تجاهلاً لما تعنيه المواطنة الحقة من أهمية الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية.

5) احـتـواء المنزل على أشياء تمثل الـوطـن، فهناك الكثير من الأشياء و الـرمـوز الـتـي تـذكـر بـالـوطـن و مـنـجـزاتـه و تـغـرس في الأبـنـاء حبه و الـولاء لـه. إن وجـود مثل هـذه الـرمـوز التي

تمثل الوطن في المنزل تشد الأبناء أكثر إلى مجتمعهم و تجعله منهم في القلوب مثل علم الوطن أو شعاره أو الخريطة التي تبين موقعه من العالم و حدوده و مناطقه و مدنه و قراه حيث تكون هذه الرموز بمثابة الكتاب المفتوح الذي يطلعون عليه في دخولهم و خروجهم كما يمكن أن يحتوي المنزل على بعض الصور التي تمثل أجزاء الوطن و منجزاته و ما يتميز به من خصائص طبيعية و اجتماعية و ثقافية[1].

ب- وظيفة المراقبة:

تعتبر هذه الوظيفة امتداداً لوظيفة التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة و التي لا تتوقف و لا تتقيد بمرحلة عمرية معينة، فالأبناء حتى و إن كبروا فلا يزالون بحاجة إلى توجيه و توعية من قبل الأسرة و التي لا يتوقف دورها في التنشئة الاجتماعية حتى و إن تزوج الأبناء و استقلوا عنها، فهم لا يزالون ينشدون العون و التوجيه في كثير من المواقف. إن دور المراقبة الأسري دور مهم في التنشئة الاجتماعية لضمان الانضباط و الالتزام و التقليل من التجاوزات قدر الإمكان، و المراقبة هنا تعني ملاحظة سلوكيات الأبناء و تصرفاتهم من خلال العديد من المواقف التي يعايشونها لتكون وفقاً لأنظمة المجتمع و قوانينه و تشريعاته:

و يمكن للمراقبة الأسرية أن تتم من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: و يركز على المراقبة الداخلية في المنزل، حيث تتابع الأسرة أبناءها داخلياً من خلال ملاحظة علاقاتهم ببعضهم البعض داخل المنزل و مدى التزامهم بالآداب و الأخلاقيات و الفضائل التي تربوا عليها.

و على قدر ما يكون الالتزام في المنزل على قدر ما يكون التوقع بتمثل

(1) حمدان، 1429هـ: 208-212.

هذه الصفات و التي تمثل جانباً مهماً من جوانب المواطنة خلال الحياة العملية و المشاركة الاجتماعية.

إن على الأسرة أن تشارك الأبناء الحديث و النقاش من خلال المواضيع الجيدة، فتستمع إليهم و تبدي رأيها بصراحة و وضوح حول ما يمكن أن يكون مجالاً للنقاش و الحوار. إن مثل هذا الحوار العائلي و دائرة النقاش الأسرية و التي تمثل حقاً من الحقوق التي تكفلها المواطنة لهم، توطد العلاقة بين الآباء و الأبناء، و تجعل الأسرة هي المرجع الأول و الأخير للأبناء و المصدر المهم للمعلومات حول القضايا التي تهمهم بما فيها قضايا الوطن.

الاتجاه الثاني: و يرتبط بالمراقبة الخارجية و التي تعتبر من المهمات الشاقة في زمن تيسرت فيه سبل التواصل و الاتصال لكنه قد يسهل في الأسر التي تقوم علاقاتها على الحب و الصدق و التعاون. إن أول مهمات الملاحظة الأسرية هنا تتضح من خلال معرفة الأصدقاء من هم أصدقاء الأبناء و مع من يجتمعون خارج المنزل، و معرفة الأماكن التي يرتادها الأبناء مع أصدقائهم سواءً للنزهة أو الاجتماع أو المذاكرة و ملاحظة الزمن الذي يقضيه الأبناء خارج البيت في هذه الأماكن و كذلك النشاطات التي يمارسونها و محاسبتهم عند ملاحظة التقصير أو الانحراف، و سؤالهم عن الفائدة التي تعود عليهم و على مجتمعهم من خلال هذه النشاطات.

ج- الوظيفة الأمنية:

تعتبر الأسرة جزء من مؤسسات المجتمع التي لا يمكن أن يتم الأمن أو يستتب في المجتمع دون تعاونها مع جهات الاختصاص الأمني، فهي صمام الأمن و الأمان في المجتمع. فالتعاون مع المؤسسات الأمنية يمثل الدعم القوي لكبح الجريمة و التقليل من العدوان في المجتمع و تستطيع الأسرة أن تقوم بدور شرطي المجتمع الأول، فتحافظ على أمن المجتمع بتعاونها مع الجهات الأمنية و متابعتها لمدى التزام أبنائها و تطبيقهم للوائح و الأنظمة في المجتمع. و يبرز الدور الأمني للمواطن باعتباره رب الأسرة و الجار و

قائد المركبة و المسؤول، فهو الذي يحافظ على أمنه و أمن مجتمعه في ظل التغييرات المتسارعة التي يعيشها المجتمع، و يتعزز هذا الدور بتكثيف الجانب التوعوي من قبل مسؤولي الأجهزة الأمنية في المجتمع بين فترة و أخرى، إلى جانب ما يتم عبر مؤسسات التعليم المختلفة و الزيارات المتبادلة مع القطاعات الأمنية المختلفة. هذه اللقاءات التي تعرف الأبناء باللوائح و الأنظمة و الجوانب الأمنية المختلفة فينشأ الأبناء و هم على دراية و علم بما يضبط السلوك و الأفعال في المجتمع و ما هو الصح و الخطأ من التصرفات و كيف يمكن لأبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم و أعمارهم المساهمة في أمن المجتمع و رعايته. و من المعروف أن أجهزة الأمن بمفردها غير قادرة على مكافحة الجريمة و لا بد من تعاون و مؤازرة مؤسسات المجتمع الأخرى بما فيها الأسرة.

و يتضح دور الأسرة في تفعيل مساهمة أفرادها في أمن المجتمع و المحافظة عليه من خلال تعاونها مع المؤسسات الأمنية في الجوانب التالية:

1- تعويد الأبناء على طاعة القوانين و الأنظمة و احترامها و الامتثال لأوامرها.

2- التبليغ عن الحوادث و الجرائم و المخالفات، و الأسرة تستطيع أن تؤكد على أبنائها في مثل هذا الموقف أن هذا واجباً وطنياً على كل فرد من أفراد المجتمع.

3- الاستعداد لتقديم العون و المساعدة للجهات الأمنية عندما تطلبها و الحرص على تقديم المعلومات المفيدة لرجال الأمن.

4- عدم التستر على المجرمين و كشف هويتهم و أماكنهم و الإدلاء بما يمكن رجال الأمن من ملاحقتهم و القبض عليهم حتى لو كانوا من الأقارب أو الأصدقاء.

5- تنبيه الأبناء إلى أخطار الجرائم و السلوكيات المنحرفة على الفرد

و الأسرة و المجتمع و ضرورة إشعار الأسرة بكل صغيرة و كبيرة يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف أو اقتراف الجرائم.

6- المتابعة لما يقدم في وسائل الإعلام حول أمن المجتمع و الجرائم و كيفية الوقاية منها و التصدي لها.

7- اتخاذ الإجراءات الوقائية الأمنية قدر الإمكان في البيت و السيارة و الشارع و مكان العمل و المدرسة و غيرها.

8- التفاعل مع الأنشطة التوعوية التي تقدمها المؤسسات الأمنية سواءً من خلال الأسابيع الأمنية أو التوعية المباشرة من خلال المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة أو النادي أو الجمعيات الخيرية أو برامج التوعية التي تبث من خلال وسائل الإعلام المختلفة[1].

ثانياً: دور المسجد:

المسجد أهم وسيلة و أسلم و آمن مكان و أفضل بقعة ينطلق منها العلماء و طلاب العلم و المصلحين و المسؤولين لتوجيه الناس و تعليمهم و تثقيفهم و حل مشكلاتهم، و مواجهة الأزمات التي تعصف بالمجتمع، و تحقيق وحدة و ترابط الأمة و المجتمع، لذا كان المسجد منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم و القرون الفاضلة هو المكان الذي يصدر عنه كل أمر ذي بال و يهم المسلمين في دينهم و دنياهم، و المسجد هو مكان صلاة الجمعة و الجماعة، و هو في الإسلام ليس مكان لإقامة الصلاة فحسب بل منطلق لأنشطة كثيرة، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعقد فيه الاجتماعات و يستقبل فيه الوفود و يقيم فيه حلق الذكر و العلم و الإعلام، و كان منطلق الدعوة و البعوث، و يبرم فيه كل أمر ذي بال في السلم و الحرب، لذا فإن مكانته عظيمة في الإسلام[2].

و إذا نظرنا إلى دور المسجد في مواجهة الأزمات و تعميق الوحدة

---

(1) حمدان، 1429هـ: 216-218.

(2) الحديثي، 1423هـ: 175.

الوطنية فإن المسجد يعد اليوم من خلال وعاظه و خطبائه من أكثر الوسائل فعالية في مراقبة المجتمع و مواجهة أزماته و التعرف عليها و حث المواطنين على مواجهتها و التعاون في ذلك، فالمسجد يعمل اليوم كجهاز إنذار مبكر ينذر المجتمع بشرور سوف تستفحل من الأزمات و الأخطار التي تهدد المجتمع إن استمر نموها، فالكثير من الخطباء بحكم ارتباطهم القوي بحياة المجتمع يستطيعون الكشف مبكراً عن أي انحراف عقدي أو فكري أو أي أزمة أو ظاهرة اجتماعية سلبية تعمل على هدم المجتمع أو فرقته أو تهديده تماماً مثل ماكان حراس القبيلة يقفون فوق التلال و الجبال لمراقبة أمن مضارب القبيلة، فإن خطباء المساجد يقفون اليوم على المنابر لحراسة المجتمع من أي فساد أو كوارث أو أزمات[1].

و أن المسجد «ممثلاً بإمامه و خطيبه» يتميز بالقرب المكاني من كل فرد في المجتمع، ففي كل حي من الأحياء مسجد، و هو على بعد خطوات من المنزل قريب إلى النفس يعايش المجتمع و يفضي إليه الناس بأسرارهم و مشكلاتهم الدينية و الاجتماعية و الأزمات التي يواجهونها أو يتوقعون وقوعها، من أجل ذلك يتمكن من رصد أي ظاهرة خفية في المجتمع بدأت بالظهور فيبادر إلى الحديث عنها و التحذير من عاقبتها في المسجد، و ينذر بخطرها وعواقبها وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا رأى من بعض المسلمين خطأ أو مخالفة اعتلى المنبر ونبه على الخطأ أو المخالفة حتى لا تستفحل ويتمادى الناس.

لذا يمكن القول بأن المسجد وظيفة رقابية مهمة فيالمجتمع يستشعر بوقوع الأزمة مبكراً قلا أي وسيلة أخرى، ولديه القدرة على التحذير منها أيضاً بطريقة لا تملكها الوسائل الأخرى.

وللمسجد دور مهم جداً في مواجهة الأزمات، إذ تؤكد ذلك تجارب الأمة الأسلامية وهو خير وسيلة لاجاد مجتمع متماسك لا ينفذ منه العدو ولا يتمكن من تحقيق مآربه، فإذا برزت أزمة أو فرضت نفسها وتصدرت في

---

(1) الزيد، 1415هـ: 50.

حديث الرأي العام وخيف من عواقبها، فلا أقدر من خطبة المسجد في من بلبلة الأفكار، ولن يصغى المجتمع المسلم في أعماق قلبه كما يصغى لرأي المسجد ومن ثم فأن المسجد دوراً أساسياً في حسن القضايا الطارئة التي تختلف الآراء حولها في مواجهة الأزمات[1].

كما أن للمسجد دوراً كبيراً في الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع، و ازدهار العلاقات الاجتماعية فيما بينهم و التعارف بما يحقق بذلك تحقيق الوحدة الوطنية، و التعارف مقصد شرعي يقول الله سبحانه و تعالى:

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَ أُنْثَى وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَ قَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اَللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اَللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}[2]، و هذا التعارف هو الذي يؤدي إلى تحقيق الوحدة الوطنية و إلى مواجهة الأزمات و الكوارث التي تواجه المجتمع، كما أن المسجد يعود أفراد المجتمع على الانضباط و الالتزام و هذا يأتي في عدة مظاهر من بينها أداء الصلوات الخمس في أوقات محددة و انتظام المسلمين في الصلاة في صفوف منتظمة الكتف بالكتف و الرجل بالرجل تتحرك كلها حركة واحدة، و هذا دعا «رينان» إلى القول: «ما دخلن مسجداً قط دون ان تهزني عاطفة حادة أو بعبارة أخرى أن يصيبني أسف محقق» و يقول «توماس و أرنولد»: «و في الصلوات اليومية يتجلى هذا الدين في طريقة نسكية خاشعة مؤثرة لا تستطيع أن تترك العابد و المشاهد كليهما غير متأثرين»[3].

و من خلال الوظائف سابقة الذكر فإن وظيفة المسجد في هذا العصر هي وظيفة ترتبط مباشرة بتحقيق الأمن في المجتمع، و تحقيق الترابط و الوحدة الوطنية خصوصاً وقت الأزمات، و ذلك من خلال الترابط و التعاون الذي يحققه المسجد و أدواره المختلفة.

---

(1) عبد الحليم، د.ت: 82-83.

(2) سورة الحجرات، 13.

(3) توماس و أرنولد، 1970م: 458-459.

ثالثاً: دور مؤسسات التربية و التعليم:

عني الإسلام بالعلم منذ بداياته الأولى، و قد كان جواداً سخياً في البذل المادي مقابل العلم، فقد بلغت الرسوم حد فك الأسير في بعض الأحيان كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع أسرى بدر. و طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة، و التعليم في الإسلام كما أراده الله قام على سلامة العقل و الوعي و الإدراك و التعبير عن استغلال الإرادة و المسؤولية. و قد رفع الله قدر بني البشر بالتعلم، قال تعالى: {وَ عَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[1]، و أوضح سبحانه و تعالى أهمية التعليم و مكانة العلماء، قال تعالى: {يَرْفَعُ اَللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَ اَلَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَ اَللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}[2]، و قد قرن الله تعالى العلم بالإيمان لأهمية العلم كما أن الإيمان لا يأتي إلا بالعلم و العلم لا يأتي إلا بالتعليم.

أما في السنة النبوية فقد جاء الرسول صلى الله عليه وسلم بصفته المعلم الأكبر يعطي جرعات تربوية إيمانية و ذلك بما يتلقاه من ربه، و بما أن الإنسان هو معمر الأرض وأن الله استخلفه فيها، فإن التعاليم السماوية يكون الهدف منها الإنسان.

إن منهج الإسلام التربوي هو علم صناعة الإنسان السوي القادر على حل الصراعات و النزاعات حلاً بنّاءً لا عنف ولا اضطهاد، فيستطيع بذلك أن يحقق السعادة و النجاح لنفسه و لغيره و أن يسهم في بناء التقدم الحضاري لوطنه و ينشر المودة و التسامح في العالم عن طريق فعل الخير، و تبدأ رحلة صناعة الإنسان السوي من البيت و تترسخ في المدرسة ثم تزدهر في المجتمع بالحب و الإقناع الراقي و الصبر الجميل و الأمل المضيء في ظل ثقافة السلام القائم على العدل وفقاً لرؤية و منهجية تربوية واضحة.

---

(1) سورة البقرة، 31.

(2) سورة المجادلة، 11.

و من هنا تبدو قدرة رسالة التربية و التعليم على بلورة القيم الجوهرية لصناعة الإنسان السوي و هي نقطة الانطلاق نحو بناء المنظومة التربوية المبدعة لبناء المواطن الصالح القادر على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في إطار الثقافة الإسلامية التي يحتاجها العالم و التي تضيء الوطن بالإشراق و العمل الإبداعي.

حيث أصبح مبدأ التعليم عبر عصوره ربط العلم بالعمل لأن العلم يخدم حاجات الحياة الواقعية وفق مقتضى الشرع، و اقتران العلم بالعمل أهم مبدأ سارت عليه فلسفة التعليم في الإسلام، و قد ولّد هذا الطابع العلمي آثاراً تربوية عميقة أثمرت عن حضارة باهرة ساهمت في بناء صرح التمدن البشري، ولا شك أن التعليم حق مشاع يجب أن يشاع شيوع الماء و الهواء و لا سيما العلم الشرعي، و جاء في الأثر (من سئل عن علم نافع فكتمه جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار).

و ينبني التعليم في العصر الحديث على المدارس العامة، و التعليم العالي، و ذلك من خلال مؤسسات، يكون فيها دور المعلم، و للمنهج في ترسيخ الوحدة الوطنية، و ذلك وفقاً لما يلي:

1- المدرسة:

لا تقتصر عمليات غرس قيم الانتماء و المواطنة على الأسرة فحسب، بل إن النظام التعليمي يلعب دوراً محورياً في تدعيم المواطنة لدى الناشئة من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة، و هنا كان ولا بد من الإشارة إلى هذه المؤسسات للعلاقة القوية بينها و بين الأسرة في تعزيز قيم المواطنة بين أفراد المجتمع.

فالمدرسة تلعب دوراً حيوياً في تدعيم قيم المواطنة، و لقد أدرك الباحثون مدى أهمية المدرسة في القيام بهذا الدور، ذلك الدور الذي يؤدي من خلال المناخ العام للمدرسة، إلى جانب الدور الهام الذي تلعبه المقررات

الدراسة عن طريق محتواها يمكن إيصال تغيير عدد من المفاهيم و القيم الأساسية في المجتمع[1].

و المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع عن قصد و وظيفتها الأساسية تنشئة الأجيال الجديدة مما يجعلهم أعضاءً صالحين في المجتمع الذي تعدهم له و تعني المؤسسة الاجتماعية تنظيماً اجتماعياً و شكلياً، بمعنى أن له أهدافه التي نسعى إلى تحقيقها، و هذا التنظيم يحدد العلاقات القائمة بين الأفراد المنتمين إليه لتحقيق أهدافه، فالمدرسة على هذا الاعتبار لها كيانها الاجتماعي المقصود، و المدرسة كمؤسسة اجتماعية تتضمن حقوقاً وواجبات داخل الإطار الاجتماعي العام تحددها علاقاتها بغيرها من المؤسسات الاجتماعية[2].

لهذا تعد المؤسسة ضرورة اجتماعية، لجأت إليها المجتمعات لإشباع حاجات نفسية و تربوية، و عجزت عن أن تؤديها بيئة الأسرة، بعد تعقد الحياة، فأصبحت المدرسة مؤسسة تربوية يتلقى فيها التلاميذ العلم و المعرفة و يتعودوا فيها الاعتماد على النفس و تحمل المسؤولية و التفاني و احترام القانون، و التمسك بالحقوق و أداء الواجبات و العمل بروح التعاون و التخلي عن الأنانية، و ضبط الانفعالات، و الولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه[3].

و إحقاقاً للحق يمكن القول أن النظام التعليمي الذي نستطيع أن نحافظ به على هويتنا، هو التعليم الذي يعمق الهوية و يغرس الانتماء و الولاء للوطن ثم للأمة الإسلامية، و في الوقت نفسه المحافظة على أمن المجتمع من أخطار العولمة، و هذا التعليم الذي ننشده لا بد أن يقوم على الركائز التالية في المستقبل المتطور:

1- تدعيم الهوية و تعميق الانتماء: أن الاختراق الثقافي، يتطلب

(1) السيد، 1996م: 117.

(2) السيد، 1996م: 118.

(3) السيد، 1996م: 119.

من النظام التربوي أن يؤدي دوراً أكثر فاعلية في تعزيز الهوية و تعميق الانتماء و الاعتداد بثقافة الأمة كما يلزم ترسيخ عقيدة الإيمان بالله و ترسيخ أن الإسلام منهج شامل للحياة و جميع جوانبها.

2- **تنمية المسؤولية الاجتماعية:** من خلال تعزيز و تنمية شعور الناشئة بالمسؤولية الاجتماعية و ذلك من خلال حس الفرد، و شعوره، و تأكيد دوره و مسؤوليته تجاه المجتمع، و المسؤولية الاجتماعية تنمو عند الفرد من خلال إدراكه لعقيدة الأمة و تاريخها و تشرب ثقافتها و قيمها.

3- **التربية الشورية:** إن التربية الشورية خيار لا مناص منه في عصر العولمة و تدفق المعلومات و اتساع شبكة الاتصال، و أن تصبح العلاقة داخل المؤسسات التعليمية قائمة على التقدير و الاحترام و الحوار. و التربية الشورية مطلب شرعي و حق فطري و هو شرط أساس لرعاية الإبداع و التشجيع عليه.

4- **تربية الإعداد للحياة:** من سمات النظام التربوي الناجح أن يعقد الفرد للتأقلم و التكيف مع المتغيرات الثقافية و الاجتماعية، و الذي يزوده أفراده بمهارات التفكير المنظم، و أساليب فهم المشكلات و علاجها، و يعد تحسين مخرجات التعليم جزءً وقائياً يوفر على المؤسسات الأمنية كثيراً من طاقاتها و نقفاتها.

5- **تربية الإبداع:** فالثورة المعاصرة هي ثورة المعلومات و تعتمد على العقول البشرية المتفوقة التي تستطيع أن تولد المعلومات حول شؤون الحياة، و دون رعاية هذه العقول و تحسينها لا تستطيع الصمود في عصر العولمة.

6- **تربية الترابط و التكامل:** من المهم أن تسعى التربية الناجحة

إلى تنمية و تعزيز العلاقات و المشاعر، و تعزيز علاقات التكامل و التساند و التآزر بين أبناء الأمة، و مثل هذا الاتجاه يعمل على تعزيز الهوية و الاعتداد بها و يحد من آثار العولمة الاقتصادية و الثقافية و الأمنية.

2- المناهج:

يؤدي المنهج المدرسي دوراً كبيراً في إعداد الأجيال الناشئة بما يتفق و الفلسفة التي يعتنقها المجتمع، و هو كذلك أداة فعالة في معالجة المشكلات و الأزمات التي يعانيها المحيط الذي نبت فيه، و في مقابلة التحديات التي تواجه بيئته، و لكي يكتب للمنهج المدرسي النجاح و يكتسب الحيوية و يؤدي الأدوار الوطنية المنوطة به ينبغي مراعاة الأسس الفلسفية و الاجتماعية و النفسية عند الشروع في عملية تخطيطه و تصميمه و تنفيذه و تقويمه، و مع أهمية تلك الأسس جميعها في عملية بناء المنهج و في نجاح مهمته، إلا أن الأساس العقدي و الاجتماعي يعد أقوى أسس المنهج المدرسي تأثيراً في مخططي المنهج، و ذلك نظراً لظروف كل مجتمع و خصوصياته و عاداته و طموحاته، و مشكلاته التي تختلف عن ظروف أي مجتمع آخر و خصوصياته[1].

إن أهم خصائص المواطنة الصالحة التي يجب التركيز عليها في تدريس التربية الوطنية وفقاً لعبد الكريم و النصار[2] هي:

1- معرفة الأحداث الجارية و ربط التلميذ بالحياة الواقعية، و المشاركة في شؤون المجتمع و المدرسة.

2- قبول المسؤولية التي يكلف بها الفرد.

3- الاهتمام بشؤون الآخرين.

(1) الكندري، 2007م: 26.

(2) عبد الكريم و النصار، 1426هـ.

4- الالتزام بالسلوك الحميد و الأخلاق الجيدة.

5- التقبل للسلطة بناءً على الشرعية و الصلاحيات التي تخدم المجتمع.

6- القدرة على مناقشة الأفكار و الآراء.

7- القدرة على اتخاذ القرار الحكيم.

8- معرفة الحكومة و أنظمتها و لوائحها و إيجاد روح حب الوطن.

و تبلغ المدرسة و أقصى درجات الفاعلية في التربية الوطنية و تحقيق الوحدة الوطنية إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية و برامجها التطبيقية، و لكن حينما يوجد تناقض يصبح تأثير المدرسة في هذا المجال ضعيفاً[1].

إضافة إلى المناهج المقررة في المدارس التي تدرس من خلال الكتب الدراسية هناك منهجاً آخر يؤدي دوراً مهماً في العملية التعليمية و التربوية و في تعميق الوحدة الوطنية، و كذلك دوراً أساسياً حال وقوع الأزمات، ألا و هو المنهج المستتر، و قد يفوق بكثير ما يلعبه المنهج الصريح من دور بارز في ذات العملية، و يتجلى دور المنهج المستتر ليس فقط فيما يقدمه للطلاب من خبرات إضافية إثرائية في المجال المعرفي فحسب بل فيما يقدمه لهم كذلك من خبرات تربوية متعددة ذات طابع ديني و فكري و اجتماعي و أخلاقي و سلوكي يؤدي إلى تعميق الوحدة الوطنية في المجتمع.

«و تزداد أهمية المنهج المستتر من الناحية التربوية و الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية و الإسلامية أكثر من أي وقت مضى في تحقيق الوحدة الوطنية بصفة عامة، و أثناء الأزمات على وجه الخصوص، ذلك أن التأثيرات السلبية للعولمة و تحدياتها المختلفة في المجالات العقدية و الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية و ما تمخض عنها من مشكلات فكرية و سلوكية

(1) الحبيب، 2006م: 85.

تتطلب المزيد و المزيد من الإهتمام بالمنهج المستتر في مدارسنا و محاولة تفعيله بشكل إيجابي مؤثر[1]».

و السؤال الذي يطرح نفسه الآن «كيف يمكن توظيف المنهج المستتر في تحقيق الوحدة الوطنية و تعميقها في المجتمع و بالذات أثناء الأزمات؟».

و للإجابة على هذا السؤال لا بد من وضع بعض الأفكار التي يمكن أن تتضمنها مناهجنا التعليمية لتتحقق الوحدة الوطنية و تعميقها بواسطة المنهج المستتر و يكون ذلك وفقاً لفرج[2] من خلال الآتي:

1- تعريف الطلاب بالأفكار المنحرفة و تحصينهم ضدها من خلال تعريفهم بها و بخطورتها قبل وصولها إليهم في صورة مزخرفة فيتأثرون بها، و كذلك تعريفهم بالأزمة في حال وقوعها و الأفكار المنحرفة التي أدت إليها و كيفية مواجهتها، و الحد منها.

2- إظهار وسطية الدين الإسلامي الذي يدين به مجتمعنا و بيان اعتداله و توازنه و ترسيخ الانتماء لدى أبنائنا الطلاب لهذا الدين الوسيط و إشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية انطلاقاً من قوله تعالى: {وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً}[3].

3- إمداد الطلاب بأكبر قدر من المعلومات و المعارف التي تحصنهم ضد الأفكار المنحرفة التي تؤدي إلى زعزعة المجتمع و خلق الأزمات و تؤدي إلى زعزعة الوحدة الوطنية في نفوسهم و كذلك تحصنهم من الوقوع في المشكلات الاجتماعية و الأخلاقية و غير السوية.

4- تدريب الطلاب على الاستفادة من تقنيات العصر التي جاءت بها

---

(1) فلاتة، 1429هـ: 417.

(2) فرج، 1426هـ: 125.

(3) سورة البقرة، 143.

العولمة و المتمثلة في الفضائيات و الاتصالات و الحاسب الآلي و الإنترنت، و الاستفادة منها فيما يخدمهم في علمهم و معارفهم و الحرص على تحصين الناشئة و صغار السن من الطلاب الذين لم يتشربوا القيم و المفاهيم الإسلامية إما بسبب حداثة أعمارهم أو بسبب عجز أسرهم على متابعتهم و تربيتهم التربية القويمة التي ترسخ فيهم مفهوم الوحدة الوطنية و أهميتها حتى تصبح إحساساً عاماً لديهم.

5- توعية الطلاب من خلال المواقف التعليمية في المدرسة سواءً داخل الصف أو خارجه بالأفكار المنحرفة عن طريق أسلوب تمثيل الأدوار و الخطابة و الأنشطة المختلفة التي تتضمن موضوعات تسهم في ترسيخ و تعميق مفهوم الوحدة الوطنية، و كذلك تشرح الأزمات التي تمر بالمجتمع و كيفية مواجهتها.

6- إكساب الطلاب القدرة على التعلم الذاتي و التعليم المستمر باعتبارهما من أهم أساليب النمو المعرفي و التكيف مع المستجدات العلمية و التقنية.

3- منهج المهارات الحياتية:

تساهم التربية الحياتية في بناء المواطن المدرك لدوره القائم على تجنيد نفسه في نهضة بلده إذ تقوم مهارات الحياة بإعداد الطفل و الشاب للحياة اليومية الفاعلة نفسياً و عقلياً و اجتماعياً و جسدياً، و تزوده بالاتجاهات البناءة التي تزيد من اندماجه في الحياة المدنية فيزاول حياته بروح متوثبة تعمر الحياة و تواجه التحديات بإيمان و حكمة، و من جانب آخر تؤكد الدراسات العلمية المتزايدة على أن تدريس مقرر المهارات الحياتية يلعب دوراً كبيراً في تنمية و حماية الفرد و المجتمع.

إن تمكين الطلبة من مهارات الحياة المعاصرة كالاتصال و التفاوض و الحوار و حل المشكلات من أهم أساليب تعزيز تربية المواطنة عبر التنسيق و الشراكة[1]، و يؤكد الباحثون على المهارات التي على الطلاب تعلمها كي يمارسوا حقوقهم و تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- مهارات التفاعل Interacting و تعني مهارات الاتصال و التعاون التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل.

2- مهارات المراقبة Monitoring و تعني المهارات التي يحتاجها المواطن من أجل متابعة الأعمال و المهام.

3- مهارات التأثير Influencing و تعني المهارات التي يحتاجها الفرد من أجل التأثير[2].

و وفقاً للكندري[3] فإن منهج المهارات الحياتية يحقق العديد من الأهداف التي تسهم في تحقيق الوطنية منها:

- تنمية شعور الفرد بالانتماء للوطن و تقوية روابط التضامن و الإخاء و روح الأسرة الواحدة بين أبناء الوطن.

- إعداد الفرد للحياة الفعالة في مجتمع يعتز بالإسلام ديناً و يؤكد على حريته و كرامته و احترام رأي الآخرين و النزول على رأي الجماعة و ممارسة مهارات العمل الجماعي.

- إعداد الفرد للعمل في خدمة المجتمع في اتجاهات إيجابية تقدر العمل و العاملين.

- العناية بحفظ التوازن بين قيم المجتمع لدى الفرد.

---

(1) الحبيب، 2006م.

(2) الصبيح، 2005م.

(3) الكندري، و آخرون، 2006م.

4- النشاط الطلابي:

للنشاط الطلابي آثار سلوكية و علمية على الطلاب، فإذا أردنا أن يحب أبناءنا المدرسة و الكتاب و المعلم فلنعمل على ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية في نفوسهم، يجب أن نجعل من النشاط الطلابي رافداً رئيسياً للعملية التربوية و ذلك بإدراجه ضمن المنهج الدراسي و إدخاله إلى الفصول و قاعات الدرس. و بتأهيل المعلمين و تنمية الوعي عندهم بأهمية النشاط و السبل المؤدية إلى توظيفه مع النشاط المنهجي و المعرفي و توفير الأدوات و الإمكانيات التي تساعد الأسرة التعليمية على تطبيق و تنفيذ خططه الحديثة و الصالحة وفق مدخلات تعتمد في جميع عناصرها على النشاط ذلك.

إن النشاط المدرسي عالم واسع و كبير تتنافس فيه العقول و الأبدان نحو الحب و التعاون و الإبداع، و النشاط مدينة طبية و وقائية و علاجية لكثير من الأمراض السلوكية التي يعاني منها الطلاب، ففيه يتم إكتشاف المواهب و نثر الإبداعات و صقل الشخصيات و تحريك الطاقات الكامنة في نفوس الطلاب.

و يجب أن يتآزر النشاط مع الإرشاد و التوجيه داخل المدرسة، و لن يتحقق ذلك إلا بالعمل بروح الجماعة الواحدة، للوصل لبناء الشخصية المتكاملة للطالب بجميع جوانبها المعرفية و المهارية و الاجتماعية و النفسية و التي يمكن أن نلخص أبرز جوانبها في:

1- علاج السلوكيات الخاطئة لدى الطلاب بتنظيم المحاضرات و الندوات و البرامج الإذاعية.

2- تعهد الطلاب الذين يحتاجون برعاية خاصة (برامج علاجية) كالخجل و صعوبة النطق.

3- توجيه الطلاب لإشراكهم في برامج التوجيه و الإرشاد كأسابيع التوعية و التثقيف الصحي، و ذلك بتكثيف الزيارات و الندوات و النشرات و المحاضرات و الحوارات الطلابية.

4- دمج الطلاب الذين يعانون من ضعف في جانب ما مع إخوانهم المبدعين.

5- زرع روح القيادة في نفوس الطلاب باستمالتهم للعمل في جماعات.

6- تكثيف برامج النشاط و الإرشاد المسائية للطلاب الذين يعانون من قصور يطمح في تحقيقه في مؤسسات الدرس و التربية ليتذوق الطالب ثمرة تلاقح الأفكار فهي السبيل لكيلا يركن الطالب لما يعيق إبداعه أو يستلم لشبح الفراغ المخيف[1].

و تعد الزيارات الميدانية التي تمارس من خلال الأنشطة الطلابية لمؤسسات المجتمع المختلفة أمر في غاية الأهمية و بالذات إلى المتاحف، حيث ذهب في نهاية القرن التاسع عشر المتخصصون في نظريات التعليم إلى أن التربية الحديثة يجب أن تأخذ من المتاحف و غيرها من المؤسسات التعليمية، فالعلم ليس في الجامعات و المدارس و الكتب فقط، بل هناك مصادر أخرى غير الكتاب المدرسي في غاية الثراء الثقافي، و لم تعد المتاحف في العصر الحاضر مجرد جدران و خزائن لحفظ بعض الآثار كما كانت في الماضي، و إنما صارت مؤسسات تربوية و علمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مجال التثقيف و التنوير، و بخاصة للشباب حيث يمكنهم من خلالها معرفة الكثير عن تاريخ و حضارة وطنهم و المراحل التي مر بها و الجهود الكبيرة التي قام بها الرواد السابقون في كل مجال من مجالات الحياة، فهي تحتفظ بذاكرة الأمة و ما تم إنجازه في الماضي بما يدفعنا لبناء الحاضر و المستقبل، و مادة التربية المتحفية من المواد التربوية التي دخلت حديثاً المناهج الدراسة خلال السنوات القليلة الماضية في كثير من دول العالم المتقدم بهدف إكساب الطلاب عادة زيارة المتاحف و آدابها و احترامها كحرم للتاريخ و العلم و تدريبهم على أساليب البحث و الاستفادة العلمية منها، إيماناً بدورها الحيوي

(1) السمالوطي، 1998م: 125.

و المؤثر في تربية النشء و بالأثر الإيجابي لما تعرضه و تقدمه من مواد و مقتنيات على نفوس و عقول الشباب بما لا يمكن تحقيقه داخل الصف الدراسي بالوسائل و طرق التدريس التقليدية فزيارة واحدة للمتحف توفر جهداً هائلاً من جانب المعلم و لن يستطيع رغم هذا الجهد توصيل المعلومة و الانطباع و الأثر المنشود في نفوس و عقول هؤلاء النشء، بالإضافة للمتعة و الجانب الرفيهي الذي توفره زيارة المتاحف و ما تغرسه في أعماقهم من قيم كتعميق الإيمان ببلدهم و الانتماء إليها[1].

رابعاً: دور وسائل الإعلام:

و على الرغم من أهمية دور الأسرة و المدرسة في تدعيم قيم المواطنة في ظل تحولات العولمة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحولات العولمة و ثورة الاتصالات، فلقد أصبح الإعلام يلعب دوراً فعالاً و مؤثراً في تشكيل حياة الإنسان و كيانه و البيئة التي يعيش فيها، و إذا كانت هذه الوسائل تعتبر عنصراً حاسماً و مهماً للدولة الحديثة، فهي كذلك آلية أو وسيلة مهمة تنتقل من خلالها المجتمعات التقليدية نحو التقدم و الرقي[2].

و لقد أدى النمو و التطور الهائلان في علوم الاتصال في السنوات الأخيرة إلى مضاعفة تأثير وسائل الإعلام في صياغة ثقافة أي شعب من الشعوب بصفة عامة و الثقافة السياسية بصفة خاصة.

فقد أفضى التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال إلى إحداث تغييرات عميقة في عملية التنشئة الاجتماعية بحيث أضعف هذا التطور من تأثير عمليات الاتصال الشخصي، في الوقت الذي تضاعفت فيه قدرة وسائل الإعلام في تشكيل القيم و الاتجاهات الخاصة على المدى البعيد[3].

---

(1) الكندري، 2007م: 27.

(2) السيد، 1997م: 110.

(3) السيد،1997م: 115.

و تساعد وسائل الإعلام على نشر الثقافة الوطنية و تعميق تصور أفراد المجتمع لدورهم في المجتمع، و القيام بدور واقعي في صنع القرارات و دعم فكرة المواطنة المسؤولة، فلقد أوضحت الدراسات أن تعرض الأطفال لوسائل الإعلام –و بخاصة التلفزيون- يؤثر على تنشئتهم، فاليوم ينمو الأطفال في عالم حولته و نقلته و سائل الإعلام إليهم، حتى أصبح التلفزيون اليوم و غيره من وسائل الإعلام مسؤولاً عن تعليم المواطنة للطفل، فهذه الوسائل هي المصدر الرئيس للمعلومات الأساسية لصغار السن، و هي الأدوات التي تشكل الآراء و الاتجاهات الجديدة للشباب[1].

و مما سبق يتبين الدور الهام و الأساس الذي تعلبه وسائل الإعلام المختلفة، من مسموعة، و مرئية و مقروءة، و لكن لوسائل الإعلام دوراً مهماً و رئيساً في حال وقوع الأزمات، فما هو ذلك الدور؟

و قبل أن أوضح هذا الدور الإعلامي يجب أن نذكر أن الدور الإعلامي يجب أن يتم من خلال خطة دقيقة و مفصلة، و إلا أصبح أمراً عشوائياً يمكن أن يضر أكثر مما ينفع، كما أن دور الإعلام مزدوج:

أ- دور تجاه المجتمع الداخلي المتأثر بالأزمة و الذي نعيشها.

ب- دور تجاه المجتمع الخارجي، و قد يكون متأثراً بالأزمة، و قد لا يكون كذلك.

و أهم ملامح الخطة الإعلامية العامة مايلي:

1- يجب أن تكون الخطة الإعلامية سابقة على الأزمة:

و ذلـك أن خطة الإعـلام جـزء مـن الخطة الـعامـة، و قـد ذكـرنـا أنـنـا يجب أن نحدد نقاط الضعف و نضع وسـائـل الـوقـايـة، فـإذا وقعت الأزمـة كـان لزاماً أن نضع خطة للحل، و مـن بـين هـذه الخطط خطة إعلامية و خطة اتـصـالات،

(1) السيد، 1997م: 251.

و إلا وقفنا حين تقع الأزمة لا ندري ماذا نقول؟ ولا بمن نتصل؟ فالعلم سابق على العمل، فما لم يكن خطة إعلامية للبيان فليس هناك أمن من يقال ما يخالف الحقيقة[1].

2- تحديد ما يقال و ما لا يقال:

و ذلك بأن يوضع في الاعتبار أنه ليس معنى الرد على شائعة، أو شرح موقف أن نكشف أسراراً يجب إخفاؤها، و إنما يجب تحديد التصريحات بشكل متوازن يشرح الأزمة دون كشف الأسرار، يقول الله تعالى يصف قوم لا يزنون ما يقولون: {وَ إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ}[2]، و يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما يسمع»، رواه مسلم.

و لنتابع تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم حين انتهى إليه خبر خيانة اليهود للعهد أثناء غزوة الخندق، يقول ابن هشام: فلما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر، بعث سعد بن معاذ بن النعمان، و سعد بن عبادة و معهما عبد الله بن رواحة، و خوات بن جبير، فقال: انطلقوا حتى تنظروا أحق ما بلغنا عن هؤلاء القوم أم لا؟ فإن كان حقاً فالحنوا لي لحناً أعرفه، ولا تفتوا في أعضاد الناس، و إن كانوا على الوفاء فيما بيننا فاجهروا به للناس، قال: فخرجوا حتى أتوهم، فوجدهم على أخبث ما بلغه عنهم، ثم أقبل سعد و من معهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه، ثم قالوا: عضل و القارة، أي كغدر عضل و القارة بأصحاب الرجيع خبيب و أصحابه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الله أكبر أبشروا يا معشر المسلمين»[3].

فلننظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدد ما يعلن و ما لا يعلن، و يأمر السعدين ألا يعلنوا خبر خيانة اليهود و الناس في أزمة الخندق يواجهون عشرة آلاف

---

(1) شعبان، 2005م: 285-259.

(2) سورة النساء، 83.

(3) ابن هشام، د.ت: 93/3.

مقاتل أمام الخندق، و ربما انهارت معنوياتهم إذا عملوا أن اليهود من خلفهم خانوا العهد.

3- يجب أن يحدد المتحدث بإسم الدولة أو المؤسسة:

هذه سمة أساسية، لأن الأزمة ضمن صفاتها نقص المعلومات، و لو تركنا كل من لديه شيء تكلم به فربما ظهر التضارب في التصريحات، و ربما أدى عدم تحديد المتحدث أن يتكلم أحد بأسرار تضر و لا تنفع، يقول الله تعالى: {وَ إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الخَوفِ أَذَاعُوا بِهِ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولِي الْأَمرِ مِنْهُمْ لَعَلِمُهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ}[1].

فأنظر إلى قوله تعالى «و لو ردوه إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم» فالآية ترشدنا أنه ليس كل أمر يذاع، و إنما إذا جاءك الأمر، أو جاءك العلم فرده إلى المسؤول عن ذلك، و عليه هو أن ينظر ما يذاع و ما لا يذاع، فلا بد من مسؤول يرد إليه الأمر، حتى لا تضيع المسؤولية، و كذا فعل السعدان حين علما بخيانة اليهود، إذا جاءا فأخبرا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط، و لم يتطوعوا هم بالحديث رغم علمهم بصدق الحديث، ذلك أن المسؤول ينظر إلى صدق الخبر، و كذا أثره على السامع[2].

4- يجب أن تتضمن الخطة الإعلامية لإدارة الأزمة ما يلي:

1- قائمة بعناوين و أسماء فريق إدارة الأزمة، و عناوين من يفيد الاتصال بهم.

2- قائمة بتوزيع الأدوار على فريق العمل.

3- قائمة بفهرست الخطة.

4- أسس الخطة و أغراضها، و ملخص للسياسة العامة للمؤسسة أو الدولة.

---

(1) سورة النساء، 83.

(2) الجزار، 2000م: 103.

5- قائمة بالحالات الطارئة.

6- قائمة بمن يحق لهم الإطلاع على الخطة حتى يتم توزيعها عليهم.

7- قائمة بمن يتم استدعائهم وقت الأزمة.

8- احتياجات مركز الاتصالات من آلات و وسائل أثناء أداء مهمته.

9- قائمة إرشادات بكيفية التعامل مع الأطراف الخارجية التي يجب أن نتصل بها، و التي يتوقع أن تتصل بنا.

10- وضع معايير للتقييم المستمر، و تحسين الأداء أثناء العمل[1].

عوامل نجاح الخطة الإعلامية لإدارة الأزمة:

1- دقة اختيار الفريق الإعلامي، و ذلك بإجراء مسح شامل في المؤسسة أو داخل الدولة لاختيار أنسب الأفراد الذين يصلحون لهذه المهمة، و معرفة البيانات الخاصة به (العنوان، الهاتف، أماكن تواجده، لاستدعائه في أي وقت)، كما يحدد في هذه الخطوة رئيس هذا الفريق و في الغالب يكون رئيس هذا الفريق هو المتحدث الرسمي، و يجب أن يكون من العاملين بالمؤسسة.

2- إقامة مركز مجهز للقيادة، يتضمن تجهيزات الآلات و الوسائل اللازمة «الهاتف، الحاسب، آلات النسخ، الخرائط، كتاب الخطة، الأسماء و العناوين و أرقام الهواتف المطلوبة».

3- يجب أن يكون الفريق الإعلامي قد درس الأزمات و المشكلات السابقة و كيفية التعامل معها و عرف الأعضاء الذين تعاملوا معها، لعله يستفيد من بعضهم، و كذا دراسة التقارير الإعلامية للمؤسسات المماثلة، و استخلاص النافع من هذه الدروس.

(1) مجلة الثقافة العمالية، 1999م: 46.

4- معرفة الإجراءات المتخذة للسلامة في حالة الأزمات بالنسبة للأقسام التي لن تتوقف عن العمل أثناء الأزمة، و معرفة الخدمات المقدمة من المؤسسة، و نوع العملاء الذين تتعامل معهم المؤسسة.

5- تحديد الجهات المطلوب الاتصال بها، و تحديد العضو الأنسب لإجراء الاتصال بالنسبة لكل مؤسسة خارجية.

6- صياغة الرسائل و البيانات بدقة قبل إرسالها، و أن تكون مناسبة لمن أرسلت له.

7- تحديد طرق الاتصال المناسبة لكل وقت أثناء الأزمة، فربما يكون من المناسب في أول الأزمة أن يتم الاتصال عن طريق الهاتف، و ربما نحتاج لمؤتمر صحفي في مرحلة زيادة الاتصالات، و ربما يكون من المناسب أن يذاع المؤتمر عن طريق التلفاز، و ربما يكون الأنسب ألا يذاع عبر الصحف حسب ما تراه المؤسسة مناسباً للمصلحة و الوقت.

8- التدريب على هذه الخطة الإعلامية بشكل جماعي و فردي.

9- تقييم الخطة الإعلامية بعد التدريب عليها[1].

و هنا يجب أن نلاحظ أن لكل أزمة سماتها و بالتالي يجب أن يكون تطبيق الخطة الإعلامية مناسباً للأزمة، من أجل ذلك لا بد أن تكون الخطة مرنة تقبل التطبيق و التعديل في المواقف المختلفة.

خامساً: دور المؤسسات الثقافية:

تـؤدي الثقافة دوراً مـهـماً في حـياة الإنـسـان فهي الـتـي تشكل إنسانيته فأهم مـا يميز الإنـسـان عـن الكائنات الحية هـي وجـود الثقافة، فهي التي تمد الفكر باللغة الـتـي تمكنه مـن التفاهم مـع الآخـريـن، و هـي الـتـي تـحـدد للفرد

(1) مجلة الثقافة العالمية، 1999م: 49-53.

كيف يتصرف في المواقف المختلفة، لذا نجد أن الثقافة تقوم بعدة وظائف في المجتمع فهي التي توجه السلوك و توحد أبناء المجتمع، حيث توجد شعوراً مشتركاً لدى أبناء المجتمع الواحد يجعلهم يشعرون بالفخر بثقافتهم، و هذا يجعلهم يشعرون بالاعتزاز بثقافتهم و التضامن مع بعضهم البعض[1].

كما تعمل الثقافة على تحديد الصواب و الخطأ، و هي التي تقرر الجزاء و العقاب في المجتمع، لذا فإن الثقافة تؤدي دوراً مهماً في حفظ النظام و الأمن في المجتمع عن طريق القيم و المعايير الذي تضعه في المجتمع في حالة الأزمات، و تؤدي دوراً مهماً و أساسياً في تعميق الوحدة الوطنية، لذا ترسخ المجتمعات ثقافتها في النشء و الشباب من خلال العديد من المؤسسات الثقافية و التربوية.

---

(1) Eitzen, 1995: 117.

الخاتمة و التوصيات

سعت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الأزمات و أسبابها و الآثار المترتبة عليها، و دور الأزمات في تحقيق الوحدة الوطنية، و كذلك التعريف بمفهوم الوحدة الوطنية، و الأدوار الأساسية التي ينبغي أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة «الأسرة، المسجد، المدرسة، أجهزة الإعلام و المؤسسات الأخرى» في تحقيق و ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، و التصدي للأزمات.

و بعد أن ناقشت الدراسة مفهوم الأزمة من خلال التعريفات المختلفة للأزمة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الأمنية، و كذلك تعريفات المدارس المختلفة، حدد التعريف الإجرائي لهذه الدراسة، الذي هو عبارة عن نقطة حرجة، تواجه منظومة المجتمع أو الكيان الذي تحدث فيه، ينتج عنها خلل أو توقف بعض أو كل الوظائف الحيوية في المجتمع، و قد تسبب تدمير مادي أو معنوي أو كليهما معاً، يصاحبه تداعي سريع في الأحداث، مما ينشط عناصر عدم الاستقرار في النظام، و يدفع سلطة اتخاذ القرار لضرورة التدخل السريع لمواجهة الموقف، و لإعادة التوازن لهذا النظام.

ثم تناولت الدراسة أسباب الأزمات المختلفة، و مراحلها التي تمر بها الأزمة، و آثارها الاجتماعية و الإنسانية و السياسية، و الاقتصادية و الفكرية و غيرها، و تطرقت كذلك إلى التعريف بمفهوم الوحدة الوطنية، و تناولت بالمناقشة و التحليل الإرهاب كأزمة حديثة في المجتمع السعودي، و التطرف، مفهومه و أسلوب مقاومته، و دور المؤسسات المجتمعية في الأزمات و تعميق الوحدة الوطنية.

و بعد أن ناقشت الدراسة ذلك كله خرجت بالعديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعميق الوحدة الوطنية، و في مواجهة الأزمات منها:

1- تكثيف محاربة الغلو و التطرف في الدين لأن الدين دين اعتدال لا يقبل الغلو و التطرف و الوقاية تكون بمواجهة الغلو بجميع أشكاله و على وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الإرشاد العمل على توعية أفراد المجتمع من مخاطر الغلو و التطرف في الدين من خلال دعاتها و خطبائها و علمائها و منابرها الدعوية و الإرشادية المختلفة.

2- من الضروري أن تتكاتف المؤسسات التعليمية و الإعلامية ممثلة في وزارة التربية و التعليم و وزارة التعليم العالي و وزارة الثقافية و الإعلام مع الأسرة، و أن تتوحد الجهود و الأهداف لهذه المؤسسات لأن المسؤولية مشتركة بين الجميع في ترسيخ الوحدة الوطنية في المجتمع.

3- حث و تشجيع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني على تلمس احتياجات الشباب و ترسيخ قيم التفاهم و الحوار و التعددية بين أفراد المجتمع و محاربة كل فكر يدعو إلى الكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

4- على وزارة الثقافة و الإعلام العمل على تفعيل دور أجهزة الإعلام في تعريف كافة شرائح المجتمع بالأزمات التي تمر به، و دور الجميع في الوقوف صفاً واحداً ضد كل من يحاول تفريق أو زرع المخاوف في المجتمع.

5- على وزارة التربية و التعليم أن تعمل على تضمين المناهج الدراسية و كافة المناشط الأخرى موضوعات تنمي و ترسخ الانتماء للوطن و تحقيق الوحدة الوطنية، و السمع و الطاعة لولي الأمر و

احترام النظام و حب الوطن و الدفاع عنه و التصدي للشائعات المغرضة.

6- تشجيع مراكز البحوث و الدراسات و الجامعات على دراسة الظواهر المتعلقة بالغلو و التطرف، و استقصاء أسباب هذا الفكر و الحلول.

7- تشجيع المثقفين و دور النشر و حملة الفكر في الحفاظ على تعميق و ترسيخ و تحقيق الوحدة الوطنية بين الأفراد.

8- على الرئاسة العامة لرعاية الشباب أن تعمل على فتح المجالات الحوارية و الاقتراب من الشباب و الفاهم معهم بأساليب تسودها المحبة و الوسطية، من خلال تفعيل دور الأندية الرياضية و المراكز الشبابية المعطلة و تكثيف البرامج و المناشط الهادفة التي تعمل على حماية الشباب من الأفكار الهدامة و العمل على تحصينهم و فقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية و استثمار أوقات الفراغ بما يعود عليهم و على مجتمعهم بالنفع و الفائدة.

9- ضرورة إنشاء مراكز لتخطيط المستقبل و إدارة الأزمات، حيث أن هذه المراكز تلعب دوراً محورياً في عملية صنع القرارات لتقديم البدائل و الاختيارات المتعددة لاتخاذ القرار بدون أخطاء كبيرة، و هذه المراكز تساعد في عملية التحذير من الأزمة قبل وقوعها، و كيفية التعامل معها بعد وقوعها ضمن آلية محددة و واضحة، و بالتالي يستوجب ذلك الإعداد و الاستعداد لمواجهتها.

10- العمل على تشكيل فرق لمواجهة للأزمات في كافة مؤسسات المجتمع تتولى صياغة الخطط اللازمة لمواجهة مختلف الأزمات.

11- العمل على الاستفادة الكاملة من مراكز المعلومات القائمة في كافة مؤسسات المجتمع و من أقسام المعلومات في المنشآت العامة

و الخاصة، لتوفير البيانات و العلومات اللازمة لعمل مراكز تخطيط المستقبل و إدراة الأزمات، و لفرق مواجهة الأزمات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

1- القرآن الكريم.

2- آل عبد الله إبراهيم، التعليم و الإعلام يتصديان للإرهاب، جريدة الرياض عدد 13384 ص 7.

3- إبراهيم، محمد بن إسماعيل (1981م) صحيح البخاري، استانبول المكتبة الإسلامية.

4- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (د.ت) النهاية في غريب الحديث و الأثر، المعروف ت/محمود الطناحي، و طاهر الزاوي، مادة (رهب)، 280/2، طبعة أنصار السنة المحمدية، باكستان.

5- ابن خلدون، عبد الرحمن (د.ت) المقدمة، المكتبة التجارية، القاهرة.

6- ابن هشام، هشام بن محمد بن عبد الملك (د.ت) السيرة النبوية لابن هشام، مكتبة الرياض الحديثة.

7- البقاع، عبد الله سعود، (د.ت) الإستراتيجية الدولية و القضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، الرياض.

8- بن حميد، صالح بن عبد الله، (1415هـ)، أصول الحوار و آدابه في الإسلام، دار المنارة للنشر، جدة.

9- بوحوش، عمار (1981م) دليل الباحث في إعداد البحوث و الدراسات الأكاديمية، مطبعة السفير، الرياض.

10- تمباك، محمد بن صنيان (1997م)، استراتيجية لمستقبل التربية و التعليم، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

11- توماس و أرنولد (1970م) الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن ابراهيم و زملاءه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

12- الجحني، على بن فايز (1421هـ) الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض.

13- الجحني، على بن فايز (2005م) مراكز البحوث و دورها في التصدي لمهددات الأمن الاجتماعي، جامعة نايف العربية، الرياض.

14- الجزار، عامر عبد الباسط (2000م) إدارة الأزمات رؤية الإسلامية، دار الحكمة للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر.

15- الجسماني، عبد العلي (1995م)، سيكلوجية الإبداع في الحياة. الدار العربية للعلوم.

16- جلبي، علي عبد الرازق (1984)، دراسات في المجتمع و الثقافة و الشخصية، دار النهضة العربية، بيروت.

17- جمعة، سعد و الغامدي سعيد فالح (1988م)، الشباب و القيم الأسرية في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة.

18- الجولاني فادية و ستا حسين علي (1997)، علم الاجتماع التربوي، مكتبة الإشعاع، القاهرة.

19- الحاج، على الحاج (د.ت) إدارة الأزمات الأمنية، دار أبوم المجد للطباعة و النشر، القاهرة.

20- الحبيب، طارق (1423هـ)، سمات شخصية المتطرفة مجلة الدعوة العدد 1955 ص 20، 21.

21- الحبيب، فهد إبراهيم (2006م) الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة في السعودية، مجلة عالم المعرفة المعرفة، الرياض.

22- حبيب، مجدي عبد الكريم (1999م) إدارة الأزمات النفسية و التربوية، حالات تطبيقية، المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات و الكوارث، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 30-31 أكتوبر، القاهرة.

23- الحجاج، مسلم بن الحجاج (1401هـ) صحيح مسلم، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

24- الحديثي، مساعد بن إبراهيم (1423هـ) الدور الأمني للمسجد، مجلة دراسات إسلامية، مركز البحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض.

25- الحربي، مطيع الله بن دخيل الله الصرهيد (1425هـ) حقيقة الإرهاب الجذور و المفاهيم، مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، في الفترة 2-1425/3/3هـ.

26- الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن (2004م) حقيقة موقف الإسلام من التطرف و الإرهاب، مطابع الحميض، الرياض.

27- حمدان، سعيد بن سعيد ناصر (1429هـ) دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب، الملتقى العلمي الأسرة السعودية و التغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية، الرياض.

28- الحملاوي، محمد رشاد (1997م) إدارة الأزمات تجارب محلية و عالمية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

29- خضر، عبد الفتاح (1412هـ) أزمة البحث العلمي، مطبعة السفير، الرياض.

30- الخضيري، محسن أحمد (1990م) إدارة الأزمات منهج اقتصادي لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة.

31- الدجاني، أحمد صدقي (1999م) مسلمون و مسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات و الأبحاث القاهرة.

32- دراز، محمد عبد الله (1997م)، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية و الدولية، دار القلم الكويت.

33- الرازي، محمد بن أبي بكر (1967م) مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

34- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1415هـ) مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت.

35- الرشيد، محمد بن أحمد، (1419هـ) إلى المعلم أتحدث، جريدة الرياض ص 10.

36- الزهراني، محمد شرف (1414هــ) التفاوض كوسيلة لإنهاء الأزمة في الحدث الإرهابي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

37- الزهراني، هاشم بن محمد (1425هـ) الأمن مسؤولية الجميع، رؤية مستقبلية، ندوة الأمن و المجتمع في دورتها الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.

38- الزيد، زيد بن عبد الكريم (1415هـ) وظيفة المسجد في المجتمع، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 11، الرياض.

39- زيدان، محمد مصطفى (د.ت)، النمو النفسي للطفل و المراهق، دار الشروق جدة.

40- سانو، قطب مصطفى (1425هـ)، مصطلح الإرهاب و حكمه، قراءة نقدية في المفهوم و الحكم من منظور شرعي، مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

41- سرحان، منير المرسي (1992م) في اجتماعات التربية، دار النهضة العربية، القاهرة.

42- السمالوطي نبيل، (1998م) بناء المجتمع الإسلامي و نظمه، دراسة في علم الاجتماع، دار الشروق، جدة.

43- السيد، سيد جاب الله (1996م) علم الاجتماع التربوي، دار الحضانة للطباعة و النشر، مصر، طنطا.

44- السيد، سيد جاب الله (1996م) علم الاجتماع التطبيقي، دار الحضانة للطباعة و النشر، مصر، طنطا.

45- السيد، سيد جاب الله (1997م) دور أساليب الاتصال في التنشئة السياسية في المجتمع المحلي، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع، مصر، جامعة طنطا.

46- الشاماني، سند بن لافي (2005م) ندوة الأمن الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

47- شرابي هشام (1975م)، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار القلم، بيروت.

48- شعبان، حمدي محمد (2005م) الإعلام الأمني و إدارة الأزمات و الكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة.

49- الشعلان، فهد أحمد (1999م) إدارة الأزمات، الأسس، المراحل، الآليات، المملكة العربية السعودية، الرياض.

50- طاش، عبد القادر (1413هـ) قدرنا أن نكون مسلمين، دار عالم الكتب، الرياض.

51- الطبري (1980م) جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت.

52- عابد، سعود بن سراج (1409هـ) إدارة الأزمات، كلية القيادة و الأركان بالقوات المسلحة، الرياض.

53- عامر، أحمد (1990م) القائد في موقف الأزمة، محاضرات علمية غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

54- العبادي، عبد الله بن حسن (1992م) الفكر الاجتماعي و تطوره عند العرب و المسلمين، المملكة العربية السعودية، الرياض.

55- عبد الحليم، محيي الدين (د.ت) خطبة الجمعة و الاتصال بالجماهير، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

56- عبد الحميد، رجب (2008م) إستراتيجية التعامل مع الأزمات و الكوارث، دار أو المجد للطباعة، القاهرة.

57- عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح (1413هـ) السعوديون تجربة رائدة في المواطنة، المجلة العربية، العدد 108، الرياض.

58- العبد الكريم، راشد بن حسين و النصار، صالح بن عبد العزيز (1426هـ) التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

59- عبد المقصود صلاح (2000م)، الأرهاب أسبابه و كيفية مقاومته، دار الاعتصام، القاهرة.

60- عبيدات، ذوقان عبد الله (2003م) الفضائيات و الإنترنت، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

61- عز الدين، أحمد جلال (1414هـ) إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض.

62- العسقلاني، محمد بن علي حجر (د.ت) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مكتبة دار الصحابة، دمشق.

63- العكبري، عبد الله بن الحسين (1416هـ)، اللباب تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر للطباعة و النشر، ط1 بيروت.

64- علوي، مصطفى (1991م) التعريف بظاهرة الأزمة الدولية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد 13، ص 30.

65- عليوة، السيد (1997م) إدارة الأزمات و الكوارث حلول علمية و أساليب وقائية، مركز القرار للاستشارات، القاهرة.

66- عماد، عبد الغني (1424هـ) صناعة الإرهاب، دار النفائس، بيروت ط1.

67- العماري، عباس رشاد (1987م) معالجة الأزمات، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة.

68- العماري، عباس رشاد (1993م) إدارة الأزمات في عالم متميز، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر.

69- عيد، محمد فتحي (1999م) دور المؤسسات الاجتماعية و الأمنية في مكافحة الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

70- العيسوي، إبراهيم (1992م) مناهج مواجهة الأزمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

71- فتحي، محمد (2001م) الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات، دار التوزيع و النشر الإسلامية، القاهرة.

72- فرج الله، سمعان بطرس (1988م) إدارة الأزمات التفاوض، الأصول المنهجية و النظرية، كلية الدفاع الوطني، القاهرة.

73- فرج، عبد اللطيف حسين (1426هـ) تربية الشباب للبعد من التطرف و الإرهاب، مطابع دار الفنون للطباعة و النشر، جدة.

74- فلاتة، إبراهيم محمود حسين (1429هـ)، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، وزارة الداخلية، الرياض.

75- فلية، فاروق عبده و الزاكي، أحمد عبد الفتاح (2004م) معجم مصطلحات التربية لفظاً و إصطلاحاً، دار الوفاء، الإسكندرية.

76- الفيروز، محمد بن يعقوب (د.ت) القاموس المحيط، مادة (رهب)، 118/1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

77- القاموس الأمني (1418هـ) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

78- القباع، مندل عبد الله (1415هـ)، الترابط الأسري و أثره في تكوين شخصية الشباب.

79- القرضاوي، يوسف (1409هـ) الخصائص العامة للإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة.

80- القرضاوي، يوسف (1412هـ) الصحوة الإسلامية بين الجحود و التطرف، دار الصحوة، القاهرة.

81- الكندري، لطيفة حسين (2007م) نحو بناء هوية وطنية للناشئة، الملتقى الثامن لجمعيات و روابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت.

82- الكندري، لطيفة حسن و آخرون (2006م) دليل المعلم للصف الخامس الابتدائي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري الكويتي، ط1، الكويت.

83- الكواري، علي خليفة (2000م) مفهوم المواطنة في الدول الديموقراطية، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

84- اللبودي، منى إبراهيم (2004م)، الحوار فنياته و استراتيجياته و أساليب تعلمه، مكتبة وهبة، القاهرة.

85- اللويحق، عبد الرحمن بن معلى (1416هـ) الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

86- ليلة، علي (2002م) ثقافة الشباب، مظاهر الانهيار و نشأة الثقافات الفرعية، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

87- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، (1414هـ) العدد العشرون، الرياض.

88- مجلة الثقافة العمالية (1999م) المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، العدد 79، الكويت.

89- مجلة الفيصل، مركز الملك فيصل للدراسات و البحوث الإسلامية، الرياض، العدد 253: 43.

90- مصطفى، إبراهيم (د.ت) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة رهب، 376/1، طبع دار الدعوة، استانبول.

91- مناع، هيثم (1997م)، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

92- المناوي، محمد عبد الرؤوف (1410هـ) التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق عبد الرحمن صالح حمدان، القاهرة.

93- مهنا، محمد نصر (2006م) إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

94- ندوة الأمن و المجتمع (2004م)، كلية الملك فهد الأمنية، الكتاب الثالث.

95- ندوة الأمن و المجتمع (2001م)، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.

96- الهرفي، محمد علي (1425هـ) مفاهيم الإرهاب و العنف، و اختلاف وجهات النظر حولها، من ضمن البحوث المقدمة لمؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، المنعقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض.

97- الهواري، عبد الرحمن رشدي (1423هـ): أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، بحث بعنوان: التعريف بالإرهاب و أشكاله، طبع مركز الدراسات و البحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض.

98- وثائق المؤتمر العربي الثاني لرؤساء أجهزة الإعلام، (1997م) الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس.

99- اليحى، فهد سعود اليحى (1996م) الإعداد النفسي قبل حدوث أزمة متوقعة، و أثنائها، و العلاج النفسي للمتضررين من الأزمات، محاضرة في دورة إدارة الأزمة، معهد التدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

100- A.Reillt. Preparing for the worst: the process of Effective Management. Industrial and Environmental Crisis. Ouarterly, 1993.

101- B. Allen. The Emergency Social System: Man and Society in Disaster. New York: Basic Book Inc. 1989.

102- B. Turner. The Development of Disasters: a sequence Model for the Analysis of the Origin of Disaster. The Sociological Review, 1976.

103- Barton Allen, The Emergency Social System, In Man and Society in Disaster. New York: Basic Book 1963.

104- Eitizen, S, and zinn M. B. (1995) In Conflict and Order (Understanding Society).

105- F. Herman. Internationnal-Crisses: Insights from The Behavioral Reserch. New York: The Free Press, 1979.

106- Gary. Kreps. Spciological Inquiry and Disaster Research. Annual Review of Socialogy, Vol. 19984.

107- Hertig. The American Hertige Dictionary. Houghton Miffin Company. Boston. U.S.A. 1985.

108- J. Ford. The Management of Organization Crisis. Business Horizons. 1981.

109- Lemish, P. (2003) Civic and Citizenship

Education in Israel, In Cambridge Journal of Education, UK: Carfax Publishing.

110- M. Nudell and N. Antokol. The Handbook for Emergency and Crisis Managemer. New York Lexington Books. 1988.

111- Muller. Rainer. Corprate Crisis Management. New York: John Wiely and Sone, Inc. 1985.

112- N. Boris. Disaster Areas: Methodological Issues of Definition and Delineation. International Journal of Mass Emergecies and Disasters. 1995.

113- N. Webster New Twenthieth Century Dictionary of the English Language. New York: Collins World Publishing Co Inc, 1993.

114- R. Bieper Cluch Management in a Crisis, Risk Management. New York: prentice Hall. 1988.

115- R. Frig. Crisis Management, New York: AMACON, 1995.

116- Roy, M, Preparation: The Key to control. Chemical Engineering. 1989.

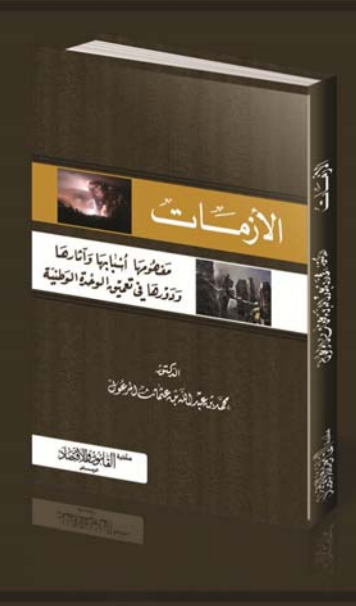
117- S. Fink. Cirisis Management Social System: Man and Societty in Disaster. New York: AMACON, 1986.

118- T. Pauchant & I. Mitroff. Crisis orone versus Crisis Avoding Organization. Industrial Crisis Ouarterly 1988.

119- Walter Reymond. Dictionary of politics. New York Laurence Vill Brunswick publishing company.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة





ISBN 978-603-8106-59-4

